

# شَرْح مِلْحَةِ الْأَعْرَابِ

تأليف  
أبي محمد القاسم بن علي بن محمد المدائني البصري  
المتوفى سنة ٥١٦ هـ

على رُضْعِهِ رُضْعُهُ وَرُضْعُهُ رُضْعُهُ  
كامل مصطفى الهنداوي

منشورات  
محمد علي بيضون  
لنشر كتب السنة والحكمة  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

### الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Libanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Libanon

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3662-3



9782745136626

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)

[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)

[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري الشافعي البصري :  
صاحب المقامات من المنظومات القيّمة، والمصنّفات المهمّة في عالم العربية.

بدأ الحريري حياته في صناعة الحرير ثم ترك هذه المهنة، وانصرف إلى  
مجالس العلماء وشهد حلقات الأدب حتى برع في الشعر والترسل، وتبحر في  
اللغة العربية وآدابها، وحذق في الفقه وتضلّع في الفرائض وقام بتصنيف الكتب.

أما شعره فكان يستخدمه للوعظ، والإرشاد، والتوجيه، وهو في شعره مولع  
باستخدام التورية والطباق والجناس وغيرها من ضروب البديع.

أما مؤلفاته فهي :

- درّة الغوّاص في أوهام الخواص.

- المقامات.

- صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور: في التاريخ.

- توشيح البيان.

- ديوان شعر، وديوان رسائل.

- الفرق بين الضاد والظاء.

- ملحة الإعراب وسنخة الآداب.

والكتاب الأخير: «ملحة الإعراب» هي أرجوزة في النحو تقع في أربعة  
وسبعين بيتاً وثلاثمائة بيت، التزم فيها أن يأتي في آخر كلّ باب بمثال يوضحه  
ليمكن تفهّمه بعد إيراد الأحكام والشروط المستوفاة.

وربما كانت «ملحة الإعراب» أول أرجوزة في النحو العربي، جاءت على هذا النحو المتكامل.

وكتاب «شرح ملحة الإعراب» يقع في تسعة وخمسين باباً تناولت أبواب النحو والصرف والأصوات والضرورات الشعرية، على شيء من الإيجاز مع القيام بالغرض المطلوب.

وقد اعتمد الحريري في شرحه السهولة والوضوح في عرض مادة الكتاب وكذلك الإيجاز والتركيز من دون ذكر أوجه الخلاف بين النحاة، وقد اعتمد طريق الاستشهاد بالآيات القرآنية والحديث النبوي والأبيات الشعرية.

ولأهمية كتاب «ملحة الإعراب» قام علماء العربية بالاعتناء بكتابة شروح على الأرجوزة، وعلّقوا عليها الحواشي المتنوعة ومنها:

- الملحة على الملحة، للجلال السيوطي.
- تحفة الأحباب على ملحة الإعراب، للعلامة بحرق الحضرمي.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، للعلامة أحمد الفاكهي.
- مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب، لمحمد العاقب بن سيد محمد السوسي.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وبه توفيقى وقوتى

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة سراج الدين الحريرى رحمه الله:

- ١- أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ
  - ٢- وَيَعْدَهُ فَأَفْضَلَ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
  - ٣- وَإِلَيْهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلٍ فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي
  - ٤- يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنتَظَمِ حَدّاً وَنَوْعاً وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ
- الحدُّ: ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حدَّ به؛ ويمنع غيره من الدخول فيه؛ ومنه اشتقاق حدود الدار. والحدُّ في اللغة: هو المنع، ومنه سُمِّيَ البوابُ حدّاداً؛ لمنعه الطارق من الدخول.
- والتَّوَعُّ: فرعٌ للجنس؛ الذي هو الأصل، وقد يتحوّل جنساً؛ إذا اشتمل على أصنافٍ كالتمر؛ هو نوع، لجنس الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البرني<sup>(١)</sup> والمعقلي<sup>(٢)</sup> وغيرهما.

- ٥- اسْمِعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمْ فَهَمَّ مَنْ لَهُ مَغْفُولٌ
- المَغْفُولُ: مصدر عَقَلَ، يقال: عَقَلْتُ الشَّيْءَ؛ أي: فهمته ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: (مَيْسُورٌ، وَمَغْسُورٌ، وَمَخْلُوفٌ)؛ وعند بعضهم أنَّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أنَّه مفعول والباء زائدة.

(١) البرني: ضربٌ من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر، واحدته برنيّة، قال أبو حنيفة: أصله فارسي.

(٢) المعقلي: نسبة إلى معقل بن يسار المزني، حيث يُنسب إليه نوع من التمر في البصرة.



## باب الكلام

٦- حَذُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمْعُ نَحْوُ سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِعٌ

الكلام: عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين. فأما قولك: صه، بمعنى: اسكت، ومه، بمعنى: اكفف؛ ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضمير المستتر: يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك، قولك: قمت، وما أشبهه؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التاء التي هي الضمير، بمنزلة الاسم الظاهر. فأما قولك: زيد، وقام، وهل؛ فيسمى كلُّ منها، إذا انفرد (كلمة)، ولا يسمى (كلاماً)؛ لأنَّه لا يحسن السكوت عنه. فإن وصلته بقولك: قمت؛ سمي (كلاماً)؛ لحسن السكوت عليه، ويسمى أيضاً (كَلِمَةً)؛ لكونه من أربعة ألفاظ. والكلام، ينعقد من اسمين، كما مثلناه: (وعمر و متبع)؛ وتسمى الجملة المبتدئة به اسمية. أو من اسم وفعل، كما مثلناه من: سعى زيد؛ وتسمى جملة فعلية.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلا في النداء؛ مثل قولك: يا زيد؛ لأنَّ حرف النداء، حل محلَّ الفعل الذي هو: أدعو زيدا، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلَّ على أنَّ (كيف) اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك: كيف زيد؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]. فلما خرجت في قولك: كيف زيد عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلَّ على أنها اسم؛ لأنَّه أصل فرددناه إليه.

٧- وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

أقول: الاسم مشتق من السمو، ولهذا صُعِرَ على سَمَى؛ وإنما سُمِّي اسماً؛

لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف: سُمِّي حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا ائتلفا، فكأنه صار بمنزلة الآخر، وقيل: لأنه وقع طرفاً، وآخر كل شيء حرفه.

والمراد بقولنا: حرف معنى؛ أي: معنى من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والتهني، والنداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمني، والتعجب.

ثم إنَّ الحرف، إنما يراد لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو قام. ولا تدلُّ نفس لفظة (هل) على معنى في ذاتها، بل على معنى في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنى، وحرف الهجاء؛ أنَّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

## باب الاسم

٨- فالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّى وَعَلَى

٩- مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَعَظْمٌ وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

للإسم، عدَّة علامات. وإنما اقتصرنا منها في الملحّة على حروف الجز؛ لكونها أعمّ علاماته؛ ويدخول (حتى) على (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُمَا﴾ [الزمر: ٧١]، استدللَّ على أنَّ «إذا» اسم. ومن خصائص علاماته التَّنوين، وقد تضمَّنته الملحّة عند ذكر إعراب الاسم المنون.

وبالتَّنوين، استدلَّ، على أنَّ (صه، ومه، وأف، وتف، ورويد، وهيهات) أسماء؛ للحاق التَّنوين بها في قولك: (صه، ومه، وأف، وتف، ورويداً، وهيهات)؛ وبه استدلَّ أيضاً على أنَّ «إذا» اسم؛ لدخول التَّنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدللَّ على أنَّ الضَّمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنا. ومن علاماته أيضاً: جواز كونه مفعولاً، وبه استدللَّ على أنَّ (إياك) اسم؛ كقولك: إياك قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدللَّ على أنَّ (أنا، وأنت،

ونحن) أسماء؛ لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

## باب الفعل

١٠- وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ

أما قد: فهو حرف؛ معناه التوقع، وتقريب الفعل، ويدخل على الماضي والمستقبل، كما قال - سبحانه وتعالى - في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥]. وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. وأما (السَّيْنُ)، وأختها (سوف): فكلتاها حرف؛ معناه: التنفيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يختصان بالدخول على الفعل المستقبل، ويخرجهما عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلي، أو سوف يصلي غداً؛ فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التَّوَيْنَ، كما قال الشاعر: [الخفيف]

لَيْتَ شِغْرِي وَأَيْنَ مِنْي لَيْتَ      إِنَّ لَيْتاً وَإِنْ سَوْفَا عَنَاءٌ<sup>(١)</sup>

١١- أَوْ لِحِقَّتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ

من جملة علامات الفعل اتصال تاء المتكلم بآخره، وبه استدلال على أن (ليس، وعسى) فعلان؛ كقولك: لست أنفث، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتصال التاء الساكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنث بآخره؛ كقولك: قامت، وذهبت. وبذلك؛ استدلال على أن (نعم، وبئس) فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة ناعم؛ ومنه الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهَا وَنَعِمَتْ. وَمَنْ اغْتَسَلَ، فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ»<sup>(٢)</sup>. فسكن - عليه السلام - التاء؛ ليدل، على أنه، أراد بها التأنيت؛ لأنَّ تقدير الكلام: مَنْ تَوَضَّأَ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فبالترخلة أخذ،

(١) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ٢٤، وخزانة الأدب ١: ١١١، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢١١، وشرح المفصل ٦: ٣٠، والكتاب ٣: ٢٦١، وفي بعض الكتب: «لَيْتاً، وَإِنْ لَوْ».

(٢) الحديث.

ونعمت الرخصة. ومن وقف، على «نعمت» في هذا الخبر، بالهاء فقد لحن وغلط. على أن بعضهم رواه، فيها ونعمت؛ فجعل التاء؛ ضمير المخاطب، بتسكين الميم، وفتح التاء؛ والمقصود في هذه الرواية: الدّعاء له، بالتّنعّم. فإن اعترض معترض، بأن باء الجزر، قد وجدت داخلّة، على (نعم) كما حكى عن بعض العرب: بُشّر بينت فوجم، فقليل له: نعم الولد هي. فقال: والله، ما هي، بنغم الولد. نُضِرّها عواء، وبرّها سرقة. فالجواب عنه: أن الباء، دخلت، على اسم محذوف، في الكلام، وتقديره: ما هي (بالتّي) يُقال لها نعم الولد. ويروى ذلك، عن الخليل.

## ١٢- أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترى: أنهما مشتقان من القيام والعود؟ والمقصود بقولنا مشتقاً من مصدر: الاحتراز بهذه اللفظة من أسماء الأفعال التي هي: «صه، ومه، وإيه» ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلا أنها غير مشتقة من مصدر.

## باب الحرف

### ١٣- وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ

### ١٤- مِثَالُهُ حَتَّى وَلَا وَثُمَّ وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة كما لو كان معك ثلاثة أثواب بيض فَعَلِمْتَ اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامة له، تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله: تكن علامة، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكر؛ كقولهم: قائم وقائمة، وعالم، وعالمة؛ إلا أنهم عمدوا، إلى عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصفة؛ فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علامة؛ وللمتسع في الرواية: راوية؛ وللمطلع على حقائق النسب: نسابة. وحذفوا الهاء

من صفة المؤنث في المبالغة. فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر: امرأة صبور وشكور، وللكثيرة الكسل والتعطر: مكسال ومعطار، ليدلّوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها، وهو المبالغة.

وحكي، أن أبا عليّ الفارسي<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - سئل: هل يجوز إدخال هذه (الهاء) في صفات الله تعالى فمنع منها، واحتج بأن الهاء من خصائص المؤنث التي ذم الله تعالى من نسبها إليه؛ بقوله سبحانه: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا، لم يجر إدخال الهاء في صفاته - تعالى - تنزيهاً له عما يُطلَق على صفة المؤنث.

## باب النكرة والمعرفة

### ١٥ - وَالْإِسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبُ نَكْرَةٍ وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهَرَةُ

النكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها، كما أن التذكير: هو الأصل في الأسماء، والتأنيث: فرع عليه.

والنكرة: كل اسم عمّ اثنين فصاعداً من جنسه. وأعم النكرات: شيء؛ لوقوعه، على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والعرض.

### ١٦ - فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مِنْ كَرِيَارِ جُلِّ

### ١٧ - نَحْوُ غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ: رَبُّ غُلَامٍ لِي أَبَقَ

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول (رب) عليه؛ نحو ما تقدّم مثاله في نظم

(١) أبو علي الفارسي: هو الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية. تجوّل في كثير من البلدان، وقدم حلب وأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده فعلمه النحو، وصنّف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. من كتبه (التذكرة) في علوم العربية، وهو عشرون مجلداً، و(تعاليق سيويه) جزآن، و(جواهر النحو)، و(الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني)، و(المقصود والممدود)، و(العوامل) في النحو (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م). ترجمته في وفيات الأعيان ١: ١٣١، وتاريخ بغداد ٢٧٥: ٧، ونباه الرواة ١: ٢٧٣.

الملحة؛ وبهذا الاعتبار، استُبدِلَ على أَنَّ (مِثْلِكَ، وَغَيْرِكَ) نكرتان لجواز دخول (رَبِّ) عليهما؛ كما قال الشاعر في غيرك: [الكامل]

يَا رَبُّ غَيْرِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ      بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ<sup>(١)</sup>  
وكقول امرئ القيس في مِثْلِكَ: [الطويل]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُزْضِعٍ      قَالَتْ هَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِلٍ<sup>(٢)</sup>

يريد، فربُّ مثلك؛ لأنَّ رَبَّ تَضمر بعد الفاء، كما تَضمر بعد الواو.

١٨- وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ      لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ

١٩- مِثَالُهُ: الدَّارُ، وَزَيْدٌ، وَأَنَا      وَذَا، وَتِلْكَ، وَالَّذِي، وَذُو الْغَنَى

المعرفة: كلُّ اسم خَصَّ واحداً بعينه من جنسه؛ وتتنوع خمسة أنواع:  
أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة؛ نحو: زيد، وهند،  
أو مضافة: نحو: عبد الله، عبد مناف، أو كنية نحو: أبي الحسن؛ أو لقباً: نحو:  
ملاعب الأستة، وتأنبط شراً. وعند بعض النحويين، أنَّ هذا النوع، هو أعرف  
المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متصلة، ومنفصلة.  
فالمتصلة: كثناء المتكلم المضمومة، وثناء المخاطب المفتوحة، وثناء المخاطبة  
المكسورة. ولا تدخل هذه الثاء، إلا على الفعل الماضي؛ فإذا اتَّصلت به، سَكُنَ  
آخره؛ لثبوت امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، والياء التي للمتكلم، ونظائر  
ذلك. والمنفصلة: مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ،  
وإياك، وإيائي، وما أشبه ذلك. وعند بعضهم، أنَّ هذه أخَصُّ المعارف.

والنوع الثالث: أسماء الإشارة، وتسمّى أيضاً، المبهمة؛ نحو: هذا، وذاك،  
وهذه، وتلك، والذي، والتي، وهذان، وهؤلاء.

(١) لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٤٠، وشرح المفصل ٢: ١٢٦، والكتاب  
٤٢٧: ١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٣٧، ووصف المباني ص ١٩٠،  
وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٧، والمقتضب ٤: ٢٨٩.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢، والأزهية ٢٤٤، والدرر ٤: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه  
٤٥٠: ١، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦، والكتاب ٢: ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١: ٤٠٢.



والنوع الرابع: الأسماء المعروفة بالألف واللام؛ نحو: الرجل، والفرس، والدار، والثوب؛ وفي هذا النوع، ما لا تفارقه الألف واللام؛ كاسم الله تعالى، والذي، والتي، واللات، والعزى، والآن، واللائي.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى هذه الأنواع الأربعة المتقدم ذكرها؛ كقولك: غلام زيد، وغلامي، وغلाम هذا، وغلَام الأمير. وقد تضمنت الملحّة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران، أمام هذا الشرح؛ لأنّ الدار من النوع المعرّف بالألف واللام. وزيداً: من نوع الأسماء الأعلام. وأنا وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذاء، وتلك، والذي، من نوع أسماء الإشارة المبهمّة. وذو الغنى: من نوع الأسماء المضافة.

## باب التعريف

٢٠- وآلَةُ التَّعْرِيفِ أَنْ فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَنْبٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبْدَ

٢١- وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ إِذَا أَلِفُ الْوَضَلِ مَتَى يُدْرَجُ سَقَطَ

إذا أردت تعريف الاسم التكررة، أدخلت عليه الألف واللام، فيصير بدخولهما عليه معرفة؛ مثاله أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعته عرفته، ووجب أن تقول: ثمّ بعت الفرس؛ فتدخل الألف واللام؛ ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هو الفرس المبتاع. ومن هذا؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وتكون هذه الألف واللام؛ هي التي للعهد. وقد اختلف التحويتون، في آلة التعريف، فكان الخليل يرى أنّ الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف. ويحتج في ذلك بأنّ اللام لو أفردت للتعريف، لجاءت منفردة كغيرها من اللامات؛ فلمّا سكنت، دلّ على أنّها مُتَشَبِّهَةٌ بالألف. وحكي عنه أنّه كان يقول: آلة التعريف (أل) على وزن (هل)؛ ولا يقول: إنّها الألف واللام. وعند غيره من التحويتين، أنّ اللام - وحدها - للتعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام. ثمّ إنّ التعريف نقيض التنكير، فلمّا كان التنكير بالتثنية الذي هو على حرف واحد، وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد، لأنّ الشئ يحمل على نقيضه كما

يحمل على نظيره. وعند أصحاب هذا القول أَنَّ اللَّامَ متحركة، وإنَّما سُكِّنَتْ لِتَشْبِيْهِهَا بِالاسْمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، وَالْإِيْذَانِ بِامْتِزَاجِهَا بِهِ، وَحُلُولِهَا بِمَنْزِلَةِ جِزْءٍ مِنْهُ. وَإِنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا؛ لِيُمْكِنَ افْتِتَاحَ النَّطْقِ بِهَا، إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ. وَقَوْلُنَا فِي الْمَلْحَةِ:

(إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتْنٌ يُدْرَجُ سَقَطٌ)

قَدْ تَضَمَّنَ تَذْكِيرَ الْأَلْفِ. وَلَوْ لَا التَّزَامُ إِقَامَةُ الْوِزْنِ؛ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: (مَتْنٌ تَدْرَجُ سَقَطٌ)؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَعْجَمِ بِأَسْرَافِهَا، يَجُوزُ تَذْكِيرُهَا وَتَأْنِيْشُهَا. وَقَوْلُنَا: (فَمَنْ يَرِدُ تَعْرِيفُ كَيْدٍ مِثْلِهِمْ قَالَ الْكَيْدُ) قَدْ جَمَعَ هَذَا الْبَيْتَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ الْمَسْمُوعَتَيْنِ فِي الْكَيْدِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالَ: كَيْدٌ عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ، ثُمَّ يَخْفَفُ، فَيُقَالُ: كَيْدٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ.

## باب قسمة الأفعال

٢٢- وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ

٢٣- فَهِيَ ثَلَاثُ مَالِهْنِ رَابِعٍ مَاضٍ وَفَعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارَعِ

إِنَّمَا انْقَسَمَ الْفِعْلُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَعْلٍ، يَدُلُّ بِصِيغَتِهِ عَلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الزَّمَانِ بَعِيْنِهِ. وَلَمَّا كَانَتْ أَقْسَامُ الزَّمَانِ ثَلَاثَةً: مَاضٍ، وَحَاضِرٌ، وَمُسْتَقْبَلٌ؛ انْقَسَمَ الْفِعْلُ أَيْضاً إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَاضٍ، وَيَعْتَبَرُ بِأَمْسٍ، وَحَاضِرٌ وَيَعْتَبَرُ بِالْآنِ؛ وَمُسْتَقْبَلٌ وَيَعْتَبَرُ بَعْدَ. وَقَدْ جَمَعَ زَهْرٌ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ أَقْسَامَ الزَّمَانِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ: [الطَّوِيلُ]

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدٍ عَمِي<sup>(١)</sup>  
وَفَعْلُ الْأَمْرِ مِنْ قَبِيلِ الْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَسْتَدْعِي مِنَ الْمَأْمُورِ أَنْ يَحْدُثَ الْفِعْلُ. وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُضَارَعُ فَهُوَ مَا يَحْتَمِلُ الْحَالَ وَالْاِسْتِقْبَالَ حَتَّى يَخْلُصَ لِأَحَدِهِمَا بِقَرِينَةٍ تَقْتَرِنُ بِهِ. فَإِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ يَصَلِّي، اِحْتَمَلْتُ كَلَامَكَ أَنْ يَكُونَ

(١) البيت لزهير في ديوانه ٢٩، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة ٣: ٢٤٥، ومعاهد التنصيص

في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف، أو السنين؛ خلصته للاستقبال. وإن أدخلت عليه اللام المفتوحة، أو قرنته بالآن؛ خلصته للحال. وهذا أحد الوجوه التي سُمي بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه؛ فكأنه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشئين، حتى يخصص لأحدهما بقرينة. كما أن رجلاً يصلح لأكثر من واحد. فإذا أدخلت عليه آلة التعريف، خصصت شخصاً بعينه. وقيل: إن اشتباههما، من حيث، إن قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدة الحروف، وهيئة الحركات، والسكون. وقيل أيضاً في مشابتهما: إن اللام المفتوحة، تدخل على خبر إن المكسورة، إذا كان فعلاً مضارعاً؛ كما تدخل عليه، إذا كان اسماً؛ فتقول: إن زيداً يقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم؛ ولا تدخل على الفعل الماضي، إذا وقع خبراً لإن.

## باب الفعل الماضي

### ٢٤- فكل ما يضلح فيه أمس فإنّه ماضٍ بغير لبس

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطرد، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غداً خرجت. والعلّة فيه: أن حرف الشرط وضع للالتزام المجازات التي تقع في المستقبل، فافتضى الكلام تناسب معنى الفعلين. ونقيض (إن) الشرطيّة في نقل الفعل الماضي إلى الاستقبال: حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس؛ لأن من أدوات النفي (لم) فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

### ٢٥- وحكمه فتح الأخير منه كقولهم سار وبان عنه

الفعل الماضي: من جملة المبنيات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب، وخرج؛ أو رباعياً؛ كقولك: أكرم، وأحسن؛ أو خماسياً؛ كقولك: اقترب، وانطلق؛ أو سداسياً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن كان لمؤنث؛ زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هذبت، والثاقفة وضعت. وقد تحرك هذه التاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى، فتحرك بالفتح؛ كقولك: الهندان قامتا، والثاقتان وضعتا؛ لأن ما قبل الألف، لا يكون أبداً إلا مفتوحاً.

**والموضع الثاني:** إذا ولي التاء همزة الوصل، إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكناً، فتسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة، فيجب لالتقاء الساكنين، كسر التاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ وذلك، نحو قوله **جَلْ جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾** [الواقعة: ١]، فكسر التاء لأجل سكونها وسكون اللام؛ وكقوله **جَلْ من قائل: ﴿قَالَتْ أُمُّ آدَمُ الْغَزِيْرُ﴾** [يوسف: ٥١] فكسر التاء؛ لسكونها، وسكون الميم؛ لأن همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنث سقطت الألف لأجل التقائها بالتاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ فتقول في المذكر: زيد غدا، وفي المؤنث هند غدت.

## باب الأمر

### ٢٦- والأمر مبني على السكون مثالُه اخذَ صَفْقَةَ الْمَغْبُورِ

اعلم أن أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون؛ وسكونها سكون بناء، لا جزم. فأما صيغتها فإنها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذف حرف المضارعة من فعله المستقبل، لأنه زائد، ولا اعتبار بالزائد، ثم نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحركاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحركته بحركته. فتقول في الأمر **من يدحرج ويثب: دَحْرَجْ، وثَبْ.** وإن أمرت المؤنث؛ زدت عليه ياءً ساكنة، فقلت: **دحرجي، يثبي.**

وإن أمرت اثنين من الذكور، والإناث، قلت: **دحرجا، وثبا.** وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل، قلت: **دحرجوا، وثبوا.** وإن أمرت جماعة من الإناث، أو ممّا لا يعقل، قلت: **دحرجن، وثبن.** فإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً؛ مثل: **الحاء من يخذر، والتون من ينفلق، والسين من يستخرج؛** اجتئلت لمثال الأمر همزة الوصل؛ لتوصل بها إلى التطق بالساكن؛ فقلت: **احذر، انطلق، استخرج.** وثبتت هذه الهمزة إذا ابتدأت، وتسقط في اللفظ، إذا اتصلت بكلام قبلها؛ وإن ثبتت في الخط. وقد شدّ من ذلك فعلان، سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما؛ وهما قولك: **خذ، وكل.**

وَجُوزَ فِي فَعْلَيْنِ آخَرَيْنِ إِلْحَاقَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِيهِمَا، وَحَذْفَهَا فِيهِمَا؛ وَهَما: مَر، وَسَل؛ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ بِاللَّغَتَيْنِ. فَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ فِي مَوْضِعٍ: ﴿سَلَّ بَيْتَ إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿فَسَكَّلَ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بِإِلْحَاقِ الْهَمْزَةِ فِي الْوَصْلِ. وَأَمَّا حَكْمُ حَرَكَةِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ فِي مَوْطِنٍ، وَتُضَمُّ فِي مَوْطِنٍ، وَتُكْسَرُ فِيمَا عَدَاهَا. فَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي تَفْتَحُ فِيهِ، فَهُوَ إِذَا انْضَمَّ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ، وَكَانَ فَعْلُهُ الْمَاضِي رِبَاعِيًّا. فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ: أَكْرَمَ زَيْدًا، وَأَنْصَفَ عَمْرًا؛ كَمَا قَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فَالْهَمْزَةُ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هَمْزَةُ قَطْعٍ، وَتَكُونُ مَفْتُوحَةً؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْمَاضِيَةَ الَّتِي هِيَ: أَكْرَمَ، وَأَنْصَفَ، وَأَحْسَنَ رِبَاعِيَّةً، وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ مُسْتَقْبَلِهَا مَضْمُومٌ. وَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي يُضَمُّ فِيهِ فَهُوَ: إِذَا كَانَ الثَّالِثُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا ضَمًّا لَازِمًا؛ كَقَوْلِكَ، إِذَا أَمَرْتَ مِنْ يَخْرُجُ، وَيَسْكُنُ: اخْرُجْ وَاسْكُنْ. وَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي تُكْسَرُ فِيهِ. فَهُوَ: إِذَا كَانَ ثَالِثُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَكْسُورًا، أَوْ مَفْتُوحًا، أَوْ أَمَرْتَ، مِنْ فِعْلِ خَمَاسِيٍّ، أَوْ سَدَاسِيٍّ؛ كَقَوْلِكَ فِي الْأَمْرِ: مَنِ يَضْرِبُ: اضْرِبْ، وَمَنِ يَذْهَبُ: اذْهَبْ، وَمَنِ يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، وَمَنِ يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْ فِعْلِ آخَرِهِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِمَذْكُورٍ؛ جَازَ لَكَ أَنْ تَدْعِمَ، وَأَنْ تَظْهَرَ الْحَرْفَيْنِ، فَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ فِي الْأَمْرِ مَنِ يَغْضُ: غَضَّ بَصْرَكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: اغْضُضْ بَصْرَكَ. فَمَنْ قَالَ: اغْضُضْ، سَكَنَ آخِرَهُ، وَمَنْ قَالَ: غَضَّ، حَرَكَهُ. فَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ آخِرَهُ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهُ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ؛ حَرَكَهُ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ.

وعلى هذا، يُنْشَدُ بَيْتُ جَرِيرٍ: [الوافر]

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبَابٍ بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(١)</sup>

بِفَتْحِ الضَّادِ، وَضَمِّهَا، وَكُسْرُهَا. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لَوَاحِدَةٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ؛ زِدْتَ الْيَاءَ عَلَى آخِرِهِ، وَلَمْ تَفَكِّ الْإِدْغَامَ، فَقُلْتَ: غَضِي بَصْرَكَ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لاثْنَيْنِ،

(١) البيت لجريير في ديوانه ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، والدرر ٣٢٢: ٦، وشرح المفصل ١٢٨: ٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ٤١١، وخزانة الأدب ٥٣١: ٦، وشرح الأشموني

أو لجماعة من الذكور؛ قلت: غَضًا، و غَضُوا. وإن كان لجماعة من المؤنث؛ قلت: اغضضن. وعلى هذا، تعمل فيما جرى مجراه.

## ٢٧- وَإِنْ تَلَاةَ أَلِفٍ وَلَا مَ فَأَنْحَسِرَ وَقُلْ لِيَقْشِمِ الْغُلَامَ

قد ذكرنا أنَّ همزة الوصل، إنما اجْتُلبت؛ لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق به. وبيئنا من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتْها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكنًا؛ سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر، أو نحو ما مثلناه في الملحّة: ليقم الغلام، ونحو قولك: قم اضرب العبد؛ وكقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُ لَآئِلًا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]، أو كانت فعلاً مجزوماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، أو كانت اسماً؛ كقولك: كم المال؟ ومن الرجل؟ أو كانت حرف معنى؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أو كانت فعلاً ماضياً، وقد دخلت عليه تاء الثاني الساكنة؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ولم يشذ من ذلك إلا فتح الثون من (من) كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وإنما فُتحت استثقلاً؛ لتوالي الكسرتين، فيما يكثر استعماله. على أنَّ بعضهم، قد كسر نون (من) تشبيهاً لها بنون (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنْ امْرَأُ هَٰذَا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

## ٢٨- وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا

## ٢٩- تَقُولُ: يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَخَذِ وَأَسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِيتَ الرُّشْدَ

## ٣٠- وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي أَرَمٍ مِنْ رَمَى فَأَخْذٌ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبَهَمَا

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال، حذفته في الأمر. فإن كان ألفاً؛ أبقيت - بعد حذفها - فتحة تدلّ عليها؛ كقولك، في الأمر، من يسعى: اسع إلى الخيرات؛ ومنه قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ عَنَّهُمْ﴾ [الصفات: ١٧٤].

وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمة؛ أبقيت الضمة؛ لتدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يغدو: اغد يا زيد؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٥]. وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفته، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي: ارم يا هذا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾ [طه: ٧٢].

فإن وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك أن تقف عليه بالسكون، فتقول: اخش، اغذ، ارم. وجاز أن تقف عليه بحركة؛ فتقول: اخش، اغذ، ارم. وجاز أن تزيد عليه هاء؛ لبيان الحركة؛ فتقول: اغذه، ارمه، اخشه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فِيْهْدِيْهِمْ أَقْصَدُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٣١- وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجَدِ الْجَوَابَا

٣٢- وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤْنُوثِ فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالِ الْعَبَثِ

إذا كان الفعل المضارع مُردفًا بحرف اعتلال؛ مثل: يخاف ويقول ويبيع، ثم أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما؛ إذا أمرت به الواحد المذكّر، أو أمرت به جماعة المؤنث وما لا يعقل؛ كقولك في الأمر للمذكّر: خَفَ، وقُلْ، بَغْ، ولجماعة المؤنث: خَفْنَ، وقُلْنَ، وبَغْنَ؛ فكان الأصل في خَفَ: خَافَ، وفي قُلْ: قولْ، وفي بَغْ: بَغْ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقى هو والحرف المعتل؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول: أنه متى التقى ساكنان؛ أحدهما الحرف المعتل، كان هو المحذوف، هذا الأصل؛ فلهذا قيل: خَفَ، وبَغْ، وقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي الثوب.

الموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنين مذكّرين كانا، أو مؤنثين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة المذكّر؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرابع: إذا اتّصلت بالفعل الثّون الثّقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكّر: خَافَنَّ اللهُ، وخَافَنَّ رَبَّكَ. والعلة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرّك ما بعدها. فقد ارتفعت العلة التي أوجبت في الموضعين الأوّلين إسقاطها. فإن اعترض معترض، وقال: قد نجد الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخف الله، وفي مثل قوله تعالى: ﴿قُرْ أَيْلًا﴾ [المزمل: ٢] فالجواب عنه؛ أنّ هذه الحركة حركة عارضة، بدليل أنّها تزول إذا لم تتصل بها همزة الوصل. والحركة العارضة لا اعتداد بها، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

## باب الفعل المضارع

٣٣- وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونَ جَمَعَ مُخْبِراً أَوْ يَاءً

٣٤- قَدْ أَلْحَقْتُ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

اعلم أنَّ الفعل المضارع ما كان في أوَّله إحدى الزوائد الأربعة؛ التي هي: الهمزة، والتون، والتاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلم؛ ذَكَراً كان أو أنثى؛ كقولك: أنا أذهب.

والتون للمتكلم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء في كلام الله - جلَّ جلاله - مع وحدانيته؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به - سبحانه - عن نفسه خوطب أيضاً بواو وبنون الجمع، كما قال - سبحانه - حكايةً عن الكفار: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد اختلف في علَّة نون الجمع الواردة في كلام الله - عزَّ وجلَّ - فقيل: جاءت للعظمة التي هو - سبحانه - متوحد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلى هذا القول يُكره للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد. وقيل في علتها: إنها لما كانت تصاريف أقضيته - تعالى - تجري على أيدي خلقه؛ تنزلت أفعالهم منزلة فعله؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل التون كل مَنْ لا يباشر العمل بنفسه. وأمَّا قول العالم: نحن نشرح، ونبين، فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وعن أهل مقالته.

وأما (التاء) فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنتين؛ كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأما (الياء) فتكون للغائب المذكر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنَّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنساء: تذهبن بالتاء؛ وفي القرآن ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء، لا بالتاء. ومعنى قولنا: (قَدْ أَلْحَقْتُ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ)؛ أي: إنها متى وجدت زائدة؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: (فإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي) الإشارة إلى أنه استعلى بالإعراب عن النوعين الآخرين من الأفعال.



### ٣٥- وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُغَرَّبُ سِوَاهُ وَالتَّمَثُّالُ فِيهِ يُضْرَبُ

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف لأنها جامدة لا تتصرف. وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد. ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً، وتارة مضافاً إليه. فاحتيج فيه إلى الإعراب؛ ليُبين المعنى. وإنما أعرب الفعل المضارع؛ لمشابهة الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

### ٣٦- وَالْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابِعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرَفُ الْمُضَارَعَةِ

### ٣٧- وَسِمْنُطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَائِيَةٌ فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ<sup>(١)</sup>

قد تقدّم القول في أن الفعل المضارع ما ألحق بأوله الهمزة، أو التnoon، أو التاء، أو الياء. وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: (نأيت) تُسمى حروف المضارعة، وإنما تُسمى بذلك، إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة ألحقت به؟ فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لم تُسم بحروف المضارعة؛ كقولك: أكرم، ونقر، وتوضأ، ويعرّ الجدّي؛ إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله.

### ٣٨- وَضُمُّهَا مِنْ أَضْلِلْهَا الرَّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِي

### ٣٩- وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَنَخُ وَلَا تُبَلُّ أَحْفَ وَزَنَأُ أَمْ رَجَخُ

### ٤٠- مِثْلُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

قد ذكرنا من قبل أن افتتاح النطق لا يكون إلا بمتحرك، وذكرنا أن حروف المضارعة لا تكون إلا أوائل الفعل المضارع المستقبل؛ فإذا، لا بد من أن تكون متحركة؛ وحكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعياً، وتفتح من الماضي الثلاثي، ومما زاد على الرباعي. فعلى هذا تقول: أنا أجيب، ونحن نُجيب، وأنت

(١) السِمْطُ: أصله الخيط الذي تنظم فيه الخرزات، فشبهه الناظم اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد.

تُجِيبُ، وهي تُجِيبُ، وهو يُجِيبُ؛ فتضمّ الهمزة، والتّون، والتّاء، والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعيّ. وتقول فيما ماضيه ثلاثيّ: أنا أذهب، ونحن نذهب، وأنت تذهب، وهو يذهب. وفيما ماضيه خماسيّ أو سداسيّ: أنا أنطلق، وأستجيش، وأنت تنطلق، وتستجيش، ونحن ننتطلق، ونستجيش، وهو ينطلق، ويستجيش، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواء كان ماضيه ثلاثيّاً، أو خماسيّاً، أو سداسيّاً. وإلى هذا، وقعت الإشارة في قولنا: (ولا تُبَلِّ أخفَ وزناً أم رجح) والأصل في قولهم: لا تُبَلِّ لا تُبَالِي؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت التّون بعد الواو في قولهم: لم يك؛ طلباً لتخفيف هاتين اللَّفْظَتَيْن؛ لكثرة استعمالهما في الكلام.

## باب الإعراب

٤١- وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الْإِعْرَابَ لِتَقْتَفِي فِي نَظْمِكَ الصُّوَابَ

٤٢- فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

الإعراب في اللّغة: هو الإبانة، يقال: أعرب الرجل عمّا في نفسه؛ إذا أبان. فأما الإعراب في صناعة النّحو: فهو تغيير آخر الكلمة؛ لاختلاف العوامل الدّاخلية عليها. ووجوه الإعراب أربعة: الرّفْع، والتّنْصِب، والجَرّ، والجَزْم. وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السّكون. إلّا أنّه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث، الّتي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السّكون إعراباً؛ ليساوي إعراب الاسم. والرّفْع: أعلى وجوه الإعراب مرتبةً، لاستغنائه عن التّنْصِب والجَرّ في قولك: قائمٌ زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والتّنْصِب والجَرّ لا يوجدان حتّى يتقدّم الرّفْع؛ كقولك: ضرب زيد عمراً، ومررت بزيد.

٤٣- فَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ بِلا مَمْنَعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْمُضَارِعِ

٤٤- وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ بِلا امْتِرَاءٍ

اعلم أنّ وجوه الإعراب نوعان: خاصّ ومشترك.

فالمشترك: الرّفْع، والتّنْصِب؛ وذلك أنّ الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة يشتركان فيهما.

وأما الخاص: فالجرّ، والجزم؛ فالجرّ: يختصّ بالأسماء المتمكّنة. والجزم: يختصّ بالأفعال المضارعة. وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنّ الجزم حذف الحركة، ولا يليق بالأسماء؛ لأنّه يجحف بها؛ والأفعال مستثناة، فلاق بها التخفيف، والأسماء خفيفة؛ ولهذا لحقها التثوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به. وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلى اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع حروف الجرّ أن توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وذلك لأنّ أفعالاً قصّرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال، لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل، فلهذا امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التعريف، أو التخصيص. ألا ترى أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عزّفت الغلام بإضافته إلى زيد؟ وإذا قلت هذا جلّ الفرس؛ فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس؟ والإضافة إلى الفعل لا تعرّفه ولا تخصّصه بحال، فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه. فافهم ذلك، وقس عليه.

٤٥- فالرّفْعُ ضمُّ آخرِ الحُرُوفِ      والنّصْبُ بالفتحِ بلاَ وقوفِ

٤٦- والجرُّ بالكسرةِ للتّبيينِ      والجزمُ في السّالمِ بالتّسكينِ

والعلة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أنّ الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصّفة المتغيرة في الأسماء. وسبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلّا بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره. وإنّما سُمّي الرّفْعُ لأنّ الضّمّ من الواو؛ ومخرج الواو من الشّفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمّي الفتحُ نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف: حرف منتصب، يمتدّ إلى أعلى الحنك. وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء؛ التي تهوي عند النطق سفلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ الحبل؛ وهو سحبه. وإنّما سُمّي الجزم جزمّاً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. فاعلم ذلك.

## باب تنوين الاسم المفرد المنصرف

٤٧ - وَتَوْنِ الْأِسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا انْدَرَجَتْ قَائِلًا وَلَا تَقِفْ

التنوين: يختص بالاسم المنصرف لخفته؛ ولأجل التنوين اللاحق بآخره سُمي منصرفاً، فكانَ التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

أحدها: في الاسم المعرّف بالألف واللام؛ لأنَّ التنوين: زيادة ألحقت بآخر الاسم، ولأنَّ التعريف: زيادة في أوله؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثاني: في أول المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنَّ المضاف إليه يتصل بالمضاف حتّى يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلما تنزل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه؛ الذي هو الأخير منهما، كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو. وإنما لم يدخله التنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أو كنيةً، أو لقباً، وكان موصوفاً بابن مضاف إلى علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تأبط شراً. وكقولك: جاء أبو محمد بن يزيد، وجاء أبو محمد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمد بن تأبط شراً. وكقولك في اللقبين: جاء بطة بن تأبط شراً؛ وعلى هذا فقس قول الشاعر: [الطويل]

فَتَكُنَّا بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَائِهِ ذُنَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ بَدْرِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(١)</sup>

فحذف التنوين من ذناب وزيد، لإضافة كل منهما إلى ابن: فأما حذف التنوين من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلة في حذف التنوين في هذا الموضع؛ أنَّ التنوين ساكن، والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام؛ فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن؛ فلهذا حذف التنوين. فإن وصفت الاسم بابن

(١) لخفاف بن ندية في ملحق ديوانه ١٣٠، وللدريد بن الصمة في ديوانه ٣٦، وللدريد أو لخفاف في لسان العرب (جنز).

مضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ كقولك: جاء محمد ابن الأمير، ثبت التنوين، وانكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك، إن قلت: ظننت زيدا ابن عمرو، أتيت بالتنوين وكسرت لالتقاء الساكنين من حيث إنه ليس بصفة للاسم الأول، وإنما هو خبر عنه. ومعنى قولنا: (إذا اندرجت قائلاً ولا تقف) إذ لا تلحق التنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر؛ بل تقف عليه بالسكون.

فتقول: جاء زيد، ومررت بزید؛ لأن الوقف يساوق الخط.

٤٨- وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ

٤٩- تَقُولُ: عَمْرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدًا

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التنوين ألف، ولم يُبدل من ضمة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء؛ لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم. ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلام، فقلت: مررت بغلامي؛ لتوهم السامع أن الغلام ملكك، ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت: جاء زيدو لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة. وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك أبدلوا الواو ياء، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلو، وجرو: أدل، وأجر. والأصل: أدلو، وأجرو؛ ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظة على مقاييس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف من نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك والله أعلم.

٥٠- وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ

٥١- مِثَالُهُ: جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَرَالِ

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التنوين فيها؛ بما يغني عن

إعادته.

## باب الأسماء الستة المعتلة المضافة

٥٢- وَسِئَةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي

الواو: تكون علامة الرفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: (أبوك، وأخوك، وخموك، وفوك، وهنوك، وذو مال).

والثاني: في جمع المذكر السالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما سنشرحه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

٥٣- وَالنَّضْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلْفِ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَأَعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع.

وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، وفي التثنية، وفي جمع المذكر السالم.

٥٤- وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عَمْرَانَا وَذُو قُوكَ وَخَمُوعُثْمَانَا

٥٥- ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَأَحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَا

اعلم أن هذه الأسماء الستة، ما عدا (ذا مال)، يجوز أن تستعمل مفردة، فتعرب كإعراب زيد في الرفع، والنصب، والجر. غير أن قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم. وأما (ذو) فإذا كانت بمعنى صاحب؛ فلا تستعمل إلا مضافةً، فتجر ما بعدها، وتعرب بالواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر. ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنى الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع. ولم يغيروا واوها على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشاعر سَيَّانِ بْنِ الْفَحْلِ الطَّائِي: [الوافر]

فإنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَيَثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(١)</sup>

(١) لسان بن الفحل في الإنصاف ٣٨٤، وخزانة الأدب ٣٤:٦، والدرر ٢٦٧:١، وشرح التصريح ١٣٧:١، والمقاصد النحوية ٤٣٦:١، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، وأوضح المسالك ١٥٤:١، وتخليص الشواهد ١٤٣، وشرح قطر الندى ١٠٢، وشرح المفصل ١٤٧:٣، ومعجم الهوامع ٨٤:١.

فقال: ذو حفرت، وذو طويت؛ والبئر: مؤنثة، قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَيَبِّرُ مَعْطَلَةً﴾ [الحج: ٤٥]، وعلى هذا كلامهم مجرى، وعليه يقاس.

## باب حروف العلة

٥٦ - والواو والياء جميعاً والألف من حروف الاعتلال المكنّفة

هذه الأحرف الثلاثة التي هي: الألف المفتوح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضم ما قبلها، تسمى حروف الاعتلال، وحروف المد واللين، والحركات الثلاث؛ التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النحويين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرعة عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنه متى أشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمة صارت واواً، والكسرة صارت ياء. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً؛ لم يكونا حرفي اعتلال<sup>(١)</sup>.

## باب إعراب الاسم المنقوص

٥٧ - والياء في القاضي وفي المستشري ساكنة في رفعها والجَرُّ<sup>(٢)</sup>

٥٨ - وتُفْتَحُ الياء إذا ما نَصَبَا نحو لَقِيْتُ الْقَاضِيَّ الْمُهَذَّبَا

اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسَمَّى منقوصاً، وتكون ياءه ساكنة في رفعه وجزه؛ ولهذا يُسَمَّى منقوصاً؛ لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضمة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمّة مقدّرة منوّة في آخره. وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور - منه - بكسرة مقدّرة منوّة في الياء، يتبعها التنوين. ولكن حذفت منه الضمة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الذي هو الياء، ولأنّ التحرك بالضمة في

(١) مثل: دلو وظبي.

(٢) المستشري: اسم فاعل من استشرى إذا طلب شراء المتاع، أو اشتد غضبه، وكأنه من التشبيه بأسد الشرى، كاستأسد إذا تشبّه بالأسد.

حالة الرفع ثقيل. وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها، إلى السكون تخفيفاً، فيشترك الرفع والجر في هذه المواطن وحسب.

وأما نصب هذا النوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء لخفة الفتحة. فإن اضطرَّ شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جره؛ جاز له؛ كقول ابن الرقيّات: [المنسرح]

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَبٌ<sup>(١)</sup>

فحرك ياء الغواني بالكسر؛ لضرورة الشعر. ومنه قول جرير: [الطويل]

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ<sup>(٢)</sup>

٥٩- وَنَوْنُ الْمُنْكَرِ الْمَنْقُوصِ فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا

٦٠- تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرِكٌ خَادِعٌ وَافْرَغَ إِلَى حَامٍ جَمَاهُ مَانِعٌ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرفاً بالألف واللام؛ كالقاضي، والوالي.

والثاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكة، والوالي البصرة.

وهذان النوعان؛ تسكن ياؤهما في الرفع، والجر، وتفتح في النصب.

القسم الثالث: أن يأتي منكرأ؛ كقولك: قاضٍ، ووالٍ؛ فتحذف ياؤه في

الرفع، والجر. ويقتصر فيه على التثنية في آخره؛ كقولك: هذا قاضٍ، يا فتى.

ومررت بقاضٍ عادل. وإنما حذف ياؤه؛ لسكونها وسكون التثنية؛ الذي وجب

إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب؛ ثبت ياؤه، ونون؛ كقولك:

ما رأيت قاضياً عادلاً فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرفاً

وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعها؛ وإن كان منكرأً وقفت عليه في

حالتي الرفع والجر بحذف الياء؛ كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ووقفت

(١) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١: ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه

٥٦٩: ١، وشرح شواهد المغني ٦٢، وشرح المفصل ١٠: ١٠١، والكتاب ٣: ٣١٤.

(٢) لجرير في ديوانه ١٤٠، وخزانة الأدب ٨: ٣٥٨، والخصائص ٣: ١٥٩، وشرح الأشموني

٤٤: ١، وشرح المفصل ١٠: ١٠١، والكتاب ٣: ٣١٤.



عليه في حال التّصّب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضياً؛ كما تقول: رأيت زيداً، هذا هو الاختيار فيهما. وقد وقف بعضهم على المعرّف المرفوع، والمجرور بحذف الياء؛ فقال: هذا القاض، ومررت بالقاض. ووقف آخرون، على المنكر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا: هذا قاضي، ومررت بقاضي. والله - تعالى - أعلم.

٦١ - وَهَكَذَا تَفَعَّلَ فِي يَاءِ الشَّجِيِّ وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي

٦٢ - هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فَافْهَمَهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةِ

قد قدّمنا القول في أنّ المنقوص ما جمع ثلاث شرائط؛ وهي: أن يكون آخره ياء مخفّفة؛ قبلها كسرة، ومتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاث؛ سكنت ياءه في الرّفع، والجرّ. سواء قلّت حروفه مثل الشّجّي، والعمي، أو كثرت حروفه؛ مثل: القاضي، والمستشري، والمستقصي. فإن عدم شرط من الشرائط الثلاث؛ كان الاسم صحيحاً، ولحقت ياءه الضّمة، والكسرة. وذلك بأن تكون ياءه مشدّدة مثل: ياء عليّ، وكسريّ، وقمريّ؛ أو يكون ما قبلها ساكناً؛ نحو: ظبي، وجدي، وسقي. فاعرف ذلك، إذا ذكر.

## باب المقصور من الأسماء

٦٣ - وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيْمَا قَدْ قُصِرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْزِلُ إِذَا دُكِرَ

٦٤ - مِثَالُهُ يَخْيِي وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَ: حَيًّا أَوْ كَ: رَحًا أَوْ كَ: حَصًّا

٦٥ - فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

الاسم المقصور: هو كلّ اسم كان آخره ألفاً ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصاريف مواقعه، على حالة واحدة، في الرّفع، والنصب، والجرّ؛ ولهذا، سمي مقصوراً لأنّه حبس عن الحركة. إذ المقصور في اللّغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ﴾ [الرحمن: ٧٢]. ثم إنّ الأسماء المقصورة، تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدخله التنوين؛ كقولك: رحي، وحيّاً، وقفّاً، وندي.

والثاني: ما لا يدخله التنوين؛ إما لكونه معرفاً، بالالف واللام، مثل: الحيا، والتدئ، والحصي، والعصا. وإما لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى، ودنيا، وأخرى. وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع، والنصب، والجر؛ كما قال تعالى في المتن منهما: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذلك فقس.

### باب التنبيه

#### ٦٦- وَرَفَعَ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ الرُّبْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي

الاسم المثنى: هو الاسم الدال على مستمين مُتَّفَقِي اللَّفْظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل، وما لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. فأما قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بثنية يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف ثنية، بدليل ثبوتها في ذلك، في كل حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره، ثم زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التنبيه، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبت ياء الاسم المنقوص، إذا ثنيته في مثل قولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النصب؛ لخفة الفتحة فيها؛ فلهذا، أثبتت في التنبيه.

#### ٦٧- وَنَضَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بغير إشكالٍ وَلَا مِرَاءٍ

#### ٦٨- تَقُولُ زَيْدٌ لَا يَسُّ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

النصب يؤاخي الجر، ولذلك أميلت الألف إلى الياء، واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور؛ وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيتك، ومررت بغلامه، وضربني وغلامي؛ فالهاء، والكاف، والياء يقعن تارة ضميراً للمجرور، وتارة ضميراً للمنصوب، فلهذا؛ اشترك النصب، والجر في علامة التنبيه، وجعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التنبيه، وعلامة النصب،

أو الجرّ. والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجرّ أربعة: الثنية، والجمع بالواو والتون، والجمع الذي بالألف والتاء، وفي الأسماء التي لا تنصرف. ثم اعلم أنّ من حكم الثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلاّ أسماء الإشارة، والمبهمه، فإنّ آخرها حذف في الثنية؛ فقالوا في ثنية (هذا، وذا، والذي، والتي): هذان، وذان، واللذان، واللتان؛ هذا في حالة الرفع. وقالوا في النصب والجرّ: هذين، وذين، واللذين، واللتين؛ وهو ممّا شذّ عن أصله؛ ولهذا قال المحققون من التحوّيين: إنّ هذه الأسماء مشبهة بالمشئى، لا أنّها مثناة على الحقيقة. فإن قيل: لم حذفت ياء الذي في الثنية، وأقرّت ياء الشّجي في الثنية، وكلا الياءين مُحَقَّقَةٌ، مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أنّ ياء الشّجي تلحقها الحركة في حالة النصب، فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصّحيح؛ فثبتت في الثنية. وياء «الذي»، لا تتطرّق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السبب، فحذفت؛ فإنّ ثنيت اسماً مقصوراً؛ فإن كانت ألفه رابعة فصاعداً؛ قلبته ياءً في الثنية؛ كقولك في ثنية موسى، وحُبلى في الرفع: مُوسيان، حُبليان، وفي النصب، والجرّ: موسيين، حُبليين. وإن كانت ألفه ثالثة؛ رددتها إلى أصلها، واواً كان أو ياءً. والطريق إلى معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو؛ وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. فعلى هذا تقول في ثنية (قفا، وعصا): قفوان، عصوان؛ لأنّ تصريف الفعل منهما: قفوت، عصوت. وتقول في ثنية (هدى، ورحى): هديان، ورحيان؛ لأنهما من هديت، ورحيت. وإنّ ثنيت الاسم الممدود أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في ثنية (حمراء، حسناء): حمراوان، حسناوان، وفي ثنية (سماء، وكساء): سماءان، وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً، فقال: سماوان، وكساوان. والقول الأوّل أجود وأفصح.

## ٦٩ - وتُلَحِقُ الثُّونَ بِمَا قَدْ ثُنِيَ مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

نون الثنية دخلت في الاسم المثنى عوضاً من الحركة والثّوين؛ اللّذين كانا في الاسم المفرد. وإلى هذا أشرنا بقولنا: (لجبر الوهن). وكان أصلها السكون، إلاّ أنّه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان. ومن حكم السّاكِنَيْنِ إذا التقيا، أن يُكسَرَ الأوّل منهما، إلاّ أنّ الألف، لما لم يمكن تحريكها، كسرت

التون. ثم اعلم أن نون التثنية تفارق الثنوين في ثلاثة أشياء؛ أحدها: أن حركتها لازمة. والثاني: أنها تثبت في الوقف. والثالث: أنها تثبت مع الألف واللام.

## باب جمع المذكر السالم

- ٧٠- وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ      ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهُ  
٧١- فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالثُّنُونُ تَبَعَ      مِثْلُ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمُعِ  
٧٢- وَنَضَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ      عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ  
٧٣- تَقُولُ حَيَّ النَّازِلِينَ فِي مَنَى      وَسَلِّ عَنِ الرُّبُودِ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

الجمع بالواو والثنون يختص في غالب الأحوال بذكور من يعقل. ويسمى الجمع الصحيح، والجمع السالم؛ لأن لفظ الواحد صح، وسلم فيه. ويسمى أيضاً: الجمع على هجائين؛ لأنه تارة يكون بالواو، وتارة يكون بالياء. فأما قوله - جل ثناؤه - إخباراً عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والثنون، وليستا مما يعقل؛ لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عما يعقل؛ جمعهما جمع من يعقل، ليتطابق الكلام. ومثل قوله - تعالى - حكاية عن النملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَيُجَاوِدُمْ وَهُوَ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وكذلك، قوله - عز وجل -: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]؛ لما أضاف إلى النملة القول، وإلى الكواكب، والنيّرين السجود - والقول والسجود يختصان بمن يعقل - جمعهم جمع من يعقل.

وقد جمع مما لا يعقل ألفاظ بالواو والثنون، ويسمى هذا النوع جمع التعويض؛ كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْفَرَغَانَ عِزِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وكقوله - سبحانه -: ﴿عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]؛ وهما جمع عِزَّة، وعِزَّة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبِزَّة، وثبة، وكرة، وقلة، وأرض: سنون، وبِزُون، وثبون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرفع، بالواو والثنون، وفي النصب والجر بالياء والثنون.

فالواو: حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وعلامة الجمع السالم، والثنون

عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد. والياء: علامة النصب، أو الجرّ؛ وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السالم. ومن حكم هذا الجمع، أن يضمّ ما قبل الواو منه، ويكسر ما قبل الياء، إلّا في جمع المقصور، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع ليدلّ على الألف المحذوفة؛ كما قال - سبحانه وتعالى - في جمع (الأعلى): ﴿وَأَنْتُمْ أَلَعَلَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وفي جمع المصطفى: ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا كَيِّنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] ففتح اللّام والفاء اللذين هما قبل علامة الجمع لتدلّ على المحذوف.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرفع: القاضون، وفي النصب والجرّ: القاضين. وإنّما حذفت؛ لامتناع دخول الضمّ، والكسر على هذه الياء. ويجمع بالواو والتون كلّ اسم سُمّي به المذكر العاقل، أو وصف به، إلّا ما كان آخره هاء التانيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصفات على وزن «فَعْلَان»؛ الذي مؤنّثه «فَعْلَى» مثل: عَطْشَان، سَكْرَان، أو على وزن «أَفْعَل» الذي مؤنّثه «فَعْلَاء» مثل: أبيض، وأحمر. فأما «أَفْعَل» الذي للتفضيل، فيجوز جمعه بالواو والتون؛ كما قال - جلّ ثناؤه -: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. ومعنى قولنا:

«وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ»

أي لم تختلف العرب في إعراب هذا الجمع؛ أي إنّ رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اختلفت في إعراب المثنى، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَكِرَتَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]؛ ومنه قول الشاعر المتلمّس: [الطويل]

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغَا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

٧٤- وَثَوْنُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالثَّوْنُ فِي كُلِّ مُثْنَى تُكْسَرُ

إنّما فتحت نون الجمع، وكسرت نون التثنية؛ ليفصل بينهما. وخضت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة، والتثنية أخفّ من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام، بأن جعلت الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخف، فاعلم ذلك.

٧٥- وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ بِالإِضَافَةِ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِينِي الرُّصَافَةَ

٧٦- وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا فَأَعْلَمَهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

اعلم أن «نون التثنية» و«نون الجمع» يسقطان في الإضافة، كما يسقط فيها التّونين، وذلك كقولك: جاء غلاما زيدا، ومسلمو مكة. فإن قيل: فلم تثبت هاتان التّونان مع الألف والتّون ولم تثبتا في الإضافة، والتّونين لا يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه: أن الإضافة زيادة، فألحقت بآخر الاسم؛ كنون التثنية والجمع؛ فاستثقل أن يتوالى على الاسم زيادتان، وليس كذلك الألف واللام؛ لأنّهما يلحقان الاسم من أوله، والتّون تلحقه من آخره، فلمّا افترقت الزّيادتان، سهل أن يجمع بينهما. فاعلمه.

## باب جمع المؤنث السالم

٧٧- وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ فَازْعَمُهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعِ حَامِدَةٌ

٧٨- وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِي

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: «مسلمة، وسلمة، وقائمة، وشجرة».

والعلامة الثانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمى، وسعدى، وذكرى، ودنيا».

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع جمع التأنيث السالم. ويشترك فيه من يعقل من المؤنث، وما لا يعقل، كقولك في جمع «فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء»: فَاطِمَاتٌ، وَشَجَرَاتٌ، وَسُعْدِيَّاتٌ، وَحَسَنَآوَاتٌ. فإن قيل: فلم حذفت الهاء من فاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في مثل هذا الجمع؛ والكلّ علامات للتأنيث؟.

فالجواب عنه: أن العلامة التي في «فاطمة» تجانس التاء الثابتة في الجمع؛ فحذفت لئلا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ. وليس كذلك العلامتان الأخريان، لأنّهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة جمع المؤنث

فلهذا ثبتت. وحكم إعراب هذا الجمع أن تُضَمَّ تاؤه في الرفع، وتُكْسَرُ في النصب والجر. وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر. وجميع صفات المؤنث تجمع بالالف والتاء إلا ما كان على وزن «فَعْلَاءَ» التي مذكَّرها «أَفْعَلْ»؛ كبيضاء، وخضرءاء، أو على وزن «فَعْلَى» التي مذكَّرها «فَعْلَان» مثل: سَكْرَى، وَغَضَبَى. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء، وسكرى: بيضاوات، ولا سكرات؛ كما لم يجمع مُدَكَّر هذين النوعين، بالواو والتون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأنَّ كلَّ ما لم يجمع مذكَّره بالواو والتون، لا يجمع مؤنثه بالالف والتاء. وكلَّ صفة لمذكَّر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالالف والتاء؛ كقولك: جبال راسيات، وسيوف مُرْهَقَات، وأُسُود ضاريات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكَّرة، من أجناس ما لا يعقل، بالالف والتاء، وذلك ممَّا يؤخذ سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع «حَمَام، ومقام، وإيوان، وسُرَادِق، وسَابَاط، وهاون»: «حَمَامَات، ومَقَامَات، وإِيوَانَات، وسُرَادِقَات، وسَابَاطَات، وهَاوِنَات» وكلَّ صفة لمذكَّر لا يعقل؛ تجمع بالالف والتاء أيضاً. وكما قالوا في جمع «المحرَّم، وشعبان، ورمضان، وشَوَال، وذِي القعدة، وذِي الحِجَّة، وابن عرس، وابن آوى»: «محرَّمَات، وشعبانات، ورمضانات، وشَوَالَات، وذَوَات القعدة، وذَوَات الحِجَّة، وبَنَات عِرس، وبَنَات آوى». وإن كان الاسم المؤنث ممدوداً؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسنا، وصحراء»: «حسناوات، وصحراوات». وإن كان ممَّا ثالثه ألف، بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حذفت التاء، وقلبت الألف إلى أصلها، على ما بيَّناه في باب التثنية؛ فتقول في جمع «غَزَاة، وقناة»: «غَزَوَات، وقَنَوَات» لأنَّ أصل ألفها الواو. وتقول في جمع «فتاة، ودواة»: «فَتِيَات، ودَوِيَات»؛ لأنَّ أصل ألفها الياء. فاعرف ذلك، وقِس عليه.

### باب جمع التكسير

- ٧٩- وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ      كَالْأَسَدِ وَالْأَبْيَاتِ وَالرُّبُوعِ  
٨٠- فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ      فَاسْمَعِ مَقَالِي وَاتَّبِعِ صَوَابِي

الجمع: جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضى شرحه في جمع المذكر، والمؤنث. وأما جمع التكسير: فهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد. وسمي جمع التكسير لأن لفظ الواحد، يُكسر فيه، كما يُكسر الإناء، ثم يصاغ صيغة أخرى. والتغيير الذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: بزيادة؛ كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.

والثاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

والثالث: بتغيير الحركة، والسكون؛ كقولك في جمع «رهن، وسقف، وأسد»: رُهن، وسُقف، وأسُد.

وحكم إعراب هذا الجمع؛ كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرفع والنصب، والجر عليه. وفي جمع التكسير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهم المبتدئ أنه من قبيل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح ياؤه في النصب. وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثلاثة من نوع التكسير، ويدخل تاءها النصب؛ فتقول: أنشدت أبياتاً من الشعر، وجمع أقواتاً للشتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد. والدلالة على أنها جمع تكسير؛ أن لفظ واحدها الذي هو: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنما لم تتضمن هذه الملحة شرح أبنية جمع التكسير؛ لأن شيخنا أبا القاسم التحوي - رحمه الله - كان يقول: «فسدت السنة العامة إلا في نوعين؛ وهما: الجمع والتصغير».

إلا أن في بعض أبنية الجموع ما تغلط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه؛ ولهذا، أوردنا - ههنا - نبذاً في شرحه.

وجملة القول: أن جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقل العدد؛ وقسم وضع للكثرة. وحدّ القليل: ما بين الثلاثة إلى العشرة؛ وحدّ الكثير: ما جاوز ذلك. فأبنية جمع القلة أربعة:

أحدها: أفعل؛ كقولك: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ، وَثُوبٌ وَأَثُوبٌ.

والثاني: أفعال؛ كقولك: جِملٌ وَأَحْمَالٌ، جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ.

والثالث: أفعلّة؛ كقولك: جِمَارٌ وَأَخْمِرَة، وَرِدَاءٌ وَأَرْدِيَة.

والرابع: فَعْلَة؛ كقولك، في جمع عليّ وصبيّ: عَلِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ.



وأما أبنية جمع الكثرة، فكثيرة جداً. وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وما زاد على ذلك. فأما الثلاثية، فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُل»؛ نحو: ثوب وأثوب، رَمَنَ وأزْمَن. و«أَفْعَال»؛ نحو: جَمَلَ وأجَمَالَ، وكَبَدَ وأكْبَاد. و«فُعُول» نحو: أَسَدَ وأُسُود، وشِيعَ وشُسُوع. و«فِعَال»؛ نحو: رَجُلَ ورِجَال، وحَبَلَ وحِبَال، وثوب وثِيَاب.

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَة»؛ نحو: فَنَحَلَ وفُحُولَة، وبَغَلَ وبُعُولَة. وعلى «فِعَالَة»؛ نحو: حَجَرَ وحِجَارَة، وذَكَرَ وذِكَارَة. وعلى «فِعَال»؛ نحو: رَجُلَ ورِجَال، وفَرَزَ وفَزَار؛ وهو ولد البقرة الوحشية. وعلى «فُعَال»؛ كقولهم: ظَنَّرَ وظَوَّار. وعلى «فُعْلَان»؛ نحو: ذئب وذُؤْبَان، وذَكَرَ وذُكْرَان. وعلى «فُعْلَان»؛ نحو: عَبْدَ وعَبْدَان. وعلى «فِعْلَة»؛ نحو: ديكَ وديكَة، وقَزَدَ وقِرْدَة. وعلى «فُعْل» و«فُعْل» مخففاً ومثقلاً؛ كقولهم في جمع أسد: أسد، وأُسْد. وعلى «فَعِيل»؛ نحو: عبد وعبيد.

وأما الرباعي: فما كان على وزن «فَعِيل» - وهو اسم - جُمِعَ فيه أقلُّ العدد على «أَفْعِلَة»، وفي الكثير على «فُعْل» و«فَعْل» و«فُعْلَان»؛ كقولهم في جمع جريب، ورَغِيف: أَجْرِبَة، وجُرْبَان، وأَزْغِفَة، ورُغْفَان. وقد جمع على «فُعْلَان» فقالوا في قضيب: قُضْبَان فإن كان صفة؛ جُمِعَ على «فِعَال» و«أَفْعَال» و«فُعْلَاء» و«أَفْعِلَاء»؛ كقولهم: كَرِيم، وكِرَام، وكُرْمَاء؛ وبتيم وأَيْتَام؛ وشريف وأَشْرَاف؛ وسَخِيّ وأسَخِيَاء.

وقد جمع ما تكرر حرفان فيه على «أَفْعِلَة»؛ كقولهم في جمع عزيز، وشحيح: أَعِزَّة، وأَشِخَة. وأما «فُعُول»؛ فإنه يجمع على «فُعْل»، ويستوي فيه المذكر والمؤنث. فقالوا في جمع رسول، وصبور: رُسُلَ وصُبُر. وأما «أَفْعُل» فإن كان اسماً؛ جمع على «أَفَاعِل»؛ نحو: أَدَهَمَ وأَدَاهِم، وهو اسم القيد، وأَجْدَلَ وأَجَادِل، وهو اسم الصقر. وإن كان صفة، جمع على «فُعْل» نحو: أَدَهَمَ ودُهَم، وأَحْمَرَ وحُمُر. وإن كان ممّا به آفة، جمع على «فَعْلَى»؛ نحو: أَحْمَقَ وحَمَقَى، وجَرِيحَ وجَرْحَى، ومريضَ ومرَضَى. وما كان على «فِعَال» من الأسماء الممدودة؛

جمع على «أَفْعِلَّة»؛ نحو: رِداء وأردية، وكساء وأكسية. وعلى «فُعْل» نحو: إزار وأُزُر، وخِمَار وخُمُر. وما كان على «فُعَال»؛ جمع على «أَفْعِلَّة» و«فِعْلَان»؛ كقولهم: غُرَاب وأَغْرِيَّة وغِرْبَان. وما كان على وزن «فَاعِل»؛ وهو اسم جمع على «فَوَاعِل»؛ كقولهم: كافر وكَوَافِر، وَنَاجِد وَنَوَاجِد. وقد جمع على «فِعْلَان»؛ كقولهم: حائط وحِيطَان، وغائط وغِيطَان. وإن كان صفةً، جُمع على «فُعَال» و«فُعْل»؛ كقولك في جمع صائم: صُوم، وصِيَام؛ وفي نائم: نُوم، وثِيَام. وقد جمع أيضاً على «فُعُول»؛ كقولهم: شَهِيد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلى «فِعَال»؛ كقولهم: تَاجِر وتِجَار. وعلى «فُعَال»، و«فَعْلَة»؛ كقولهم: كَاتِب وكتاب وَكُتِبَ، وفاجر وفُجَّار وفَجْرَة. وعلى «فُعْل»؛ كقولهم في جمع راكب، وتَاجِر: رَكِب، وتَجَر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِل»؛ وهما: فَارِس وفَوَارِس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان منقوصاً؛ جمع على «فَعْلَة»؛ نحو: قَاضٍ وقُضَاة، وغَازٍ وغُزَاة. ولم يجمع على هذا البناء غيرهما. وأمَّا «فَعْلَة» بفتح الفاء، فإن كانت صفةً؛ جمعت على «فَعْلَات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضُخْمة وضُخْمَات، وَعَبْلَة وَعَبْلَات. وإن كان اسماً؛ جمع على «فَعْلَات»، بفتح العين، وعلى «فِعَال»؛ كقولهم في جَفْنَة، وصُخْفَة: جَفْنَات، وجِفَان، وصُخْفَات وصِخَاف. فإن كان ثاني الاسم واواً، أو ياءً؛ سكنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رَوْضَات، وبيِضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعفاً؛ كقولهم في مرة: مَرَّات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده؛ نحو: نَخْلَة ونَخْل، وجَوْزَة وجَوَز. ولا يجوز أن تجمع المصنوعات التي على وزن «فَعْلَة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جَفْنَة: جَفْن، ولا في صُخْفَة: صُخَف.

وما كان على «فُعْلَة» جاز أن يجمع على «فُعْل»؛ نحو: ظُلْمَة وظُلُم، وغُرْقَة وغُرُف؛ وجاز أن يجمع بالألف والتاء «بضم ثانيه وفتح» وتسكينه؛ كقولهم في جمع ظُلْمَة: ظُلُمَات وظُلُمَات وظُلُمَات. وما كان على وزن «فِعْلَة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع على «فُعْل»؛ نحو: سِذْرَة وسِذْر. وعلى «فَعْلَات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك في جمع «سِذْرَة»: سِذَرَات وسِذَرَات وسِذَرَات. وما كان على وزن «فَعْلَة»؛ جمع على «فُعْل» و«فَعْلَات»؛ كقولهم في جمع «كَلِمَة»: كَلِم وكَلِمَات. وما كان على وزن «فُعْلَة»؛ جمع على «فُعْل»؛ نحو: رُطْبَة ورُطَب.

وما كان على وزن «فُعَلَى»؛ جمع على «فُعَل»؛ كقولهم في جمع «صُغْرَى»، وكُتِبَ «صُغْرَى»؛ صُغْرَى، وكُتِبَ. وقد جمع بعضهم، على «فَعَالَى»؛ كقولهم: حُبَالَى وحُبَالَى.

وأما ما كان منه على وزن «فِعْلَل»، على اختلاف فائه؛ فجمعه على «فَعَالِل»؛ نحو: دِزْهَم ودِرَاهِم. وما كان على وزن «مَفْعِل» أو «مُفْعِل» جمع على «مَفَاعِل»؛ نحو: مَسْجِد ومَسَاجِد، ومُصْحَف ومَصَاحِف. وأما الخماسي؛ فما كان منه على وزن «فَعْلَان» من الصفات؛ جمع على «فَعَالَى» و«فِعَال»؛ نحو: غَضْبَان، وغِضَابِي، وغِضَاب؛ وعلى «فُعْلَى»، فيستوي فيه المذكر والمؤنث؛ نحو: غَضْبِي، وسَكْرَى. وما كان على «فَعِيلَة»؛ جمع على «فَعَائِل»؛ نحو: شريعة وشرائع؛ وعلى «فُعَل»؛ نحو: سفينة، وسُفُن. ونقول في جمع «سَفَرَجَل»؛ سَفَارِج. وقد جُمِع «مفتاح»؛ على مفاتيح، وإن شئت عَوَّضْتَ ياءً، فقلت: سفاريح، ومفاتيح. ويجمع على «فعاليل» كل خماسي مردف بحرف اعتلال؛ نحو قولهم في جمع دهليز، وعصفور، ودينار: دَهَالِيز، وعَصَافِير، ودَنَائِير.

وكل اسم تجاوز الخماسي؛ فلا بد أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: قلنسوة؛ فجمعهما أقوام على قَلَانِس، وجعلوا الزائد فيها الواو، فحذفوها؛ وجمعهما آخرون على قَلَاسٍ وقَلَاسِيٍّ وقَلَاسَى، وجعلوا الزائد فيها التّون وحذفوها. وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع كثيرة لا أحاد لها من لفظها؛ نحو: مَحَاسِن، ومَلَاسٍ، ومَذَاكِر؛ وكقولك: تَفَرَّقُوا عِبَادِيدَ، وغير ذلك مما أخذ بالسَّماع، وشذَّ عن أصول القياس.

## باب حروف الجر

- ٨١- والجَرُّ في الاسمِ الصَّحِيحِ المنصَرَفِ بِأَخْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قَبِلَ صِفَ
- ٨٢- مِنْ وَآلِيٍّ وَفِيٍّ وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشِيٍّ وَخَلَاً
- ٨٣- وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا وَاللَّامُ فَأَخْفَظَهَا تَكُنْ رَشِيدَا
- ٨٤- وَرُبَّ أَيْضاً ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ
- ٨٥- تَقُولُ مَا لَقِيْتُهُ مُذْ يَوْمَئِذَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرَّ بِنَا

قد ذكرنا أَنَّ الجزَّ يختصُّ بالاسم، ويدخله من طريقتين؛ أحدهما: بحروف موسومة بعمل الجز. والثاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد. فأما الحروف: فهي أربعة عشر حرفاً، تضمّنتها هذه الأبيات المتقدمة وأما «مِنْ»؛ لأنَّ كلَّ أدوات يتفق عملها، فلا بدَّ لها من أم تتولّى عليها؛ مثل: «مِنْ» في حروف الجز، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إِلَّا» في أدوات الاستثناء. و«مِنْ» تأتي في الكلام على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختصّ بالمكان؛ التي تقابلها «إِلَى» التي تختصّ بانتهاء الغاية؛ كقولك: سرت من البصرة إلى مكة.

والثاني: أن تكون للتبويض؛ كقولك: شربت من التهر.

والثالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

والرابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدة في هذا الموضع؛ بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع، وتنزل منزلة قولك: ما جاءني أحد؛ الذي معناه نفي النوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي؛ لأنَّ الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة.

وأما «في» فمعناها: الوعاء والظرفية. ومعنى «على»: الاستعلاء. ومعنى «عن» المجاوزة، كأنك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث. معناه: تجاوز عنه إليّ حديث. وأما «حتى» فتأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تكون لانتهاى الغاية، فتجرّ: كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

والثاني: أن تكون حرف عطف، كالواو؛ فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاة. وقدم القوم حتى الغزاة. ويكون في هذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها؛ ولهذا، لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم. ولا قدم الحاج حتى الغزاة؛ لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فيقع ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثر فيهما إعراباً، ولا تغيرهما عمّا كانا عليه؛ كما قال جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ<sup>(١)</sup>

والموضع الرابع: أن تكون حرف نصب؛ فت نصب الفعل المضارع، على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة. وأما «مُذٌّ» و«مَنْذٌ»: فمعناها ابتداء الغاية في الزمان خاصة؛ كما تختص «مِنْ» بالمكان؛ فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأما قوله - تعالى -: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، فَمِنْ في هذا الموضع بمعنى «في». ونون «مذ» محذوفة؛ وأصلها: «منذ»، بدليل أنك لو سميت بها، ثم صغرت الاسم؛ لقلت: مُنِذ، فأعدت التون المحذوفة، ومن حكم التّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «قم»: فويه، و«يد»: يُدِيه. فإن تلا «مُذٌّ» الألف واللام، فالاختيار أن تضم الدال من «مُذٌّ»، فتقول: ما رأيته مُذَّ اليوم. وضم الدال في هذا الموضع يقوّي أن أصلها «منذ» المضمومة الدال، وأنها رُذّت حين لقيها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما؛ فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسمية؛ لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء والغالب على «منذ» الحرفية. والأجود أن يجزّ بـ«منذ» ماضي الزمان وحاضره. وأن تجزّ «مذ» حاضر الزمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان؛ وإذا جررت بها، فالكلام كله جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكانك إذا قلت: لم أرَ زيداً، فكانَ قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان؛ فتحلّ «مذ» محلّ الاسم المبتدأ، ويومان محلّ الخبر. وأما «حاشي»؛ فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجزّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النابغة: [البيط]

وَمَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٢)</sup>

وأما «خلا»؛ فمعناها: الاستثناء المحض؛ والغالب عليها أن تجزّ، وقد

(١) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والجنى الداني ٥٥٢، وشرح المفصل ١٨: ٨، ومغني اللبيب ١٢٨: ١، والمقاصد النحوية ٣٨٦: ٤.

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨: ١، والدرر ١٨١: ٣، وشرح شواهد المغني ٣٦٨: ١، وشرح المفصل ٨٥: ٢.

نصب بها في الاستثناء. فإن دخلت عليها «ما» نصبت - قولاً واحداً - كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وأما «الباء الزائدة» فتكون بمعنى الإلصاق؛ كقولك: مَسَحْتُ يدي بالمنديل، وتكون بمعنى الاستعانة؛ كقولك: ضربت بالسيف؛ وتكون بمعنى الغرض والعلّة؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَاذُ سَنَّا بِرُفُوهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]؛ أي: يُذْهَبُ الْأَبْصَارُ، وتكون زائدة: دخولها كخروجها؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحاً. وإنما خَصَّتِ «الباء» بالكسر لأنها في كل مواقعها تجزّ؛ فجعلت حركتها من جنس عملها. وأما «الكاف» فتكون للتشبيه؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمّر. وأما «اللام» فتأتي بمعنى الملك تارة، وبمعنى الاختصاص تارة، وبمعنى العلة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك. وإذا قلت: الجمل للفرس، فاللام بمعنى الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برك، فاللام، بمعنى الغرض والعلّة، للزيارة. وهذه اللام، تكسر مع الاسم الظاهر، ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين. وأما «رُب» فمعناها التّقليل؛ وقد تخفّف كما في قول الشاعر:

[الكامل]

أَرْهَيْزُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ<sup>(١)</sup>

وقد تلحق بها «التاء» مشددة ومخففة، فيقال: رَبَّتْ، ورُبَّتْ، كما زيدت «التاء» على «لا»؛ فقليل: لات، وعلى «ثم»؛ فقليل: ثمت.

٨٦- وَرُبَّ تَأْتِي أَيْدٍ مُصَدَّرَةٍ وَلَا يَلِيهَا إِلَّا نَكْرَةٌ

٨٧- وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ وَرَاكِبٍ بَجَاوِي<sup>(٢)</sup>

اعلم، أن «رُب» تختص بأربعة أشياء؛ أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام. والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة. والثالث: أنه لا يجوز الاقتصار

(١) لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥، وجمهرة اللغة ٦٨، والمقاصد النحوية ٥٤: ٣، وللهمذلي في المحتسب ٣٤٣: ٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٥: ١.

(٢) بجاوي: منسوب إلى (بجا) بفتح الباء الموحدة والجيم، وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة.

على الاسم النكرة الذي دخلت عليه، حتى يوصف؛ كقولك: رخب عبد ملكته.  
والزابع: أنها تضمّر بعد الواو، والفاء؛ فتجرّ الاسم مضمرة؛ كقول الرّاجز في  
إضمارها بعد الواو: [الرّجز]

وَصَاحِبٌ نَبَّهْتُه لِيَنْهَظَا إِذَا الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمْضَمَضَا<sup>(١)</sup>

وتقدير الكلام: ورُبّ صاحب. وكقول امرئ القيس في إضمارها بعد الفاء:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرْضِعٍ قَالَتْ هَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِلٍ<sup>(٢)</sup>

أي: فربّ مثلك. وقد تدخل «ما» على «رُبّ»؛ فتكفّها عن طلب الاسم،  
فيليهما الفعل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].  
وذكر بعدهم أنّ «رُبّ» إذا اتصلت بـ«ما»، انتقل معناها إلى التّكثير، فاحتجّ بقول  
الشّاعر، وهو جَذِيْمَةٌ: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَزْفَعَن ثَوْبِي شَمَالَاتٍ<sup>(٣)</sup>

## باب حروف القسم

٨٨- ثُمَّ تَجْرُ الْأَسْمَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالْتَاءُ أَيْضاً فَاغْلَمِ

٨٩- لَكِنْ تَخْصُ الْتَاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّجَتْ بِلاِ اشْتِبَاهِ

حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والتّاء، والهاء؛ التي للتّبيه. إلا أنّ الباء  
هي الأصل؛ لدخولها على كلّ مقسم به مظهر؛ كقولك: أقسم بالله، ومضمّر؛  
كقولك: أقسم بك لأفعلن. والواو: لا تدخل على المضمّر؛ لاتصالها بفعل  
القسم؛ كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله. وأمّا «الواو»؛  
فهي: فرع عن الباء، ولهذا حطّت رتبة فلم تدخل على المضمّر، وإنّما أبدلت

(١) للركّاض الديبري في تاج العروس (مضض)، ولرجل من بني سعد في مقاييس اللغة ١: ٨١،  
ويلا نسبة في لسان العرب (أرض، مضض)، وتهذيب اللغة ١٢: ٦٣، والمخصص ١٠: ١٥٨.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٢، والأزهية ٢٤٤، والدرر ٤: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه  
٤٥٠: ١، والكتاب ٢: ١٦٣، وفي بعض الروايات (ومغليل).

(٣) لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤، وخزانة الأدب ١١: ١٠٤، والدرر ٤: ٢٠٤، وشرح أبيات  
سيبويه ٢٨١: ٢، وشرح التصريح ٢: ٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩.

منها؛ لأن معنى «الباء»: الإلصاق؛ ومعنى «الواو»: الجمع، فلما تقارب معناهما، وقع الإبدال فيهما.

وأما «التاء»؛ فهي: بدل من «الواو»، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه، ومن الوهم، والوخامة. ولما كانت «التاء» في القسم فرعاً عن «الواو»؛ حطت عن مرتبة «الواو»؛ فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وأما لفظة (ها)؛ فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول: هلله لأفعلن. والثاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالى، فتقول: هألله. ومن العرب من يدخل «التاء» في القسم، على معنى التعجب؛ كقول الهلال الهذلي: [البسيط]

تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ<sup>(١)</sup>

تقديره: لا يبقى ذو حيدة وحيلة. والظَّيَّانُ: ياسمين البرّ. والآس: شجر معروف. والحروف التي يُتَلَقَّى بها الْقَسَمُ أربعة: «اللّام»، و«إن» و«ما» و«لا»؛ فَيُتَلَقَّى الإيجاب باللام، وإن؛ كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢﴾ [العصر: ١ - ٢]؛ فَإِنْ أُدْخِلَتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، أُلْحِقَتْ بِالْفِعْلِ التَّوْنِ الْخَفِيفَةِ، أَوِ الثَّقِيلَةِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُ أَجْمَعِينَ ۝١٢﴾ [الحجر: ٩٢]. وَيُتَلَقَّى النِّفْيُ بِمَا وَلَا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، والله لا فارقتك. وقد جُوزَ حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا فتأ. ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ وَاوِ الْقَسَمِ، وَبَيْنَ الْوَائِ الَّتِي تَضُمُّ بَعْدَهَا «رُبَّ»، أَنَّ وَاوِ الْقَسَمِ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا وَاوِ الْعُطْفِ، وَفَاوُهُ؛ كقولك: والله، وكما قال

(١) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٤: ٢، ولامية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧: ٣، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ٥٧، وشرح أبيات سيويه ٤٩٩: ١، وشرح الإيضاح ٣٠٤.



تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلْهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]. والواو القائمة مقام «رُبَّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: [الرجز]

وَصَاحِبٍ نَبَهُتُهُ لِيَنْهَضَا إِذَا الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمَضَّمَا  
ولا فوصاحب، فاعرف ذلك، وقس عليه.

## باب الإضافة

٩٠- وَقَدْ يُجْرُ الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ ذَارْ أَبِي قَحَافَةَ

٩١- فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامٍ

٩٢- وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذَا قُلْتَ مَنَارِيَتْ فِقِسْ ذَلِكَ وَذَا

قد ذكرنا من قبل أن الاسم يُجْرُ بأحد وجهين؛ إما بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإما بالإضافة، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم، إلى اسم. ويُسمَّى الأول: المضاف، والثاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد؛ ولهذا، لم ينوّن الأول منهما، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأول بما يستحقُّه من رفع، أو نصب، أو جرّ من الإعراب، وجرت الثاني على كلِّ حال.

والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة. فأما «المحضة»؛ فإنها تقع تارةً بمعنى اللام، وتسمّى إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنى «من»، وتسمّى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني؛ كقولك: ثوب خزّ؛ أي: ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة؛ فتعرّف النكرة بإضافتها إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأول بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرّفاً بالألف واللام بحال. وأما الإضافة غير المحضة؛ فهي ما يقدر بها التنوين، ولا يتعرّف بها المضاف؛ كإضافة اسم الفاعل، إذا أُريد به الحال والاستقبال. والدليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلَغَ الْأَكْمَبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أن لفظة «بَالِغِ الْكَغْبَةِ» نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتقدير في الإضافة: الانفصال والتنوين. والأصل

في هذا الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وهكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ وهي التي تلحقها «تاء التانيث»؛ لا يتعرف بها المضاف؛ كقولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، ونظيف الثوب؛ لأن الأصل فيه؛ حسن وجهه، ونظيف ثوبه. ويجوز في هذه الإضافة؛ التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة: «مثل، وغير، وسوى»؛ فتقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوى زيد، وغير عمرو؛ ومنه قول الشاعر: [الكامل]

يَا رَبُّ غَيْرِكَ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٌ      بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ<sup>(١)</sup>  
فَادْخُلْ رَبُّ عَلَى «غَيْرِكَ»، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

## باب المضاف

- ٩٣- وفي المضاف ما يجزأ أبداً      مثل لذن زيد وإن شئت لدى  
٩٤- ومنه سبحانه وذو ومثل      ومع وعند وأولو وكل  
٩٥- ثم الجهات الست فوق وورا      ومنه وعكسها بلا مراً  
٩٦- وهكذا غير وبغض وسوى      في كليم شئى رواها من روى
- اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، ولا يرى ما بعدها إلا مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: سبحانه، ومعاد، وعباد، ومع (مفتوحة العين، وقد تُسكن)، وكل، وبعض، وأي، وكلأ وكلثا، ومثل، ومثيل، وشبه، وشبيه، ونحو، وشطر، ونظير، وعند، وذو، وسوى، وغير، وبيد؛ بمعنى غير، وقبيل، وقبالة، وحذاء، وإزاء، وتجاه، وتلقاء، وقبل، وبعده. والجهات الست؛ التي هي: قدام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمنة، ويسرة، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلى، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنى «باق»؛ وليس بمعنى «جميع». ولعمرك الله، في القسم؛

(١) لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيويه ٥٤٠:١، وشرح المفصل ١٢٦:٢، والكتاب

ومعناه: بقاء الله؛ لأنه يقال: عَمُرَ، وعُمِرَ بفتح العين وضمها. واختير في القسم الفتح؛ لخفته. ومن ذلك: «ذو، وذات» وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» التي معناها: ذووا، و«أولات» التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدى»، و«لدى»، و«وسط» بسكون السين، وفتحها؛ والفرق بينهما أن المسكنة السين؛ تحل محل «بين»، والمفتوحة؛ تقع فيما لا يتجزأ؛ كقولك في الأول: جلس وسط القوم، وفي الثاني: جلس وسط الدار. فاعرف ذلك. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

## باب (كم) الخبرية

٩٧ - واجرُز بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا مَعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكَثَّرًا

٩٨ - تقول: كم مال أفادته يدي وكم إماء ملكت وأعبد!

اعلم أن «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً؛ ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترون بالتكثير. ولما كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شبه كل واحد من موضعها بأحد من نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، على ما تبينه في شرح نوع التمييز إن شاء الله تعالى، وجرّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد «كم» الخبرية واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبد ملكت! وكم عبيد ملكت. كما أن العدد المجرور قد يكون واحداً؛ في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلا أن من شرط جرّها الاسم أن يكون الاسم يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما فاصل؛ انتصب على التمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستخبار: كم عبداً لك؟.

## باب المبتدأ والخبر

٩٩ - وإن فتحت الثُّطُقَ باسم مُبْتَدَأٍ فَازْفَعُهُ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا

١٠٠ - تقول من ذلك زيدٌ عاقلٌ والصِّلَحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

المبتدأ: كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية؛ وهو يؤلف مع خبره

جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها؛ وهو خبره - إذا لم يكن ظرفاً - مرفوعان؛ كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، ثم يقع على معنيين: أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ؛ كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترى أن قولك: عادل صفة للأمير، والصفة ذات الموصوف؟.

والمعنى الثاني: أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه؛ كقولك: زيد أسد، يعني: أنه يشبهه في القوة؛ لا أن زيداً على الحقيقة أسد؛ ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَرْوَجُهُمْ أَهْلَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني سبحانه: أن زوجات النبي ﷺ يتنزلن عند المسلمين في احترامهن، وتحريم نكاحهن، منزلة أمهاتهم؛ لا أنهن أمهاتهم على الحقيقة. والغالب أن يكون المبتدأ معرفة. وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

أحدها: أن تأتي النكرة موصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَبَدِّ مُؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الثاني: أن تكون دعاء للإنسان؛ كقوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣].

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الرابع: أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا؛ كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك؟.

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جازاً ومجروراً، وقد تقدّم ذكره؛ كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال. فأما الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، وقد يأتي معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿تُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [ن: ٢٩] فقس عليه.

١٠١ - وَلَا يَحْوُلُ حُكْمُهُ إِذَا دَخَلَ لِكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبِلْ<sup>(١)</sup>

(١) وَلَا يَحْوُلُ: أي لا يتحول.

اعلم أَنَّ الدَّاخل على المبتدأ والخبر، ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إِنَّ وأخواتها».

والثاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كَانَ وأخواتها».

والثالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يُذكر في موضعه.

والرابع: ما لا يؤثر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، وألاً؛ المخفَّفان اللَّذان لاستفتاح الكلام، وأما بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ فامتناع الزيارة لوجود زيد. والله أعلم.

١٠٢- وَقَدْ أَمَّا الْأَخْبَارُ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُتَعَمِّمُ؟

١٠٣- وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُذْنَفُ وَأَيُّهَا الْغَادِي، مَتَى الْمُتَصَرِّفُ؟

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جازاً أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما

قدّمنا ذكره.

والثاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟ ومتى المسير؟ وأين المسكن؟ وكَم مَالُكَ؟ وإنّما قدّمت الأخبار في هذا الموضع؛ لأنّ للاستفهام صدر الكلام. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، أو الجار والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكَم معك درهماً؟ فأين، ومتى، وكَم، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

١٠٤- وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرَا فَأَوَّلُهُ النَّضْبُ وَدَغَ عَنْكَ الْمِرَا

١٠٥- تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرِو قَعْدَا وَالصُّومُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا

اعلم أَنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام، يكون معرفة؛ كقولك: زيد أخوك. ويكون نكرة؛ كقولك: زيد قائم؛ فيرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري المبتدأ. ويكون الخبر فعلاً ماضياً، فيبنى على الفتح، على حكم وضعه الأول؛ كقولك: زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليته، إلّا

أنه خبر المبتدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين - يعني الماضي، والمضارع - ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان، والرجال يقومون. ويكون الخبر جازاً ومجروراً؛ كقولك: زيد من الكرام. ويكون ظرف زمان، إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص؛ كقولك: الصوم يوم السبت، والسير غداً؛ ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت؛ لأنه شخص، فأما قولهم: الليلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: الليلة طلوع الهلال؛ ولهذا السبب لا يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال. وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث؛ كقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك؛ وكلا الطرفين - إذا وقع خبراً عن المبتدأ - كان منصوباً، وفي الكلام محذوف؛ به انتصب الظرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، أو مستقر خلفك. وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر؛ كقولك: زيد أبوه منطلق؛ ومن فعل وفاعل؛ كقولك: زيد قام أبوه؛ ومن شرط وجزاء؛ كقولك: زيد إن تزُرُهُ يَزُرْكَ. إلا أنه لا بدّ في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ يربطها به؛ كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزُرُهُ يَزُرْكَ. ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إن زيدا خارج، إذ تقدير الكلام: لعمرك قسمني أو يميني! فحذف الخبر قسمني اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثاني: بعد «لولا»؛ التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السَّمك مشوياً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشوياً؛ فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام. فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتساع، إذا دلّ الكلام عليه. وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أين زيد؟ فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد؛ فقد حذفت الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُمل قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] على هذين التقديرين؛ فقيل: إن المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ

جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصير جميل أولى من غيره. ولما توسعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلى الاسم أولى؛ كقولك: السَّمنَ مَنْوَانٌ بدرهم؛ أي: مَنْوَانٌ منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ صَبَرٌ وَعَفْوٌ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]؛ أي: لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ مِنْهُ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٠٦- وَإِنْ ثَقُلَ: أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ      وَفِي فِتَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَائِسٍ

١٠٧- فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا      وَقَدْ أُجِيرَ النَّصَبُ وَالرَّفْعُ مَعَا

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف، وتمَّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظرف بالاسم نكرة؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جازاً ومجروراً؛ فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو: زيد في الدار جالس، أو: زيد خلفك جالس؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعته، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظرف، والجاز والمجرور، واسم الاستفهام؛ أي هذه الثلاثة، كان مع الاسم النكرة. وإن نصبت جالساً، نصبت على الحال، وجعلت «الظرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجاز والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟ ومتى المسير واقع، وواقعاً؟ إلا أن من شرط جواز النصب أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف، أو الجاز والمجرور؛ لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مصدراً، فإن قُدمت الاسم النكرة على الجاز والمجرور، أو الظرف، لم يجز إلا الرفع؛ نحو قولك: زيد مائس في الدار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة؛ كقولك: متى زيد قادم؟ لا يجوز في قادم، إلا الرفع؛ لأنه خبر زيد الذي به تمَّ الكلام؛ بدليل أن قولك: متى زيد؟ كلام غير مفيد؛ ولهذا السبب، قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

## باب اشتغال الفعل عن المفعول بما يلحقه من الضمائر

١٠٨- وَهَكَذَا، إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لُمْتُه      وَخَالِدٌ ضَرَبْتُه وَضِمْتُه

١٠٩- فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ      كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

اعلم أن قولهم: زيدا ضربته، وما جرى مجراه يسمى ما شغل عنه الفعل؛ يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة من

مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرفع، والنصب؛ فإذا رفعته جعلته مبتدأ؛ وقولك: ضربته، جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيدا؛ نصبته على أنه مفعول به، وليس الناصب له قولك: ضربته؛ لأنه قد نصب مفعولاً به، وهو مضمَر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنما الناصب لزيد فعل مضمَر من جنس الفعل المظهر. وكان تقدير الكلام: ضربت زيدا، ضربته. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه، و﴿سُورَةُ أَرْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] بالرفع، والنصب. وذلك، على حسب ما بيَّناه. والرفع في هذه المسائل أجود من النصب؛ لأنَّ النصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرفع مستغنٍ عن التقدير؛ فلهذا رُجِّح الرفع عليه. وإن كان أمراً؛ كقولك: زيدا أضربه؛ أو نهياً، كقولك: زيدا لا تضربه؛ أو نفيًا، كقولك: زيدا، لم تضربه؛ أو استفهاماً، كقوله تعالى: ﴿أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا يُنْعَمُ﴾ [القمر: ٢٤]، أو تخصيصاً؛ كقولك: هلاً زيدا أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلا أنَّ «النصب» أقوى من الرفع؛ لكون هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب.

## باب الفاعل

١١٠ - وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلِ سَالِمِ الْبِنَاءِ

١١١ - فَارْقَعُهُ إِذْ تُغْرِبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ جَرَى الْمَاءِ وَجَارَ الْعَامِلُ

الفاعل - عند النحويين - كل اسم، تقدّمه فعل مَقْرَرٌ، على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه؛ سواء فعله على الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً؛ كقولك: نبت الزرع، واشتدَّ الحرّ، أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنما شرط في الفعل، أن يكون مقراً على صيغته، وهو معنى قولنا في الملحّة: «سالم البناء»؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسمَّ فاعله. وإنما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول به النصب؛ لأنَّ الضمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرْفَعُ به إلا فاعلٌ واحد، ويُنْصَبُ به عدّة مفاعيل؛ كالمصدر،



والظرفين، والحال، والمفعول له، فَجُعِلَ الرَّفْعُ الْمُسْتَثْنَى إِعْرَابَ ما قُلْ، والفتح المستخفّ إِعْرَابَ ما كثر؛ في مثل: ضرب زيدٌ عمرًا مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج، لأنّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللبس في الكلام. فافهمه، والله أعلم.

## ١١٢- وَوَحْدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرُّجَالُ السَّاعَةَ

اعلم أنّ فعل الفاعل يُوحّد إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فتقول: جاء الزّيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاء الزّيدان، ولا جاؤوا القوم. وقد ورد: يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ. وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحققين، أنّ هذا الكلام فيه لحتتان؛ إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم، والواجب توحيده. والثانية: أنّه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلّا ضمير جمع مَن يعقل. ثمّ اعلم أن كلّ فعل، لا يخلو من «فاعل». إمّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرج زيدٌ، وإمّا أن يكون ضميراً متصلاً بفعل؛ كالتاء في قولك: ضربتُ، وكالتون والألف في قولك: ضربتُنا. وكالألف في قولك: ضَرَبْنَا، وكالواو في قولك: ضربُوا، ويضربُونَ، أو التّون في قولك: يضربن. وإمّا أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل ولا يقع في الفعل إلّا إذا تأخّر عن الاسم؛ كقولك: زيدٌ ذهب، وعمروٌ يذهب؛ ففي ذهب، ويذهب ضمير مستتر، يظهر متى تُنَيّ الاسم المتقدّم، أو جمع؛ كقولك: الزّيدان ذهبا، ويذهبان، والزّيدون ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضعفاً، وأتصل به تاء الضّمير، وجب إظهار الحرف المضعّف؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثّاني ياء؛ كما تقول العامة: «مرّيت»؛ يعني: مررت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظٌ أُبدِلَ منها الحرف الثّاني ياء؛ فقالوا: تمطّيت في المشي، وتصدّيت للأمر، وتظنّيت الشيء، وقصّيت أظافري؛ والأصل فيها: تمطّطت، وتصدّدت، وتظنّنت، وقصّصت. وقالوا - أيضاً -: تلغّينا، إذا جنّوا بقلّة، تُسمّى «اللّغاغة»، وكان القياس أن يقولوا: تلغّنا.

وقالوا: (تَقْضَى البازي)، والأصل: تقضض؛ ومنه قول العجاج: [الرجز]

«تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَر»<sup>(١)</sup>

وليس ذلك ممّا يقاس عليه.

١١٣ - وَإِنْ تَشَأْ فَرِّدْ عَلَيْهِ النَّاءَ نَحْوِ اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشَّاءَ

١١٤ - وَتُلْحِقُ النَّاءَ عَلَى الشَّحِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيئُهُ حَقِيقِي

١١٥ - كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سَعَادُ ضَاحِكَةً وَانْطَلَقَتْ نَائَةً هِنْدٌ رَاتِكَةً<sup>(٢)</sup>

١١٦ - وَتُكْسَرُ النَّاءُ بِلَا مَحَالَةٍ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ

اعلم أنّ علامة التّأنيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين: أحدهما: إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك.

والموضع الثاني: إذا تأخّر الفعل، وجب إلحاق «النّاء» به مع المؤنث الحقيقي، وغيره؛ فتقول: الدار بنيت، والنار اضطربت. فأما قوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، فليس الفعل - ههنا - فعلاً ماضياً، فكان يجب إلحاق «النّاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تَلَظَّى، فحذف إحدى التّاءين تخفيفاً. ويجوز إثبات «النّاء» وحذفها، في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار. وفي القرآن: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّخِذْهَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بحذف «النّاء»، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، بإثباتها.

والموضع الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كقول الشاعر: [الوافر]

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لُ أُم سَوْءٍ مُقَلَّدَةً مِنَ الْأُمَمَاتِ عَارًا<sup>(٣)</sup>

ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن، فقال

(١) للعجاج في ديوانه ٤٢: ١، والأشباه والنظائر ٤٨: ١، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح المفصل ٢٥: ١٠، وتهذيب اللغة ٢٩: ٣.

(٢) رتك البعير يرتك إذا انطلق راتكاً، أي راكضاً محرّكاً إعجازه.

(٣) لجرير في ديوانه ٥٤٩، واللسان (أمم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥: ٢.

- سبحانه وتعالى - في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثالث: ما جمع بالألف والتاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرابع: ما جمع جمع التكسير؛ كقولك: جاء الرجال، وجاءت الرجال.

والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف؛ وهي: «نعم، وبئس، وليس، وعسى»؛ كقولك: نعمت المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد. وليس هند جارية، وليس هند جارية. ومتى التحقت «التاء» بهذا الفعل ثم تلاها «ألف ولام»؛ كسرت «التاء»؛ لالتقاء الساكنين؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

## باب ما لم يُسمِّ فاعله

- ١١٧- وافض قضاء لا يرد قائله  
١١٨- من بغد ضم أول الأفعال  
١١٩- وإن يكن ثاني الثلاثي ألف  
١٢٠- تقول: بيع الثوب والغلام
- بالرفع فيما لم يُسمِّ فاعله  
كقولهم: يكتب عهد الوالي  
فانحسره حين تبتدي ولا تقف  
وكيل زيت الشام والطعام
- إذا ذكرت الفعل، ولم تذكر الفاعل؛ لجهالة تعيينه، أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره؛ غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه؛ ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل، وأقامت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضم أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضرب زيد. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يضرب زيد. وإن كان ثلاثياً، وأوسطه ألف؛ قلبت «الألف» ياء ساكنة، وكسرت ما قبلها، فنقول في: «قاد، ساق، باع، خاط»: قيد الفرس، وسيق البعير، وبيع العبد، وخيط الثوب. والأشياء التي تُقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح، والمصدر، والظرفان، والجازر والمجرور، إلا أنه متى وجد المفعول الصحيح؛ كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أخذ متي درهمان، وسيق إليّ بغيران، وإن غُدم المفعول

الصَّحِيحُ، واجتمعت الأربعة الأخر؛ كقولك: سِيرَ بزيدَ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ جاز أن تُقِيمَ أيها شئت مُقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجارَ والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سِيرَ بزيدَ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل؛ فتقول: سِيرَ بزيدَ، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سِيرَ بزيدَ يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم المصدر، مقام الفاعل فتقول: سِيرَ بزيدَ يومين، فرسخين، سيراً شديداً. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين؛ رفعت الأول منهما، ونصبت الثاني، فتقول: ظُنُّ السَّعْرُ رخيصاً، ووُجِدَ الأميرُ عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛ مثل: «أعطيْتُ، وكَسَوْتُ، وسَقَيْتُ، وأطعمْتُ»؛ فالاختيار أن ترفع الأول منهما، وتنصب الثاني، فتقول: أعطِي زَيْدٌ دِرْهَمًا، وكُسِيَ العَبْدُ ثوبًا. وقد يجوز رفع الثاني، ونصب الأول، فتقول: أعطِي زَيْدًا درهمًا، وكسي العبدَ ثوبًا.

## باب المفعول به

١٢١- والنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبَا

١٢٢- وَرَبَّمَا أَخْرَعَهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ قَدْ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

المفعول به: كل اسم تعدى الفعل إليه، وجعل إعرابه النَّصْبُ؛ ليفصل بينه وبين الفاعل. والفعل ينقسم على خمسة أقسام:

أحدها: الفعل اللازم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قَعَدَ، فَرِحَ، فَزِعَ، جَزِعَ، وَذَهَبَ. فإن أردت تعدي هذا الفعل؛ عديته بأحد ثلاثة أشياء: إما بهمة الثقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجه. وإما بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرحته. وإما بحرف الجر؛ كقولك في «ذهب»: ذهب بزيد؛ أي: أذهبته.

والثاني: ما يتعدى إلى مفعول واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواس الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشَمَّ، وذاق، ولمس.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛

مثل: أعطى، وكسا، وأطعم، وسقى؛ كقولك: أعطيت زيدا درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن من أعطيت. وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جازاً ومجروراً؛ كقولك: اخترت عمراً من الرجال، وجعلت المتاع في الوعاء.

والقسم الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك: أفعال الشك واليقين المشروحة من بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلم، وأنبا، ونبا، وحذث، وأخبر وخبر، وأرى؛ وذلك كقولك: أعلم الله الناس محمداً خاتم النبيين؛ فاسم الله - تعالى - هو الفاعل، والناس هو المفعول الأول، ومحمداً هو المفعول الثاني، وخاتم النبيين هو المفعول الثالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثلاثة. ولكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأول منها، فتقول: أعلم الله - تعالى - الناس. ثم اعلم أن للمفعول ثلاث مراتب:

إحداها: وهو أولها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركب الأمير الفرس.

والمرتبة الثانية: أن يقع متوسطاً بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَشْتِىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثالثة: أن يأتي متقدماً على الفعل؛ كما قال - تعالى -: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُحْسِنَ﴾ [النساء: ٩٥]؛ ويجوز إدخال «اللام» عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَٰ تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام عليه عند تأخيره. وإنما يجوز تقديم المفعول على الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه؛ لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قُدّم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «النصب» المبين إعراب المبتدأ. والله أعلم.

١٢٣ - وَإِنْ تَقُلْ كَلِمَٰتٌ مِّنْ مَّوْسَىٰ يَغْلَىٰ فَقَدْ قَدَّمَ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلَىٰ

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتوسّع في الكلام. إلا أن جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللبس؛ فمتى وقع اللبس على السامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يبيّن فيهما الإعراب، ولا يتميز أحدهما بصفة يبيّن فيها الإعراب؛ كقولك: ضرب موسى

عيسى، فتقدم موسى، إن كان هو الضَّارِب، وتؤخره، إن كان هو المضروب؛ فإن  
أَمِنَ الاشتباه في الكلام جا التَّقْدِيم والتَّأخِير؛ كقولك: أَرْضَعْتَ الصَّغْرَى الْكَبْرَى،  
وَأَكَلْتَ الْكَمَثْرَى الْحَبْلَى. وكذلك، إن وَصَفْتَ أَحَدَ الْأَسْمِينَ الْمَقْصُورِينَ؛  
كقولك: ضَرَبَ مُوسَى الطَّوِيلَ عَيْسَى؛ لِأَنَّكَ بِنَصْبِ الصِّفَةِ نَبَّهْتَ عَلَى أَنَّ مُوسَى  
الْمَفْعُولَ بِهِ. ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر؛ أَفَاعِلَ هُوَ، أَمْ  
مَفْعُولٌ؛ فَاحْذَرِهِ، وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرَ نَفْسِكَ، فَإِنْ وَجَدْتَ الضَّمِيرَ «تَاءً» فَالاسم  
هُوَ الْفَاعِلُ، وَإِنْ وَجَدْتَ الضَّمِيرَ «نُوناً وِيَاءً»، فَالاسم: هُوَ الْمَفْعُولُ. فإذا قلت:  
أَشْبَعَ زَيْدَ الضَّيْفِ، فَارْفَعْ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ، بِدَلَالَةِ أَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى  
نَفْسِكَ، قُلْتَ: أَشْبَعْتُ الضَّيْفَ. وَإِذَا قُلْتَ: أَشْبَعَ زَيْدًا الرِّغِيْفَ، فَارْفَعِ الرِّغِيْفَ  
وَانصِبْ زَيْدًا، بِدَلَالَةِ أَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِكَ، تَقُولُ: أَشْبَعَنِي الرِّغِيْفُ.  
وعلى هذا، تعمل في كُلِّ مَا يُشْكِلُ عَلَيْكَ.

### باب ظننت وأخواتها

١٢٤- وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

١٢٥- لَكِنَّ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ

١٢٦- تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهَلَالَ لَايَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا

١٢٧- وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا

١٢٨- وَهَكَذَا تَضَعُ فِي عَلِمْتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي رَعَمْتُ

قد ذكرنا أنَّ أفعال الشُّكِّ واليقين تتعدَّى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً.  
وتلك الأفعال سبعة: (ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَرَعَمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَرَأَيْتُ،  
وَعَلِمْتُ)؛ فهذه الأفعال السبعة، وما يتصرف منها، تدخل على المبتدأ والخبر،  
فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيدا خارجاً، وحسبت السَّعْرَ رخيصاً. ولا يجوز  
أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السَّعْرَ، وظننت زيدا. ولكن يجوز  
أن تقيم «أَنَّ» المفتوحة المخففة مع الفعل، مقام المفعولين؛ كقولك: ظننتُ أن  
يخرج زيد. وكذلك، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك:  
ظننتُ ذلك، وحسبتُ ذاك. وكلُّ ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون

المفعول الثاني لظننت وأخواتها. إلا أنه متى كان ظرفاً انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول ظننت الثاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننت الصوم غداً، وظننت زيدا عندك؛ فت نصب «غداً» على أنه ظرف زمان، وتنصب «عندك» على أنه ظرف مكان. وإنما تنصب (ظننت وأخواتها) المفعولين، إذا تقدمت عليهما. فإن وقعت متوسطة؛ كقولك: زيدا ظننت منطلقاً، أو متأخرة عنهما؛ كقولك: زيد منطلقاً ظننت؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلا أن رفعهما إذا تأخرت «ظننت» أجود. ثم اعلم، أن «رأيت»، إنما تنصب المفعولين، إذا كانت بمعنى «علِمْتُ»، فإن كانت بمعنى «أَبْصَرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنى «اعتقدت»؛ كقولك: رأيت رأيي أبي حنيفة، أو كان بمعنى «رَأَيْتُ زيدا»؛ أي: ضربت رثته؛ فإنه يتعدى إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنى «أَبْصَرْتُ»، فانتصاب الثاني على الحال؛ كقولك: رأيت الأمير جالساً. وكذلك «علِمْتُ»، إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «أَيَقَنْتُ»، فإن كانت بمعنى «عَرَفْتُ»، نصب مفعولاً واحداً؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنى «أَيَقَنْتُ»؛ كقولك: وَجَدْتُ السَّعَرَ رَخيصاً؛ فإن كانت بمعنى «صَادَقْتُ»، نصب مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، فاعرف ذلك.

## باب عمل اسم الفاعل المنون

- ١٢٩ - وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً مُنَوَّنًا      فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنًا  
١٣٠ - فَارْزُقْ بِهِ فِي لَزِمِ الْأَنْعَالِ      وَانْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ  
١٣١ - تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبَوُهُ      بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَشْتَرِي أَخُوهُ  
١٣٢ - وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عَشْمَانًا      بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا

اعلم أن العرب شبهت «اسم الفاعل» بالفعل المضارع المشتق منه لاتفاقهما في عدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون. ألا ترى أن قولك: ضارب، يضاهي قولك: يضرب، في كون كل واحد منهما على أربعة أحرف؛ ثانيها ساكن، وما عداه متحرك؟ فلما اشتبهتا من هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من

بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل، كما يعمل الفعل المضارع. إلا أن من شروط عمله أن يكون للحال، أو الاستقبال؛ كقولك: هذا مقيم الصلاة الساعة، وضارب زيداً غداً؛ فتنصب «الصلاة»، و«زيداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما، لو قلت: هذا يقيم الصلاة، ويضرب زيداً؛ ومن شرط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أقاتم زيد؟ فترفع زيداً بقاتم؛ كما لو قلت: أيقوم زيد؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زيد قاتم أبوه. أو زيد ضارب عمراً، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا رجل طالب علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زيد ضارباً عمراً، وجاء الأمير ركباً فرساً. فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجز ما بعده، فتقول: هذا ضارب زيد أمس، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْعَلُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣] بالتثنية والتصب، وحذف التثنية والجر. ومتى أضيف اسم الفاعل - وهو بمعنى الحال والاستقبال - كانت الإضافة غير محضة، وجاز أن توصف به النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكِبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ والمعنى والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة؛ فالتثنية فيه مقدّر، وإن حُذِفَ؛ إذ المعنى دال عليه.

## باب المصدر

١٣٣ - وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَأْصَحُ اسْتِثْقَاقُ الْفِعْلِ

١٣٤ - وَأَوْجِبَتْ لَهُ التُّحَاةُ التُّضْبَا فِي قَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدر: اسم يقع على الأحداث ك«الضرب، والقتل، والقيام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا، سُمِّيَ مصدراً؛ لصدور الأفعال عنه. فقولك: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَأَضْرَبُ، مشتق من الضرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع؛ لأنه بمنزلة «اسم الجنس» ك«الزيت، والعسل»؛ و«الجنس»: لا يثنى، ولا يجمع. وينصب «المصدر» بفعله المشتق منه، ويجيء لأحد ثلاثة أشياء؛ إما للتأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وإما لبيان النوع؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [طه: ٤٤]، وإما لتبيين العدد؛ كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانصب



«ثمانين» على المصدر، و«جلدة» على التمييز. فافهم ذلك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٣٥ - وَقَدْ أَقِيمَ الْوَصْفُ وَالْآلَاثُ مُقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْإِثْبَاتُ  
 ١٣٦ - نَحْوُ ضَرْبِ الْعَبْدِ سَوَاطٍ فَهَرَبَ وَاضْرِبَ أَشَدَّ الضَّرْبِ مِنْ يَغْشَى الرَّيْبَ  
 ١٣٧ - وَاجْلِدْهُ حَدًّا أَرْبَعِينَ جَلْدَهُ وَاحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدَهُ

اعلم أنه يجوز أن يُحذف المصدر، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلاً، وضربته شديداً؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضربته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله تعالى -: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]؛ أي: ذكراً كثيراً. فحذف المصدر، وأقام الصفة مقامه. وقد تقع الصفة مضافة؛ كقولك: ضربته أشدّ الضرب، وقلت له: أحسن قول؛ فتنصب «أشدّ» و«أحسن» انتصاب المصدر، وتجرّ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضربته ضرب زيد عمراً؛ وتقدير الكلام: ضربته ضرباً مثل ضرب زيد عمراً؛ فحذف من الكلام المصدر الموصوف، والصفة المضافة، ومن هذا؛ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَمُرَّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]؛ تقديره: وهي تمرّ مرّاً مثل مرّ السحاب. وقد تُقام: «الآلة» مقامَ المصدر، فتقول: ضربته مفرعةً، وضربته سوطاً؛ فتنصب «مفرعةً» و«سوطاً» نصب المصدر، وإن كانا آلتين. وقد يُقام «العدد» مقامَ المصدر أيضاً، كما بيّناه في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فقس عليه.

١٣٨ - وَرَبَّمَا أَضْمِرَ فِعْلَ الْمَضْمَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمِعْنَا وَطَوَعًا فَأَخْبِرْ  
 ١٣٩ - وَمِثْلُهُ سَقِيَاءُ لَهُ وَرَغِيَا وَإِنْ تَشَأْ جَذَعَالَهُ وَكَبِيَا

قد ذكرنا، أن «المصدر» ينتصب بفعله المشتق منه، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر، نُصبت بأفعالٍ محذوفةٍ مقدّرة؛ كقولهم: «سَمِعْنَا وَطَاعَةً، وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً» والتقدير: أسمع لك سَمْعًا، وأطيع طَاعَةً، وأكرمك كَرَامَةً، وأسرّكَ مَسْرَةً؛ ومنه قولهم في الدعاء للإنسان: «سَقِيَاءُ لَهُ وَرَغِيَا» وفي الدعاء عليه: «جَذَعَالَهُ وَعَقْرًا»؛ ومنه قولهم أيضاً: ويل زيد، ويخ عمرو؛ فتنصبهما عند الإضافة على المصدر؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [القصص: ٨٠] وقد اختلف في معنى «ويخ»، فقليل إنهما بمعنى «ويل» وقد أبدلت اللام حاء. وقيل: إن معناها

الترحم. فيجوز أن يقال، لَمَنْ يُحْنِي عَلَيْهِ، ولا يجوز ذلك على القول الأول؛ ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقاً، وهذا زيد صدقاً؛ أي: أحق ذلك حقاً، وأصدق صدقاً. ومما نُصِبَ على المصدر، ولم يُنْطَقْ بفعله قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وجاء زيد «وَحْدَهُ»، على أَنَّ بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد منفرداً. ولفظة «وحده» تكون منصوبة في كل موضع، إلا في ثلاثة مواضع: أحدها: قولهم في المدح: «هو نسيج وحده»؛ ومعناه: التفرد بالكمال، تشبيهاً بالثوب الرفيع؛ الذي ينسج منفرداً. والموضعان الآخران: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: «جُحِيش وحده» و«عُيِير وحده»؛ [وهما تصغير جحش، وغير]. والله أعلم.

#### ١٤٠- وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ<sup>(١)</sup> إِذْ تَوَضَّأَ

قد اختلف التَّحْوِيُونَ في المصدر الواقع موقع الحال؛ كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيد مشياً؛ فقال الأكثرون: إنَّ الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضاً، وجاء زيد ماشياً. وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]؛ أي: غائراً. وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله؛ وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً. فأما قولهم لَمَنْ يَخْلُلُ جَسَدَهُ بثوبه: اشتمل الصَّمَاءُ، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء؛ فانتصابهما جميعاً على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل؛ وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصَّمَاءُ، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

### باب المفعول له

- ١٤١- وَإِنْ جَرَى نَطَقَكَ بِالْمَفْعُولِ لَهُ  
 ١٤٢- وَهُوَ لَعَمْرِي مُضْدَرٌّ فِي نَفْسِهِ  
 ١٤٣- وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ  
 ١٤٤- تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ  
 فَانْصَبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ  
 لَكِنْ جَنَسَ الْفِعْلُ غَيْرُ جَنْسِهِ  
 جَوَابَ لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟  
 وَغَضْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

(١) اشتمل الصَّمَاءُ: أي الشَّمْلَةُ بكسر الشين لَمَنْ يَسْتَرْجِعُ بَدَنَهُ بِثَوْبٍ، لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة والصَّمَاءُ نوع منها.

المفعول له: هو العلة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجادها، ولا يكون إلا مصدراً، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيْءًا ذُنُوبِهِمْ مِنْ الْقَوَاعِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فينصب «حَذَرَ» على أنه مفعول له، وهو مصدر، والتأصب له «يجعلون» وهو من غير لفظه؛ ومن شرطه أن يرى جواب لم فعلت؟ ألا ترى أنه لو قال لك قائل: لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ لقلت: حَذَرَ الموت، ويجوز أن يكون المفعول له نكرة، ومعرفة، وقد جمعها حاتم في قوله: [الطويل]

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا<sup>(١)</sup>

فنصب «إدخاره» وهو معرفة، و«تكرماً» وهو نكرة على أنهما مفعولان لهما، ويجوز تقديم المفعول له على الفعل التأصب له؛ كقولك: مخافة الشر جئتكم، وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فتقول: جئتكم لمخافة الشر؛ ولهذا سمي مفعولاً له. غير أن العرب حين حذف اللام منه نصبته. وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع؛ فتكون بمعنى العلة؛ كقولك: جئتكم لِتُعْطِيَنِي، وإن شئت، قلت: جئتكم لأن تُعْطِيَنِي، ويجوز حذف اللام من «أن» فتقول: جئتكم أن تُعْطِيَنِي؛ لأن «أن» والفعل الذي يليها يقعان موقع المصدر؛ فيكون تقدير الكلام: جئتكم للإعطاء، وعلى ذلك فقس.

### باب المفعول معه

١٤٥ - وَإِنْ أَقْنَتِ الْوَاوُ فِي الْكَلَامِ مَقَامَ «مَعَ» فَانْصَبْ بِلَا مَلَامٍ

١٤٦ - تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجَبَابَا وَاسْتَوَتْ الْمِيَاءُ وَالْأَخْشَابَا

١٤٧ - وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُغْدَى فِقْسَ عَلَى هَذَا تُصَادِفُ رُشْدَا

اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله

(١) لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤، وخزانة الأدب ٣: ١٢٢، وشرح أبيات سيويه ١: ٤٥، والكتاب

بوساطة «الواو» التي هي بمعنى «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلا المفعول معه، والمفعول دونه؛ الذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللآم» من المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك؛ قولك: جاء البرد والطَّيَّالسةُ، واستوى الماء والخشبةُ، وما صَنَعْتَ وزيداً؟ وما زلت أسير والتَّيْلُ، ولو تركت التَّافَةَ وفصيلها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الدَّاخلَة عليه بمعنى «مع»؛ وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للطَّيَّالسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟ وما زلت أسير مصاحباً التَّيْلَ، ولو خَلَّيت التَّافَةَ مصاحبة الفصيل؛ لرضعها الفصيل. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنى العطف؛ أنَّ هذه «الواو» تؤذن بمعنى المصاحبة فقط؛ والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى معاً؛ فإن كان الأوَّل على معنى الفاعل؛ فالثاني على معنى الفاعل، وإن كان الأوَّل على معنى المفعول؛ فالثاني مثله. ولو أنك رفعت، فقلت: جاء البردُ والطَّيَّالسةُ؛ لجاز أن تكون الطَّيَّالسةُ جاءت في الحرِّ، لا في البرد. ولو قلت: استوى الماء والخشبةُ بالرفع؛ لكان المعنى، استوى الماء في الجريان، واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما صنعت وزيداً؟ وكان السؤال عند الرفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيدا فالسؤال عن صنعه وحده، في حال مصاحبته زيدا. ولو قلت: ما زلت أسيرُ والتَّيْلُ - بالرفع - لاقتضى الكلام، أن تعني، أنَّ التَّيْلَ يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت التَّافَةَ وفصيلها، لرضعها؛ لاقتضى الكلام أن يكون كلُّ منهما قد حَبَسَ عن الآخر، وعلى هذا فقس.

## باب الحال

- ١٤٨ - وَالْحَالُ وَالْتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي  
 ١٤٩ - ثُمَّ كِلَا التَّوَعِينِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ  
 ١٥٠ - لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقُّ مِنَ الْأَفْعَالِ

١٥١- ثُمَّ يُرَىٰ عِنْدَ اعْتِبَارٍ مِّنْ عَقْلِ      جَوَابٌ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مِّنْ سَأَلٍ  
١٥٢- مِثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا      وَقَامَ قُسٌّ<sup>(١)</sup> فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا

الاسم المنصوب على الحال هو ما جمع ست شرائط؛ وهي: أن يكون نكرة مشتقاً من فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً، أو معنى فعل؛ ويرى جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير راكباً، نصب على الحال لوجود الشرائط الست فيه. ألا ترى أن قولك «راكباً» نكرة مشتق من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء - وهو فعل صريح - وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ ويصلح أن يكون جواب مَن قال: كيف جاء الأمير؟ وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمراً مشدوداً؛ والمعنى: ضربته في حال شدة، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السن ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة؛ لأنه يصير حيثنّ صفة لذی حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لثلاث يصير الاسم الفضلة صفةً له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك. إلا أنه إن قدّمت الصفة على الموصوف، انتصب على الحال؛ كقول الشاعر: [مجزوء الوافر]

لِمِيَّةٍ مُّوحِشًا طَلَّلَ      يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلَ<sup>(٢)</sup>

فنصب موحشاً على الحال، حين قدّمه. ولو قال: لميّة طلل موحش؛ لوجب رفعه على الصفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلا أنه إن كان ماضياً وقع بعد (قد)؛ كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتسمى هذه الواو واو الحال، ويكون معناها معنى (إذ) فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذ قد غنم. ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ<sup>(٣)</sup>﴾

(١) قس: هو قس بن ساعدة من فصحاء العرب، ومن كبار خطبائهم، مات قبل بعثة النبي ﷺ وكان مؤمناً بظهوره (ت نحو ٢٣٣ هـ / نحو ٦٠٠ م). ترجمته في الأغاني ١٤: ٤٠، والمرزباني ٣٣٨.

(٢) لكثير غزّة في ديوانه ٥٠٦، وشرح التصريح ٣٧٥: ١، وشرح شواهد المغني ١: ٢٤٩، والكتاب ١٢٣: ٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٠: ٢، وأسرار العربية ١٤٧.

[المدر: ٦]؛ أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجاز والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]؛ أي: متزيئاً.

١٥٣- وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا؟ وَيَغْنُثُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم ويقعد؛ ويكون معنى فعل؛ كالظرف، وحرف التنبيه، واسم الإشارة والجاز والمجرور. فالظرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالساً، والتنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]؛ أي: أنبه عليه عند شيخوخته، واسم الإشارة؛ كقولك: ذا زيد واقفاً، والجاز والمجرور؛ كقولك: مررت بزيد ركباً؛ فتعمل الباء إذا عنيت أن الركاب زيد، لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم؛ فترفعه على أنه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: (هو)؛ وعليه حمل قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عِيتِدْ﴾ [ق: ٢٣]. ولا يجوز في هذا النوع من الحال، أن تقدمه على العامل فيه. فلا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيد. وقد نُصِبَ على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما بالك ماشياً؟ ومَنْ ذَا بالباب جالساً؟ ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَمْ يَنْتَهِزْ عَنْ التَّنْكِزِ مُرْتَبِينَ﴾ [المدر: ٤٩]. ومِمَّا يُنْصَبُ على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي فزاد الدرهم صاعداً؛ ومنه أيضاً: بيئت حسابه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، وادخلوا أولاً أولاً، وهلموا واحداً واحداً، وبعته يداً بيدي؛ والمعنى: بيئت له حسابه مفضلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتبين، وبعته مناقداً، وهلموا مُرتَبِينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

### باب التَّمْيِيزِ

١٥٤- وَإِنْ تُرْذِ مَغْرَفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ  
١٥٥- فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدِّ وَالْوِزْنَ وَالْكَيلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ

- ١٥٦ - وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَةٌ      مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ  
 ١٥٧ - تَقُولُ عِنْدِي مَتَّوَانٍ زُبْدًا      وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا  
 ١٥٨ - وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًا      وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَخْلًا

التمييز يشبه الحال في كون كل منهما اسماً نكرة، يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما، أن الحال يكون مشتقاً من الفعل في أغلب الكلام، ويرى جواب كيف. والتمييز: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّي تمييزاً؛ لأنه يميز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثم إنه ترى (من) مقدرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح. فالمعدود: ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ كقوله - تعالى - في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الأخير: ﴿لَمْ يَسَّعْ وَتَسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣]. والمكيل؛ كقولك: عندي قفيزان بُرّاً، والوزن؛ كقولك: عندي مَتَّوَانٍ سَمْنًا، والمساحة؛ كقولك: له عشرون جريباً، وما في السماء قدر راحة سحاباً. و(من) في جميع ذلك مقدرة: ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحدَ عَشَرَ من الكواكب، وعندي قفيزان من البر، ومَتَّوَانٍ من السمن؛ فإن قلت: عندي رطلٌ زيتاً؛ جاز أن تنصب زيتاً على التمييز، وأن تجزّه بالإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل.

## فصل

### ومنه منصوب أفعال المدح والذم كِنِغَمَ وبِئْسَ

- ١٥٩ - وَمِنْهُ أَيْضاً نِغَمَ زَيْدٌ رَجُلًا      وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا

اعلم أن «نِغَمَ» و«بِئْسَ» فعلان بدلالة اتصال «التاء» التي هي علامة التانيث بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية؛ وهما فعلا المدح والذم، ولفظهما يوحد مع الإثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام؛ كقولك: نِغَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وَبِئْسَ صَاحِبُ الْعِشِيرَةِ بَشَرٌ؛ فيرتفع الرجل بإسناد نِغَمَ إليه، ويرتفع زيدٌ على أحد وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ مؤخراً، ونعم الرجل خبره؛ وإمّا أن يكون خبرٌ مبتدأ محذوف؛ كأنه

قال: الممدوح زيدٌ، والمذموم بشرٌ؛ فإن نطقت بعد «نعم» و«بش» باسم نكرة نصبته على التمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمراً في «نعم»، وقد فُسِّرَ الاسم النكرة المنصوب؛ وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، وعلى هذا حُمل قوله تعالى: ﴿يَتَسَنَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] أي: يَتَسَنَّ البَدَلُ بدلاً؛ فأضمر المرفوع، وفُسِّرَ المنصوب. فإن كان الفعل لمؤنث؛ جاز أن تُثَبَّتَ علامة التانيث في «نِغَمَ وَيَشَنَّ» وأن تحذفها؛ كقولك: نِغَمَ المرأةُ هُنْدٌ، ونِعِمَّتِ المرأةُ هُنْدٌ، وكذلك بِشَّسَ وعلى هذا فقس.

## باب حَبْدا

### ١٦٠- وَحَبْداً أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضاً وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضاً

اعلم أن «حَبْداً» مؤتلفة من كلمتين؛ إحداهما: «حَبٌّ»، والأخرى: «ذا» إلا أنَّهما جعلتا كالشيء الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب الفصل بينهما. ولفظ «حَبْداً» واحد مع المذكور، والمؤنث، والاثنين، والجمع.

والمعرفة بعد «حَبْداً» مرتفعة بالابتداء، أو خبرٌ للابتداء المحذوف، كما ذكرنا في نعم وبش. والنكرة بعدها منتصبة على التمييز، فإذا قلت: حَبْداً زيدٌ رجلاً؛ نصبت «رجلاً» على التمييز؛ لأنه اسم نكرة، جاء فضلاً؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدَّر بعده «مِنْ» فتقول: حَبْداً زيدٌ مِنْ رجلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنساً؛ انتصب على التمييز نحو ما مثلناه، وإن كان مشتقاً؛ انتصب على الحال؛ كقولك: حَبْداً زيدٌ ضاحكاً.

ثم اعلم أن من مواطن التمييز النكرة الواقعة بعد «أَفْعَلٌ» الذي للتفضيل؛ كقولنا في الملح: «وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضاً»، ومثله: زيدٌ أحسن منك خلقاً، وأنظف منك ثوباً، وأظرف عبداً؛ ويجوز أن تحذف لفظة «مِنْ» فتقول: زيدٌ أحسن خلقاً، وأنظف ثوباً، وأظرف عبداً. إلا أن تضيف الفعل إلى ذات الشيء؛ كقولك: مفلح أكرمُ عبدٍ، ووجهك أحسنُ وجهٍ، وثوبك أرفعُ ثوبٍ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



١٦١- وَقَدْ قَرَّرْتُ<sup>(١)</sup> بِالْإِيَابِ عَيْنَا وَطَبْتُ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتُ الدِّينَا

هذا النوع من أنواع التمييز المحوّل، وكان أصله قرّت عيني، وطابت نفسي. فحوّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جُعِلَ فاعلاً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤٤]؛ أي: واشتعل شيب الرأس؛ ومن هذا القبيل قولهم: تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذرعاً.

## باب كم الاستفهامية

## ١٦٢- وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَأَنْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوَكْبًا تَخْوِي السَّمَاءَ

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أن «كم» الخبرية يُجرّ ما بعدها، وكم الاستفهامية ينصب ما بعدها على التمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز؛ ولهذا جاء مفسرها واحداً، ولم يجرّ جمعاً. كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا واحداً. و«كم» الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ؛ في مثل قولك: كم عبداً لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصب «عبداً» على التمييز، وقد تقع موقع المفعول به؛ في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟ وتقع موقع الجارّ والمجرور تارة بحرف الجرّ؛ في مثل قولك: بكم درهماً بعت؟ وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟.

## باب الظرف

١٦٣- وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَةٍ

١٦٤- وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي

١٦٥- تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا

١٦٦- وَبَيَاتٌ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ

١٦٧- وَالرَّيْحُ هَبَّتْ بِمَنَّةٍ الْمُصَلِّي

١٦٨- وَقِيَمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ

١٦٩- وَدَارُهُ غَرْبِيٌّ فَبِضِّ الْبَصْرِ

يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمَكَيْنَةٍ  
فَاغْتَبِرِ الظَّرْفُ بِهِذَا وَانْتَفِ  
وَعَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا  
وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَغْبَدٍ  
وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُثْنَلُ  
وَتَمَّ عَمَرُو فَاذْنُ مِنْهُ وَأَقْرَبُ  
وَنَخْلُهُ شَرْقِيٌّ نَهْرُ مُرَّةٍ

(١) قَرَّرْتُ: بكسر الراء، ومضارعه يَقَرُّ بفتح القاف وهو مشتق من القرار أي الاطمئنان.

اعلم أنَّ الظرفَ ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأما ظرف الزمان؛ فهو عبارة عن مرور الليل والنهار؛ وله أسماء متنوعة؛ فمنها ما يعبر به عن جميعه؛ كالذهر والأبد وقط؛ إلا أنَّ «قطاً»: اسم لما مضى من الزمان. والأبد: اسم الجميع الآتي منه؛ ولهذا يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه مبهم؛ نحو: مدة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كالיום، واللييلة، والشهر، والسنة. ومن أسمائه أيضاً: «إذ وإذا ومتى وأَيَّان». ف«إذ» لما مضى من الزمان، و«إذا» لما يأتي، و«متى» و«أَيَّان» استفهام. وجميع أسماء الزمان، قد تكون ظرفاً، إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهراً، وأقمت عندك عاماً. فتنصب هذه الأسماء نصب الظروف؛ لتضمَّنْها معنى «في»؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها؛ سميت ظروفًا، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنَّ الصوم يستغرق اليوم كله؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأنَّ اللقاء قد يقع في بعض اليوم. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى «في» لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان. ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك؛ رفعته بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيدٌ مبارك. فإذا قلت: أنا أحبُّ شهر رمضان، ونصبته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحبُّ زيداً. وقد يوجد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً؛ كقولك: ذات يوم، وذات مرة؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظرف مقامه، بعد حذفه؛ كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النهار، وسامرته كثيراً من الليل، وزرته قريباً من العصر. فتنصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظروف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأُتيتم الصفة مقامه. وقد نصبت بعض المصادر نصب الظروف، فقالوا: أتيت غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر؛ ف«غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظروف؛ وتقدير الكلام: أتيت وقت غروب الشمس، وانتبهت حين طلوع الفجر. وهذا حكم ظروف الزمان.

وأما ظرف المكان: فكل اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان؛ وأسماءه تنقسم قسمين: مختصة ومبهمة؛ فالمختصة هي: كل ما يشتمل عليه حدٌ يحيط به؛ كالشام، والعراق، ومكة، والمدينة، والمسجد، والدَّار؛ وهذا النوع، يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يُسمى ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرفية؛ مثل قولك: عمرت الدَّار، وهدمت الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره؛ كأسماء الجهات الست؛ التي هي: «فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال»، وما جرى مجراها؛ مثل: «يمنة ويسرة» و«قبالة وتجاه، ودون، وعند، ونحو، وشطر، وشرقي البلدة، وغربي الناحية، وفرسخ، ومرحلة، وبريد، وبذلك، وقبلك، وحذاك، و«ثم» وإن كانت مبنية على الفتح؛ فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمنة الأمير، وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق؛ وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى «في» لم تكن ظروفًا، وجرت بوجوه الإعراب؛ كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظرفين جميعاً على الفعل؛ فنقول: أمامك سرت، وخلفك جلست. وقد يُحذف ظرف المكان، ويُقام صفته مقامه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَالرَّكْبَ أَهْلَ مَنْكَبٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]؛ أي: والركب مكاناً أسفل منكم. وقد نُصِبَت عدَّة مصادر نصب ظروف المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد مني مناط الثريا، وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر الكلب. فتُنصب هذه المصادر انتصاب ظروف المكان؛ وتقدير الكلام: زيد مني مكان مناط الثريا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

١٧٠ - وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَيَعْدُهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

اعلم أنَّ في الأسماء إذا ما أضيف إلى شيء، صار من جنسه، والتحق بنوعه؛ فمن ذلك: «قبل، وبعد» إن أضيفا إلى ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا نصب ظرف الزمان، وإن أضيفا إلى ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكل، وبعض، ونصف،

وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة: «بين». فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكل وبعض وبين» انتصاب ظرف الزمان؛ لإضافتها إليه، وحصولها كالجزء منه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]. وإذا قلت: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، فقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين الساريتين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين» انتصاب ظرف المكان.

### ١٧١- وَعِنْدَ فِيهَا التَّضْبُ يَسْتَمِرُّ لِكِنَّهَا بِـ مِنْ فَقَطُّ تُجْرُ

قد ذكرنا أن «عند» ظرف مكان، إلا أنها خاصة، لا يدخلها الرفع بحال؛ وأما الجرّ، فلا يجزّها من حروف الجرّ سوى «من» وحدها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهبت إلى عنده؛ فهو من لحنهم الفاحش، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، فاعلم ذلك وقس عليه.

### ١٧٢- وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ «فِي» لَا تُضْمَرُ فَارْزَعْ وَقُلْ يَوْمَ الْخَمِيسِ نَيِّرُ

قد مضى شرح هذا فيما تقدّم، وبيّنا أنّه لا ينتصب من الظرفين إلا ما كانت «في» مقدّرة معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أنّ الناصب للظرف، هو الفعل الموجود معه. فإن وجدته منصوباً في كلام - لا فعل فيه - كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف؛ وتقديره: المسير استقرّ اليوم، وزيد استقرّ خلفك؛ وعند بعضهم: أنّ المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير الكلام: المسير مستقرّ اليوم، وزيد مستقرّ خلفك.

## باب الاستثناء

### ١٧٣- وَكُلُّ مَا اسْتَفْتَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامَ عِنْدَهُ فَلْيَنْصَبْ

### ١٧٤- تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَفْدًا وَقَامَتِ النُّسُوءُ إِلَّا دَعْدًا

معنى الاستثناء: إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه

غيره. فالاسم المستثنى - أبداً - ضد المستثنى منه. وللإستثناء عدّة أدوات، إلّا أنّ حرفه المستولي عليه «إلّا». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بـ«إلّا» من قسمين؛ أحدهما: أن يكون منقطعاً، والثاني: أن يكون تاماً. فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد «إلّا» لم تعمل «إلّا» شيئاً من الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر. وذلك؛ كقولك: ما قام إلّا زيد، وما ضربت إلّا زيداً، وما مررت إلّا بزيد. فـ«إلّا» ههنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضرب به، وحصول المرور به، من غير أن أحدثت إعراباً؛ ومن هذا القبيل، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا آلَ الْمَجْرُومِ﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكان قولك: ما قام إلّا زيد بمنزلة قولك: قام زيد، إلّا أن بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنك إذا قلت: قام زيد فقد أثبت له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلّا زيد، فقد أثبت له القيام، ونفيت عنه غيره، ويُسمّى هذا القسم الفعل المفرغ لما بعد إلّا. وأمّا إذا كان ما قبل «إلّا» كلاماً تاماً، فلا يخلو من قسمين؛ أحدهما: أن يكون موجباً، والثاني: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجباً؛ كقولك: جاء القوم إلّا سعداً، نصبت ما بعد «إلّا»، وكان الناصب له الفعل الذي هو جاء. لكن نصبه بوساطة «إلّا» كما ينصب الفعل المفعول معه بوساطة «الواو». وعند بعضهم؛ أنّ «إلّا» هي الناصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم، أستثني زيداً؛ أو لا أعني زيداً، والأوّل أصح. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٧٥ - وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ فَأُولَ الْإِبْدَالِ فِي الْإِعْرَابِ

١٧٦ - تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفيّاً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعرب ما بعد «إلّا» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحد إلّا زيد، وما ضربت أحداً إلّا زيداً، وما مررت بأحد إلّا زيد، فتعرب «زيداً» في المواطن الثلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحد إلّا زيداً، وما ضربت أحداً إلّا زيداً، وما مررت بأحد إلّا زيداً، وعلى اللغتين قُرىء قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، برفع قليل ونصبه؛ وإن كان أكثر القراء على رفعه، والله أعلم.

١٧٧ - وَإِنْ تَقَلَّ لَرَبِّ إِلَّا اللَّهَ فَازْفَعُهُ وَازْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد التقي، إلا أن أداة التقي فيها «لا» التي إذا نفت الجنس، بُني معها على الفتح؛ كقولك: لا رجل في الدار، أي: لا أحد من جنس الرجال، لا أنك تريد واحداً من الرجال، و«لا» مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله - تعالى - الواقع بعد «إلا» على سبيل البدل من المبتدأ المرفوع، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك. فقس عليه.

١٧٨ - وَأَنْصِبَ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقُ مَغْنَى

إذا قُدِّمَ الاسم المستثنى على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والتقي جميعاً؛ كقولك: خرج إلا زيدا أصحابك، وقدم إلا بكرة إخوتك، وما لي إلا إياك صديق؛ كما قال الكميّ: [الطويل]

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ<sup>(١)</sup>

١٧٩ - وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَفْنِيًا بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَاَنْصِبْ أَبَدًا

١٨٠ - تَقُولُ جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَحْمَدًا

قد ذكرنا أن للاستثناء عدة أدوات، وأن حرفه المستولي عليه هو «إلا»، وشرحنا حكم عملها في موطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» التي يُسْتثنى بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيدا، فتنصب زيدا؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيدا. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدرية عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيدا. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبید: [الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لِمَا خَالَه زَائِلٌ<sup>(٢)</sup>

فإن حذفت منها «ما» المصدرية، فالاختيار أن يُجرَّ بها الاسم المستثنى؛ كما

(١) للكميّ في شرح هاشميات الكميّ ص ٥٠، والإنصاف ٢٧٥، وتخليص الشواهد ٨٢، والدرر ١٦١:٣، وشرح أبيات سيويه ١٣٥:٢، وشرح التصريح ٣٥٥:١، وشرح قطر الندى ٢٤٦.

(٢) للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، والدرر ٧١:١، وديوان المعاني ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢٥٥:٢، وشرح الأشموني ١١:١، وشرح التصريح ٢٩:١، وشرح المفصل ٧٨:٢.

يُجْزُ بِ«حاشا»، وقد جَوَزُوا النَّصْبَ بِهِمَا، فقليل: جاء القوم خلا زيدا، وحاشا عمرا، وإن كان النَّصْبُ بِ«خلا» أكثر، والجزُّ بِ«حاشا» أشهر.

وأما «ليس» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيدا، نصبت زيدا انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام، ليس بعضهم زيدا.

١٨١ - وَغَيْرُ إِنْ جِثَّتْ بِهَا مُسْتَثْنِيَةٌ جُرَتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوْلِيَةِ

١٨٢ - وَرَأَوْهَا يُخَكِّمُ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلُ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

اعلم أنَّ «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَلَمْ يَلَهُ عِزُّ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حُمِلَتْ في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. إنها انجرت على البديل من الذين، لا على الصفة؛ لأنَّ الذين معرفة و«غير» لا تتعرف بالإضافة؛ والمعرفة لا توصف بنكرة. وقد يقع البديل من المعرفة والنكرة.

والثالث: أن تأتي استثناء فتجرَّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلِّ حال، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء، كما تنصب زيدا، لو قلت: جاء القوم إلا زيدا. وتقول: ما جاءني أحد غير زيد فترفع «غير» على البديل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيدا؛ وتقول: ما مررت بأحد غير زيد، فتجرَّ «غير» على البديل كما تجرَّ «زيداً» في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد، ولك نصب «غير» - ههنا - على أصل الاستثناء، كما تنصب زيدا وتقول: ما جاءني غير زيد أحد؛ فتنصب «غير» على الاستثناء المقدم، كما تنصب زيدا لو قلت: ما جاءني إلا زيدا أحد، وعلى ذلك فقس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

## باب «لا» النافية

١٨٣ - وَانْصَبْ بِ«لَا» فِي النَّفْيِ كُلِّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَ

اعلم أنَّ «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون ناهيةً، وزائدةً، ونافيةً. فإذا جاءت ناهيةً، اختصَّت بالدخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى:

﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تقع بمعنى الدعاء؛ كقولهم: لا يَفْضُضُ اللَّهَ فَآكُ، ولا يَسْلُلُ عَشِيرَتَكَ، وإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً؛ وقد تأتي للفصاحة والتوسّع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِذْنِي﴾ [ص: ٧٥]، وأما ﴿مَا مَعَكُمْ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢]، «فلا» - ههنا - زائدة بدليل قوله تعالى في السّورة الأخرى.

وإذا جاءت للنفي، فقد تأتي نافية عاطفة؛ كقولك: جاءني زيد لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ فالواو - ههنا - هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي، وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديق ولا عدو، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي نافية مبتدأة؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيّره عن وضعه، وأصلية فتحه؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَلَتْ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، إلا أنها تحوّلها إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصْدُقْ ولم يُصَلِّ.

الثاني: أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، بل يرفع على حكم وضعه؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء؛ كقولك: لا زيد منطلق ولا عمرو.

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه؛ كقولك: لا صاحب مالٍ يسعف، ولا ذا حلم يوجد.

الخامس: أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنوّنه؛ كقولك: لا حسناً وجهه بالبلد، ولا منفقاً ماله في الخير يعرف.

السادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وعند بعض النحويين، أن فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنه منصوب غير منوّن، وعلى كلا القولين لا بُدّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿فِي الَّذِينَ﴾ خبر لا إكراه. فمن يقول: إن



«لا» هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» واقتضى الاسم الخبر؛ ومن يقول: إنَّ الاسم الذي بعدها مبنيٌّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتساعاً في الكلام؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتشهد: «لا إله إلا الله»؛ إنَّ الخبر محذوف؛ وتقديره: لا إله لنا إلا الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد الثَّني المرفوع.

#### ١٨٤- وَإِنْ بَدَأَ بَيْنَهُمَا مُفْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ لَا لِأَيْبِكَ مُبْغِضٌ

من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدلَّ مَنْ قال: إنَّه مبنيٌّ معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد؛ جاز في الصِّفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلاً ظريفاً في الدار، ولا رجلاً ظريفاً في الدار، ولا رجلاً ظريفاً في الدار، وإن عطف على الاسم النكرة الملاصق لـ«لا» جاز نصب المعطوف ورفع مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشاعر: [الطويل]

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ اِزْتَدَى وَتَأَزَّرَا<sup>(١)</sup>

يُروى بنصب ابن ورفع مع إدخال التَّوْنين عليه.

١٨٥- وَارْفَعْ إِذَا كُرِّرَتْ نَفِيًّا وَانْصَبْ أَوْ غَائِبِ الإِغْرَابِ فِيهِ تُصِبْ

١٨٦- تَقُولُ لَا بِنِعْ وَلَا خِلَالُ فِيهِ وَلَا غَيْبٌ وَلَا إِخْلَالُ

١٨٧- وَإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعًا

إذا كرِّرت المنفي بـ«لا»؛ كقولك لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

(١) لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ٤١٣، وخزانة الأدب ٦٧: ٤، وشرح

التصريح ٢٤٣: ١، والمقاصد النحوية ٣٥٥: ٢، وله أو للفرزدق في الدرر ١٧٢: ٦، وبلا نسبة

في أوضح المسالك ٢٢: ٢.

أحدها: أن تنصبهما جميعاً بلا تنوين؛ كما قرئ: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: [السريع]

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً      اتَّسَعَ الْخَزَقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(١)</sup>  
الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين، وترفع الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: [الكامل]

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ      لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ<sup>(٢)</sup>  
فأعربه الشاعر على هذا الوجه، وإنما لم ينون الأب؛ لأجل القافية.  
والوجه الرابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين؛ كقول الشاعر: [البسيط]  
وَمَا هَجَزْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِنَةً      لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ<sup>(٣)</sup>  
والوجه الخامس: أن ترفع الأول وتنونه، وتنصب الثاني بغير تنوين؛ كما قال الشاعر في صفة الجنة وأهلها: [الوافر]  
فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا      وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمُ<sup>(٤)</sup>

## باب التّعجب

١٨٨ - وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ فِي التَّعْجِبِ      نَضَبَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَفْجِبِ  
١٨٩ - تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا      وَمَا أَحَدٌ سَيَفُهُ حِينَ سَطَا

(١) لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ٤٠٥، والدرر ١٧٥:٦، وشرح التصريح ٢٤١:١، وشرح شواهد المغني ٦٠١:٢، والكتاب ٢٨٥:٢.

(٢) لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢:٢، ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٣٨:٢، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي جساس بن مرة في تخلص الشواهد ٤٠٥، ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ٣٨.

(٣) للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخلص الشواهد ٤٠٥، وشرح التصريح ٢٤١:١، وشرح المفصل ١١١:٢، والكتاب ٢٩٥:٢، ومجالس ثعلب ٣٥، والمقاصد النحوية ٣٣٦:٢.

(٤) بلا نسبة في اللسان (سهر)، وشذور الذهب ٨٨، وخزانة الأدب ٢٨٣:٢، والأشموني ١١:٢.

التَّعْجُبُ: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعل به! كقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦]. فإذا

قلت: ما أحسن زيدا! و«ما» ههنا: اسم بمعنى شيء. و«أحسن» فعل ماضٍ، كان أصله حَسَنَ الذي هو فعل لازم غير متعد؛ فأدخلت عليه همزة النقل حتى صار متعدياً، ونصب زيد نصب المفعول به، ولفظة «أحسن» في التَّعْجُبِ وما جرى مجراها، مما هو على وزن أفعل، يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع؛ تقول: ما أحسن زيدا! وما أحسن هنداً، وما أحسن الزَّيْدَيْنِ! وما أحسن الهنديين، وما أحسن الهنديات! وكذلك، تقول: أحسن بزيدا! وأحسن بالزَّيْدَيْنِ! وأحسن بالهنديين! وأحسن بهندا! وأحسن بالهنديات! والله أعلم.

١٩٠ - وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةِ تَخَذْتُ فِي الْأَبْدَانِ

١٩١ - فَأَبْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي تُمْ أَتِ بِاللُّونِ وَبِالْأَخْدَاتِ

١٩٢ - تَقُولُ: مَا أَتَقَى بَيَاضَ الْعَاجِ! وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي!

قد ذكرنا أنَّ فعل التَّعْجُبِ لا يُبنى إلاَّ من الفعل الثلاثي؛ إما أن يكون على وزن «فَعْلٌ»؛ مثل: حَسَن، وَظَرَفٌ؛ أو على وزن «فَعِلٌ» مثل: سَمِعَ وَعَلِمَ؛ أو على وزن «فَعَّلٌ»؛ مثل: ضرب وقتل. وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: دحرج وانطلق، فلا يصاغ منها فعل التَّعْجُبِ؛ وكذلك لا يصاغ فعل التَّعْجُبِ من الألوان؛ كالبياض والسَّواد؛ لأنَّ أصل بنائها، أن يكون على «أَفْعَلٌ»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «أَفْعَالٌ»؛ نحو: احماز، واصفاز. وحكم العيوب الظاهرة في البدن؛ كحكمتها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدت على الثلاثي؛ نحو: اعور، واحول، وكذلك، لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب! ولا أن يقال: ما أعور زيدا! فإنَّ أردت التَّعْجُبَ من شيء من ذلك، بنيت فعل التَّعْجُبِ من فعل ثلاثي، يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة، أو القلَّة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم المُتَّعَجَّبِ منه، فتقول: ما أحسن انطلاَقَ زيدا!، وما أسرع استخراجَ بكر! وما أتقى بياضَ العاج! وما أشدَّ سوادَ القار! وما أقبح حَوْلَ بشر! وما أوحش عَوْرَ خالد! و«أفعل» الذي للتفضيل، يدخل حيث يدخل فعل التَّعْجُبِ، ويمتنع

حيث يمتنع، فتقول: زيد أحسن من عمرو، كما تقول: ما أحسن زيداً؛ ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعور عمراً، وهكذا، يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، كما لا يُقال: ما أبيض ثوب زيد.

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسن سواداً من ثوب عمرو. وهذا الثوب أنقى بياضاً من بياض ثوبك؛ كما تقول: ما أوحش عور زيد! وما أنقى بياض الثوب، وقد يأتي في مسائل التعجب ما يصح إذا حُمل على وجه، ويمتنع إذا حُمل على وجه آخر؛ كقولك: ما أسود زيداً! وما أبيض الدجاجة!، وما أحمر الفرس!، وما أصفر العبد!، فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التعجب من سواد زيد، ومن كثرة بياض الدجاجة، ومن حمر الفرس؛ والحرر: أن ينبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد: التعجب من صفيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التعجب من الألوان التي هي: السواد، والصفرة، والحُمْرة، فإن أردت التعجب ممّا مضى؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التعجب؛ فقلت: ما كان أحسن زيداً! فإن أخرت لفظة «كان» عن فعل التعجب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فتقول: ما أحسن ما كان زيداً! وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد: قلت: ما أحسن زيد، فتضم الثون من «أحسن» وتجرّ «زيداً» بالإضافة، ويكون «ما» ههنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن؟. أخلقه أم خلّقه، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويطرّد ذلك في جميع ألفاظ «أفعل» إلّا في قولك: ما أعلم زيداً؛ فإنه يمتنع الاستفهام فيه؛ لأنّ العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنني؟ وفي التعجب: ما أحسنني!. وعلى هذا فقس.

## باب الإغراء

- ١٩٣ - والنَّضْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبَسٍ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ  
 ١٩٤ - تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلَابَرًا دُونَكَ بِشَرًّا وَعَلَيْكَ عَمْرًا  
 الإغراء: التحضيض على الفعل الذي يُخشى فواته؛ والفاظه: «عَلَيْكَ،

وَدُونَكَ، وَعِنْدَكَ»، فإذا قلت: عليك زيداً، نصبته على الإغراء؛ ومعناه: خذ زيداً، فقد علاك. وإذا قلت: عندك عمراً؛ فالمعنى: خذه من حضرتك. وإذا قلت: دونك بشراً؛ فمعناه: خذه من قريبك، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه. فأما قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فإنه مما انتصب على المصدر الذي حذف فعله؛ ومثله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِلَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. والغالب أن تُستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب؛ غير أن «على» تختص بشيئين: أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب.

والثاني: إلحاق الباء منصوبها؛ كما جاء في الخبر «مَنْ استطاع منكم الباءة فليتزوج، وَمَنْ لم يستطع فعليه بالصَّوم فإنه له وجاء»<sup>(١)</sup>.

## باب التحذير

١٩٥- وَتَنْصِبُ الْأِسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ

١٩٦- مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ

اعلم أن الفعل، قد يعمل محذوفاً، إذا دلت الحال عليه؛ مثل: أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال، فيقول: «الهلال والله» يريد شاهدوا الهلال، أو يرى إنساناً قد دخل أجمةً، فيقول له: الأسد؛ أي: احذر الأسد، أو تصادفه واقفاً في الطريق، فتقول له: الطريق؛ أي: خلّ الطريق. ويجوز إظهار الفعل النَّاصِبِ في هذه المواطن، فإن كررت الاسم، قام تكريره مقام إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره؛ كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد، وكقولك للمحثوث على السير: السرعة السرعة، والتَّجَاءُ التَّجَاءُ؛ ومن ذلك، قول الخطيب في خطبته: «اللَّهُ اللَّهَ عباد الله». وكان الأصل: اتَّقُوا اللَّهَ، فأقام التكرار مقام إظهار الفعل المحذوف. ومِمَّا ينتصب على إضمار الفعل قولهم: إِيَّاكَ والكذِبَ والغيبة؛ فتنصب ما بعد إِيَّاكَ بفعل مُضْمَرٍ، تقديره: اتَّقِ الكذِبَ، واحذر الغيبة، ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٩:٤، ومسلم في صحيحه ١٠١٨:٢.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانك اللهم، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ وَلَمَّا فِتْنَةً﴾ [محمد: ٤]؛ أي: إِنَّمَا يَمْتُونُ مَتَا، وإِنَّمَا يَفَادُونَ فِدَاءً.

## باب إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

- ١٩٧- وَسِيئَةٌ تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ      بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ  
١٩٨- وَهِيَ إِذَا رَوِيَتْ أَوْ أَمْلِيَتْ      إِنَّ وَأَنْ يَأْفَتْنِي وَلَيْتَا  
١٩٩- ثُمَّ كَانَ ثُمَّ لَكِنْ وَعَلَّ      وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُضْحَى لَعَلَّ

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أَنَّ في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر؛ وهي: «إِنَّ» بكسر الهمزة وتشديد الثون، و«أَنَّ» المفتوحة الثقيلة: ومعناها: التوكيد، و«كَانَ» ومعناها: التشبيه، و«لَكِنْ» ومعناها: الاستدراك، و«لَيْتَ» ومعناها: التمني، و«لَعَلَّ» ومعناها: التوقع لمرجو أو لخوف؛ وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها، بنون وبياء، كما يتصل بالفعل؛ أَجْرِيَتْ مُجْرَى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله، وتأخر فاعله، وقد تقع «أَنَّ» المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدراً، ألا ترى أنك إذا قلت: بلغني أنك خارج، كان بمثابة بلغني خروجك. والأصل في «لَعَلَّ» عَلَّ؛ فزيدت اللام الأولى، حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصل. وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ«إِنَّ» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: إِنَّ زَيْدًا خَلْفَكَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ غَدَاً.

- ٢٠٠- وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أَمْ الْأَخْرَفِ      تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَيَغْدُ الْحَلِيفِ  
٢٠١- وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا      لَيْسَتْ بَيْنَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا  
٢٠٢- مِثَالُهُ: إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ      وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلٌ  
٢٠٣- وَقِيلَ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ      وَإِنَّ هِنْدًا لَأَبَوْهَا عَالِمٌ

اعلم أَنَّ لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره، ويُسمى «أم الباب». وأم هذه الحروف الستة «إِنَّ» بكسر الهمزة، وهي تأتي في خمسة مواطن:

أحدها: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والثاني: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنَّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥].

والثالث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ١ - ٢].

والرابع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِن الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَسَتْ بِأَلْعَصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة، وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي «إِنَّ» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجز أن تتعقب «إِنَّ» ولزم الفصل بينهما، لثلاث يتوالى حرفان مؤكدان، فإذا أدخلوا «إِنَّ» على المبتدأ، أدخلت اللام على الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]. وإن أخر الاسم، وحل في محل الخبر، وفصل بينه وبين «إِنَّ» الجار والمجرور، أو الظرف؛ أدخلت اللام على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]. وإن فصل بين اسم «إِنَّ» والخبر بجار ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللام على الفاصل، وعلى الخبر؛ فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لَوَاتِقٌ، ويجوز إِنَّ زَيْدًا بِكَ لَوَاتِقٌ، ويجوز إن زَيْدًا لَبِكَ وَاتِقٌ. فإن تأخر الجار والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللام، ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إن زَيْدًا لَوَاتِقٌ بِكَ، ولا إِنَّ زَيْدًا لَوَاتِقٌ لَبِكَ.

٢٠٤- وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظَّرُوفِ

٢٠٥- كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لِرَبِّنَا مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالًا

اعلم أنه، لا يجوز تقديم اسم «إِنَّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور، قد اتسع فيهما حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه، فقالوا: ما أحسن اليومَ زيداً! وما أحسن في الدارَ عمرأ!

٢٠٦- وَإِنْ تَرَدَّدَ «مَا» بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجِيزًا فَاعْرِفْ

٢٠٧- وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ أَظْهَرَ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمْعَ مَا يُؤَثَّرُ

إذا دخلت «ما» على «إن» وأخواتها؛ جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كافة، فتصير الأحرف الستة بمنزلة «هل» التي لا تغير المبتدأ، أو الخبر. إلا أن الاختيار أن تنصب في «كأنما، وليتما، ولعلما»، وترفع في «إنما وأئما - بكسر الهمزة وفتحها - وفي لئنما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧٠]، وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأولى، فيستحيل الكلام في «كأنما» إلى التشبيه، وفي «ليتما» إلى تمن، وفي «لعلما» إلى ترج، والفرق بين التمني والترجي؛ أن التمني يكون فيما يقع، وفيما لا يقع؛ والترجي: لا يستعمل إلا فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في: [الوافر] أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ<sup>(١)</sup> لعل الشباب يعود. والله أعلم.

## باب كان وأخواتها

- ٢٠٨- وَعَكُسُ إِنَّ يَأْخُذِي فِي الْعَمَلِ      كَانَ وَمَا انْفَكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ  
 ٢٠٩- وَهَكَذَا أَضْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى      وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى  
 ٢١٠- وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا يَرِخُ      وَمَا فَتَى فَأَفَقَهُ بَيَانِي الْمُتَضَخِ  
 ٢١١- وَأَخْضَهَا مَا دَامَ فَأَخْفَظْنَهَا      وَاخْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا  
 ٢١٢- تَقُولُ قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا      وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا  
 ٢١٣- وَأَضْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَأَعْلَمَ      وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ

اعلم أن كان وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملح، تدخل على المبتدأ وخبره، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيدٌ راکباً، وصار الطين خزفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرف، ويعمل ما تصرف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلا «ليس» و«ما دام»؛ فإنهما لا يتصرفان، ولا يكونان إلا على لفظ الماضي.

(١) لأبي العتاهية في ديوانه ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤٨، ومغني اللبيب ٢: ٢٨٥.



وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع خبراً لـ «كان وأخواتها» إلا أنه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظرف، لا أنه خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان؛ معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسم كان، والنكرة الخبر، فتقول: كان زيد واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيدا، وإن اجتمع معك معرفتان؛ كنت مُخَيَّراً في إقامة أيهما شئت اسم كان، والأخرى الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيدا، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة و«أن» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ إذ تقدير الكلام: ليس البرّ توليتكم وجوهكم؛ وعلى هذا قرئ برفع البرّ، على أنه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

٢١٤- وَمَنْ يُرِذْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مُقَدِّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

٢١٥- مِثْلُهُ قَدْ كَانَ سَمَحاً وَإِلْ وَوَاقِفاً بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

أما تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].  
وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ «ما» وهي: «ما زال وما دام وما انفك وما فتى وما برح»، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

٢١٦- وَإِنْ ثَقُلَ يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ

٢١٧- وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَغْنَاهَا حَدَثٌ

اعلم أن «كان» تأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون ناقصة؛ وهي التي تحتاج إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتسمى المفتقرة والزمانية.

والثاني: أن تكون تامة، وهي التي تأتي بمعنى: «حدث» أو «وجد»، ولا تحتاج إلى خبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: وإن وجد ذو عسرة.

والثالث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ (٧)

[الواقعة: ٧].

والرَّابِع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] فكان ههنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف تُكَلِّمُ مَنْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا؛ وإلا فكلُّ إنسان كان في المهد صَبِيًّا. وانتصاب صَبِيٍّ فِي الْآيَةِ عَلَى الْحَالِ، لَا أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ.

٢١٨ - وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُخْتَقِرِ

اعلم أنَّ «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانیه ياء سواها، وقد خُصَّتْ بِأَنْ تَزَادَ الْبَاءُ فِي خَبَرِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُ لَيْسَ؛ وَهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ.

وقد تزداد هذه الباء - أيضاً - في خبر كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر «ليس» المجرور بالباء؛ جاز جرّ المعطوف تبعاً للفظ؛ وجاز نصبه عطفاً على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كاتب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كاتب».

قال الرُّجَز: [الوافر]

مُعَاوِيَ قَدْ مَلَكَتْ بِنَا فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup>

## باب (ما) النافية الحجازية

### المشبهة بليس

٢١٩ - وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةِ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةٍ

٢٢٠ - فَقَوْلُهُمْ: مَا عَامَرُ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

اعلم أنَّ «ما» تكون اسماً في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

(١) لعبة أو لعقية الأسدي في الإنصاف ١: ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢: ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب

١٣١: ١، وسمط اللآلي ١٤٨، وشرح أبيات سيويه ٣٠٠، والكتاب ١: ٦٧.

والثاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]؛ أي: أي شيء تفقدون.

والثالث: أن تقع تعجباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تكون للشرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء معجب لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنى «ليس»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْمُنْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والثاني: أن تكون زائدة وتقع كثيراً بين الجار والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والثالث: أن تأتي كائفة، وهي التي تدخل على «رُبَّ» فتكفيها عن طلب الاسم، وتقع بعدها الأفعال؛ كما قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] وتدخل على «إِنْ» وأخواتها؛ فتكفيها عن نصب المبتدأ؛ كما قال تعالى: ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

والرابع: أن تكون مُسلَّطة؛ وهي التي تدخل على «حيث» و«إِذ» فيجازي بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء. وقد اختلف في «ما» التي تكون مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر؛ كقولهم: أعجبني ما صنعت؛ ف قيل فيها: هي اسم، وقيل حرف، وللعرب في «ما» النافية لغتان: حجازية، وتميمية، فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة «هل» التي لا تغير إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيد قائم؛ كما قالوا: هل زيد قائم. وأما أهل الحجاز، فأجروها مجرى «ليس» في شيئين، وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. فأما الشيطان اللذان أجروها فيهما مجرى «ليس»؛ فإنهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء؛ كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾

[يوسف: ٣١]. و﴿مَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]. وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها، عن حكم «ليس» فرفعوا فيها الخبر، فهي إذا تقدّم الخبر على الاسم؛ كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت بـ«إلا» بين الاسم والخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]. وإذا وقعت «إن» المكسورة الهمزة المخففة التون بعدها؛ كقول الشاعر: [الوافر]

وَمَا إِنْ طَبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِيْنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا<sup>(١)</sup>

## باب النداء

٢٢١- وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَاءٍ أَوْ بَأْيَا أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا  
النداء: أحد معاني الكلام؛ وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام، ما يتألف من حرف واسم سواء. والعلّة فيه: أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ، نَابٍ عَنِ الْفِعْلِ، فَتَنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْكَلَامِ الْمُتَأَلَّفِ مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ.  
وحروف النداء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«يا» أمّ الباب، واختصّت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، و«أيا، وهيا»؛ وَضِعَتَا لِمَنَادَاةِ الْبَعِيدِ، و«الهمزة»؛ لِمَنَادَاةِ الْقَرِيبِ. و«أَي»؛ لِمَنَادَاةِ الْمَتَوَسِّطِ. فاعلم ذلك.

٢٢٢- وَانْصِبْ وَتَوْنٌ إِنْ تَنَادَى النَّكْرَةُ كَقَوْلِهِمْ يَا نَهْمَا دَعِ الشَّرَّهَ  
إذا ناديت الاسم النكرة المبهم؛ وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرجل جماعة من الرّكبان، فيقول: يا راكباً قف لي، أو ملاحاً من عدّة ملاحين، فيقول: يا ملاحاً احملني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملاحاً دون

(١) لفروة بن مسيب في الأزهية ٥١، والجنى الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤: ١١٢، والدرر ٢: ١٠٠، وشرح أبيات سيويه ٢: ١٠٦، وشرح شواهد المغني ١: ٨١، وللكميت في شرح المفصل ٨: ١٢٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥: ١٢٠، والكتاب ٣: ١٥٣، ومغني اللبيب ١: ٢٥.

غيره، فإن قصد ملاحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمُّ آخره في النداء، فتقول: يا ملاحُ احملني؛ كما قال الأعشى: [البسيط]

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِي عَيْنِكَ وَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلٌ<sup>(١)</sup>  
لأن هريرة أرادته بعينه حين نادته. وحكم الاسم المطوّل كاسم التكررة المبهم، فتقول: يا حسناً وجهه أقبل، كما تقول: يا راكباً هلم.

٢٢٣- وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرُهُ

٢٢٤- تَقُولُ: يَا سَعْدُ وَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة، بنيته على الضم؛ لأنه قام مقام الكنيات؛ لأن قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أناديك، أو: يا أنت؛ فلهذا، بني على الضم، كما تُبنى الكنيات، وهو على هذا التحقيق، في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة، نصبت الصفة؛ كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفة مفردة، أو عطفت عليه باسم معرف بالالف واللام؛ جاز لك في الصفة، والعطف: الرفع لاتباع اللفظ، والنصب لاتباع الموضع؛ وقد قرئ: ﴿يَنْجَالُ أَوْبَى مَعُو وَالْظَرِيفُ﴾ [سبأ: ١٠]، برفع الظير ونصبه، ولذلك يقال: يا زيد الظريف، والظريف، بالرفع والنصب. فأما المعرف بالالف واللام، فلا ينادى معه إلا اسم الله تعالى، والذي والتي؛ لملازمة الألف واللام في هذه الأسماء، حتى كأنها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله - تعالى - وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا الله بقطع الهمزة، ثم إن العرب، استغنت في مناداة هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النداء، وألحقت به الميم المشددة، فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي؛ لثلاً يجمع بين العوض والمعوّض منه، إلا أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا<sup>(٢)</sup>

والأصل في ذلك، يا الله أم؛ اقصد الرحمة. فإن أردت مناداة المعرف بالالف واللام ما عدا اسم الله تعالى والذي والتي؛ أوقعت حرف النداء على «أيها»

(١) للأعشى في ديوانه ١٠٧، وخزانة الأدب ٣٩٤: ٨، وشرح المفصل ١: ١٢٩، واللسان (ويل)، والمحاسب ٢: ٢١٣.

(٢) لأبي خراش الهذلي في الدرر ٤١: ٣، وشرح أشعار الهذليين ٣: ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٢١٦: ٤، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢: ٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، والإنصاف ٣٤١.

في المذكر، و«أَيْتُهَا» في المؤنث، ثم أتيت بالاسم المعرفة المقصود بالنداء، ورفعته على أنه صفة أي، وأية؛ كما قال تعالى: في المذكر ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝١﴾ [الانفطار: ٦]، وفي المؤنث: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۝١٧﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النداء إذا، داخل على «أي»؛ ولهذا ضم كما يضم: يا زيد، لوقوعه موقعه، و«ها» التي تليه هي صلته، ومعناها: التثنية، فإن وصفت هذا الاسم، رفعته فقلت: يا أيُّها الرَّجُلُ الظَّرِيفُ، وأيُّها الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ.

وأجاز بعضهم أن تنصب الصفة المضافة؛ مثل: يا أيُّها الرَّجُلُ الحَسَنُ الوجهِ.

## ٢٢٥- وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا ناديت المضاف إلى ظاهر، نصبت بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم: يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الدَّارِ، وصِفَتُهُ - أيضاً - تكون منصوبة تبعاً له، لأن لفظة وموضعه النصب، فتقول: يا غلامَ زيدَ الظَّرِيفِ، ويا صاحبَ الدَّارِ العالِمِ.

## ٢٢٦- وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَنْهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلامُ يَا غُلامِي

## ٢٢٧- وَجَوُزُوا فَتَحَةً هَذِي الْبِاءِ وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ

## ٢٢٨- وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَّةٍ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةٍ

## ٢٢٩- وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلامًا كَمَا تَلَوُا يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلام، جاز لك فيه أربعة أوجه: أحدها؛ وهو أجودها: أن تحذف الباء، وتكتفي بالكسرة؛ كما قرئ: ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

والوجه الثاني: أن تثبت الباء ساكنة؛ كما قرئ: ﴿يَعْبَادُ لَا حَوْقَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والوجه الثالث: أن تثبت الباء مفتوحة؛ كما قرئ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الزمر: ١٠].

والوجه الرابع: أن تبدل من الكسرة فتحةً، ومن الباء ألفاً، فتقول: يا غلاماً؛ كما قرئ: ﴿يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرتي؛ ومثله: ﴿يَا أَسَفًا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]؛ وعليه قول الشاعر: [الكامل]

وَحَدِيثُهَا كَالرُّغْدِ يَسْمَعُهُ رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَذْبًا

أَنْخَثَ بِكُلِّكَ لَهَا فَمَا تَرَكْتُ      صَزَعًا لِمُخْتَلِبٍ وَلَا أَبَا  
حَشَّتْ نَبَاتَ الْأَرْضِ أَجْمَعَهُ      بِضَرِيْبِهَا، وَأَبَادَتِ الْعُشْبَا  
فَأَصَاخٌ يَزْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا      وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبًّا<sup>(١)</sup>

أراد: هيا ربِّي، فأبدل من الياء ألفاً؛ فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال يا غلام، بحذف الياء، سكَّن الميم عند الوقف. ومن قال: يا غلامي، بتسكين الياء، سكَّنها أيضاً. ومن قال: يا غلامي، بفتح الياء، كان مُخَيَّراً عند الوقف، بين أن يُسَكَّن الياء، فيقول: يا غلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكَّن الياء، إذا وقفت، وفتحتها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: يا غَلامِيَّة؛ وتُسَمَّى هذه الهاء: هاء البيان؛ وهي الهاء الدَّاخلَة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ [٢٨] هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ [٢٩] [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [٣٠] [القارعة: ١٠]. وأما مَنْ قال: يَا غُلَامًا، فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء، فيقول: يَا غُلَامَاهُ.

وإن ناديت ابن عمِّ، أو ابن أُمٍّ؛ جاز في كلِّ منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو أن تبنيهما على الفتح، فتقول: يا بن عمِّ، ويا بن أُمٍّ؛ كما قرئ: ﴿يَا بَنَ أُمٍّ لَا تَأْخُذْ بِلِخْيَيْي﴾ [طه: ٩٤].

فإن ناديت مُضَافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضاف، وأبقيت الياء، على حكمها؛ كقولك: يا غُلَامَ أَخِي؛ نصبت الأول في النداء؛ لأنَّه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلم إلا إثباتها ساكنة، أو متحرَّكة؛ لأنَّ المضاف إليك غير منادى، فجزى قولك: يا غلام أَخِي مُجْرَى يا غلامي، في جواز إثبات الياء ساكنة، أو متحرَّكة.

٢٣٠ - وَحَذَفُ «يَا» يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ      كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي  
٢٣١ - وَإِنْ ثَقُلَ يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا      فَحَذَفُ (يَا) مُنْتَنَعٌ يَا هَذَا

(١) بلا نسبة في أمالي القاضي ٨٤: ١، والبيان والتبيين ٢٨٣: ١، والخصائص ٢٩: ١، وشرح شواهد المغني ٦٣، واللسان (هيا)، ومغني اللبيب ٢٠، وفي معجم شواهد النحو الشعرية (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوباً للراعي في ألف باء للبلوي ٤٧٨: ٢، وليس في ديوانه.

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل مُناداة، إلا من نوعين:  
أحدهما: أسماء الإشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثاني: النكرة المبهمة، لأن هذين النوعين، يقعان وصفاً لـ «أَيّ» في نحو قولك: يا أيّها، ويا أيّها الرّجل.

فأما ما سوى هذين النوعين، فيجوز حذف حرف النداء منه؛ كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]؛ أي: يا يوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]؛ أي: يَا رَبَّنَا. فاعلم ذلك.

## باب الترخيم

٢٣٢- وَإِنْ تَشَأِ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُتَفَرِّدَا

التّرخيم: حذف يلحق آخر الاسم المفرد المعرفة؛ فكأنّه لَين الاسم ولهذا، وصف به الصّوت اللّين، فقل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطرّ شاعر إليه، كما قال الشّاعر امرؤ القيس: [الطويل]

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ<sup>(١)</sup>

ثمّ اعلم أنّه ليس كلّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختصّ التّرخيم بالاسم المنادى المعرفة الرّباعي، فصاعداً. فأما الاسم النّكرة، والاسم المضاف، والاسم المطوّل فلا يجوز ترخيمها بحال.

٢٣٣- وَاخْذِفْ إِذَا رَخَّخْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ مِنْ رَسْمِهِ

٢٣٤- تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادٍ يَا سَعَا

٢٣٥- وَقَدْ أُجْبِرَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ: يَا عَامَ بِضَمِّ الْمِيمِ

(١) لامرؤ القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والدرر ٤٨:٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١:١، وشرح التصريح ١٩٠:٢، والكتاب ٢٥٤:٢، والمقاصد النحوية ٢٨٠:٤.



للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما - وهو الأظهر -: إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم «حَارِث»: يَا حَارِ بِكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل الترخيم؛ وفي ترخيم «جَعْفَر»: يَا جَعْفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم، كالاسم الثام؛ فيبنوه على الضم؛ فيقولون في ترخيم «حَارِث وَجَعْفَر»: يَا حَارُ، وَيَا جَعْفُ. وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء؛ فمن ذلك أنك إذا رَخَّمت رجلاً اسمه «بُلْبُل» فَإِنَّكَ تَضُمُّ الباء على اللُعَيْنِ جميعاً؛ فَمَنْ قال في «حَارِث»: يَا حَارُ، ضَمَّ الباء من «بُلْبُل» إقراراً لها على الضمة الأصلية، وَمَنْ قال في «حَارِث»: يَا حَارِ؛ ضَمَّ الباء من بُلْبُل ضمة بناء، ومثله ترخيم سَعِيد، ولميس؛ تقول على كلا المذهبين: يَا سَعِي، وَيَا لَمِي. فَمَنْ قال في «حَارِث»: يَا حَارُ، أَقَرَّ الياء في «سعي» وفي «لمي» على سكونها الأصلي. وَمَنْ قال في «حَارِث»: يَا حَارِ؛ سَكَّنَ الياء في «سعي» وفي «لمي»؛ لَأَنَّ الباقي من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الذي لَا تُضَمُّ ياءه بحال.

٢٣٦- وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولٍ مِّنْ وَزْنٍ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ

٢٣٧- تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَا اجْلِسْ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسْ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسي فصاعداً، وكان في آخره زائداً كالألف والثون اللذين للتشبيه؛ نحو رجل اسمه: بدران، أو مروان، أو عثمان؛ أو كان في آخره الواو والثون التي للجمع؛ نحو رجل اسمه: مسلمون أو زيدون، أو كان في آخره الألف والتاء التي لجمع التأنيث، كمن اسمه بركات؛ أو كان آخره ألف التأنيث؛ مثل: حسناء، وأسماء؛ فَإِنَّكَ تحذف الزائدين معاً. فتقول في ترخيم من اسمه «مَرْوَانُ، وَزَيْدَانُ، وَبَذْرَانُ»: يَا مَرْوُ، وَيَا زَيْدُ، وَيَا بَذْرُ؛ وفي ترخيم من اسمه «مُسلمون وزيدون»: يَا مُسْلِمُ، وَيَا زَيْدُ، وفي ترخيم من اسمه «بِرَكَات، وَسَعَادَات»: يَا بَرَكُ، وَيَا سَعَادُ؛ وفي ترخيم «أسماء، وحسناء»: يَا أَسْمَ، وَيَا حَسْنَ.

وكذلك، إن كان الاسم خماسياً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عَمَار، وَحَمَاد أو واو قبلها ضمة؛ نحو: منصور؛ أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: قنديل؛ فَإِنَّكَ

تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الذي قبله، فتقول في «عمار، ومنصور، وقنديل»: يا عَمَّ، ويا مَنْصُ، ويا قِنْدِ، فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سُور»؛ لم تحذف الواو، وتقول في ترخيمه: يا سَنُو.

فأما الأسماء المركبة؛ فإنك تحذف منها الكلمة الأخيرة في الترخيم. فتقول في ترخيم «مَعْدِ يَكْرِبَ، وَسِنْبَوْنَه»: يا مَعْدِي، ويا سِيبَ وعلى هذا فقس. والله أعلم بالصواب.

٢٣٨- وَلَا تُرَخِّمُ هَذَا فِي النِّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَامًا مِنْ هَاءِ  
٢٣٩- وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي «هَبَةٍ» يَا هَبْ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ

قد ذكرنا في أول شرح هذا الباب أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي. والعلّة فيه أنّه لو رُخِّم؛ لبقى على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين، فقد حُذِفَ حرف من أصله. إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هَبَةٍ وثَبَةٍ: يا هَبْ، ويا ثَبْ؛ لأنّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة المركبة.

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التانيث، يختص في الترخيم بشيئين:

أحدهما: أنّه يجوز ترخيمه - وإن كان ثلاثياً - نحو ما مثلناه في «هبة».

والثاني: أنّه لا يُحذف منه إلا الهاء وحسب، وإن كان الاسم سداسياً وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء، فعلى هذا، تقول في «مَرْجَانَةٌ» اسم جارية: يا مَرْجَانْ، فتحذف الهاء، لا غير. ولو كان اسمها مرجان بغير هاء؛ لقلت: يا مَرْجْ بحذف الألف والنون.

٢٤٠- وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَذَّ لِمَفْتًى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة، لا يجوز. فلا يجوز أن يقال: يا عالٍ في ترخيم «عالم» ولا يا راكٍ في ترخيم رَاكِب. وقد شذّ من ذلك قولهم: يا صَاحِ، في ترخيم صَاحِب - وهو نكرة - والعلّة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمّحوا فيها. فإن قلت: يا فارٍ في ترخيم «فَارِس»، فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنّه عَلِمَ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز؛ لأنّه نكرة، فافهمه.

## باب التصغير

- ٢٤١- وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الْأَسْمِ الْمُخْتَفَرِ  
 ٢٤٢- فَضَمَّ مَبْدَأَهُ لِلهِذِي الْحَادِثَةِ  
 ٢٤٣- تَقُولُ فِي فَلَسٍ فَلَيْسَ يَا فَتَى  
 إِمَّا لِتَهْوَانِ وَإِمَّا لِصِغَرِ  
 وَزِدْهُ يَاءً لِتَكُونَ ثَالِثَةً  
 وَهَكَذَا كُلُّ ثَلَاثِيَّ آتِي  
 التصغير يأتي على أربعة معان:

أحدها: للتحقير؛ كقولهم في «رجل»: رُجَيْل.

والثاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «دَرَاهِمَ»: دُرَيْهَمَات.

والثالث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبَيْل المسجد، وجلست دُوَيْن الباب.

والرابع: للتَّحْنُّن ولطف المنزلة؛ كقولهم: يَا بُنَيَّ، يَا أَخِي. ولا تصغر من الكلام، إِلَّا الْأَسْمَ.

ولا يصغر من الأفعال إِلَّا فَعَلَ التَّعَجُّبُ؛ كما قالوا: مَا أَصْلَحَ زَيْدًا! وَمَا أَحْيَسَ الْغَزَالَ! وعلامة التصغير: أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُ الْأَسْمِ، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها. ولا يجوز أَنْ يُصَغَّرَ اسْمٌ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَإِنْ نَقُضَ عَنْ ذَلِكَ، رُدَّ إِلَيْهِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْهُ، حَتَّى يَصِيرَ ثَلَاثِيًّا، فتقول في تصغير «فَلَسَ»: فَلَيْسَ. وفي تصغير «كعب»: كُعَيْب. فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِيَّ مُضْعَفًا، أَظْهَرْتَ الْمُدْغَمَ؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ تَقَعُ بَيْنَهُمَا، فَتَزُولُ عِلَّةُ الْإِدْغَامِ. فتقول في تصغير «دَنٌّ وَهَرٌّ»: دُنَيْنٌ وَهَرَيْنٌ.

٢٤٤- وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

٢٤٥- فَصَغَّرَ النَّارَ عَلَى نَوِيرِهِ كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَةٌ

اعلم أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ الْأَسْمَ الْمُؤَنَّثَ الثَّلَاثِيَّ، زِدْتَ الْهَاءَ فِي تَصْغِيرِهِ؛ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ «قَدْرٍ»: قُدَيْرَةٌ.

والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثَّلَاثِيَّ الْمُؤَنَّثِ، أَنَّ تَصْغِيرَ الْأَسْمِ يَجْرِي مُجْرَى وَصْفِهِ بِالصُّغَرِ، فَكَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: قَدْرٌ صَغِيرَةٌ، بِإِلْحَاقِ الْهَاءِ فِي الصُّفَةِ، كَذَلِكَ وَجِبَ مَجِيءُ الْهَاءِ فِي التَّصْغِيرِ. وَإِلْحَاقُ الْهَاءِ فِي تَصْغِيرِ الْأَسْمِ

الثلاثي المؤنث مطرد إلا في سبعة أسماء؛ جُوز إلحاق الهاء بها، وحذفها. وإن كان الحذف أفصح؛ وهي: الحرب، والقرس، والقوس، والعرس، والعزب، ويزع الحزب، والثاب من الإبل.

٢٤٦- وصغر الباب فقل بُؤبُ

٢٤٧- لأن باباً جمعه أبواب والثاب أضل جمعه أنياب

إذا كان ثاني الثلاثي حرفاً معتلاً، فإن كان «واو» لم يتغير في التصغير؛ كقولك في تصغير «الثوب والحوض»: ثُوبٌ وحُوضٌ. وإن كان «ياء»؛ فالأحسن ضمُّ أوله، وقد كسر، فقالوا في تصغير «بَيْت وَعَيْن»: بُيَيْتٌ وَعَيْيْنَةٌ؛ وبَيْيْتٌ وَعَيْيْنَةٌ؛ بضم الباء والعين وكسرهما، وإن كان ثانيه ألفاً، فإن كانت منقلبة عن «واو»، رددتها في التصغير إلى «واو»، وإن أشكل عليك انقلابها، صغرتها على الواو؛ لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطريق إلى معرفة أصلها، أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فالفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء؛ حكمت على ألفها بأنها من ذوات الياء؛ فعلى هذا تقول في تصغير «مال» و«باب»: مُوَيْلٌ وَبُؤَيْبٌ؛ بدلالة قولك في جمعهما: أَمْوَالٌ وَأَبْوَابٌ؛ وفي تصريف الفعل منهما: تَمْوَلْتُ وَتَبَوَيْتُ. وتقول في تصغير «ناب، وغار»: نُيَيْبٌ، وَغَيْرٌ؛ لأنهما من نَيْبٍ وَغَيْرَتٍ، فأما «ريح وديمة»، فيصغران على: رُويحة، ودُويمة؛ لأنك تقول في الفعل: رَوَحْتُ، وَدَامَ يَدُومٌ، وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشددة؛ سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «قفاً، وفرو، وجدي»: قُفْيٌ، وَفُرْيٌ، وَجُدْيٌ. وإن كان مؤنثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «رَحَى، وعَصَا»: رُحْيَةٌ، وَعُصْيَةٌ. فقس عليه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٢٤٨- وفاعل تصغيره فونعل كقولهم في راحل رُونِجَلُ

أما الاسم الرباعي، فإنه يُصغر على «فُعَيْعِل»؛ كقولهم في تصغير «جَعْفَر، وِدْزَهَم»: جُعَيْفَر، وَدُزَيْهَم. ولا تلحق هاء التأنيث بالرباعي المؤنث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقَيْرِب، وَزَيْيْنِب. فإن كان ثاني الاسم الرباعي حرفاً معتلاً نظرت، فإن كان واواً أصليّةً ثبت؛ كقولك في تصغير «جَوْهَر، وكودن»: جُويْهَر، وَكُويْدَن.

إلا أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء؛ كقولك في تصغير «موسر»، وموقن: ميينسر، وميينقن؛ لأنهما من اليسر، واليقين. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت؛ كقولك في تصغير زينب: زيينب، ويجوز كسر أوله؛ لأجل الياء. فتقول: زينب بكسر الزاي، وإن كانت هذه الياء مشددة، خُفِّفَتْ في التصغير؛ لثلاثاً يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سيد ولين»: سيند ولين. وإن كان ثانيه «ألفاً» أبدلت منها واواً مفتوحة؛ كقولك في تصغير «راجل، وحاتم»: روينجل، وحويتم. وعلى ذلك فقس. والله أعلم بالصواب.

٢٤٩- وإن تجذ من بعد ثانيه ألف فاقبل به ياء أبداً ولا تأقف

٢٥٠- تقول: كم غزيل دبخت وكم دنينير به سَمَحْتُ

إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً؛ قلبته ياءً مشددة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كتيب، وغزيل، وعجيز، وعميد، وشريف، وسعيد. فإن كانت «الواو» متحركة؛ جاز أن تقلبها في التصغير ياءً مشددة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت متحركة؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أسيد، وجديل، وإن شئت قلت: أسود، وجدنيول، والقلب أجود. وإن كان آخر الرباعي حرفاً مشدداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أصم، ومسن»: أصيم، ومسين. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للتأنيث؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «حبلئ، وبشرئ»: حبلئ، وبشرئ. وإن كانت لغير التأنيث؛ قلبتها تاءً؛ كقولك في تصغير «ملهي، مغزئ»: ملهه، ومغزة. وإن كان آخره همزة، صغرت كتصغير الثلاثي؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كسي، وردئ. وإن كان خماسياً ورابعه معتل؛ قلبتها في التصغير ياءً؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سريبيل، ودينير، وفي تصغير «منديل، عُصفور»: منديل، عُصيفير.

٢٥١- وقل: سريجين لسرحان كما تقول في الجمع: سراحين الحمى

٢٥٢- ولا تغير في عثيمان الألف ولا سكيران الذي لا ينصرف

٢٥٣- وهكذا زعيفران فاعتبر به السداسيات وافقه ما ذكر

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى ما قبلهما، فإن كان أربعة أحرف، صغرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والثون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وثعلبان»: زُعْفِرَان، وَعُقَيْرِيَان، وَثُعْلِبَان؛ وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَان، وَسَلْطَان، وَعُثْمَان، وَسَكْرَان» فانظر إلى الاسم، هل جُمع جمع تكسير، أم لا؟ فإن لم يكن جُمع جمع تكسير؛ فصغّر المصدر منه، ثم ألحق به الألف والثون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثَيْمَان، وَسُكَيْرَان، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عَثَائِيْن، وَلَا سَكَارِيْن.

وإن كان ممّا جُمع جمع تكسير، وَقُلِبَتْ ألفه ياءً؛ قَلِبَتْهَا أَيْضاً فِي التَّصْغِيرِ؛ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ «سَرْحَان، وَسَلْطَان»: سَرْيَحِيْن، وَسَلْيَطِيْن؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِمَا: سَرَاجِيْن، وَسَلَاطِيْن، وَهَذَا الْأَصْلُ مَطْرَدٌ، يَقَاسُ عَلَيْهِ.

٢٥٤- وَازْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِيفٌ

٢٥٥- كَقَوْلِهِمْ فِي «شَفَةِ» شَفِيْهَةٍ وَالشَّاةُ إِنْ صَغُرَتْهَا شَوْنِيْهَةٌ

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صغّر، رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ، وَأُعِيدَ إِلَيْهِ مَا كَانَ نَقْصَ مِنْهُ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «يَدٌ» يَدِيْئُهُ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْيَاءُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: يَدِيْءٌ؛ إِذَا ضَرَبْتَ يَدَهُ. وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «دَمٌ»: دَمِيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْيَاءُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي تَشْيِئِهِ: «دَمِيَان». وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «فَمٌ»: فَمِيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْوَاوُ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ: أَفَوَاهُ؛ وَفِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ مِنْهُ: تَفَوَّهْتُ؛ وَإِنْ أَبْدَلْتَ الْمِيمَ مِنَ الْوَاوِ؛ وَلِهَذَا لُحِّنَ مِنْ صَغَرِهِ عَلَى «فَمِيْمٍ». وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «شَفَةٍ»: شَفِيْهَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهَا «الْهَاءُ»؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِكَ: شَافَهْتُ وَلِجَمْعِهَا عَلَى شَفَاه. وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «شَاةٍ»: شَوْنِيْهَةٍ؛ لِقَوْلِكَ فِي جَمْعِهَا: شِيَاه. فَأَمَّا سَنَةٌ فَقَدْ صَغُرَتْ عَلَى سُنِّيَّةٍ، وَسُنِيْهَةٍ؛ لِقَوْلِكَ فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ مِنْهَا: سَانَيْتُ، وَسَانَهْتُ، مَسَانَاةً، وَمَسَانِهَةً. فَأَمَّا «جَرَحٌ» فَصَغُرَ عَلَى جُرْنِيْحٍ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ: أَجْرَاح.

## باب الحروف الزوائد

٢٥٦- وَالَّتِي فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَنْقَلُ زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَنْقَلُ

٢٥٧- وَالْأَخْرَفُ الَّتِي تَزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ

اعلم أن العرب استثقلت الأسماء الخماسية، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير، وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل «ياء التصغير» أن تكون وسطاً، أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلى هذا، متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف، فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف، وإن لم يكن حُذف الحرف المُستثقل فيه على ما نبينه من بعد.

وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والياء والسين واللام والهاء والميم والثون؛ وحروف الاعتلال الثلاثة التي هي: الألف الساكنة، والواو، والياء. وقد جمعت حروفها في الملحّة في قولك: «سائل وانتهم»؛ وقد جمعت أيضاً على جموع آخر أحسنها: سألتهمونها؛ وقيل: اليوم تنسأه، والموت ينسأه، وأسلمني وتاه، والوسمي هتان، والتّناهي سمو. وحكى المبرد قال: سألت أبا عثمان المازني عنها، فأنشدني الجواب: [المقارب]

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيْبَنِي هَوَيْتُ السَّمَانَ هَوَيْتُ السَّمَانَ<sup>(١)</sup>

فراجعته فقال: قد أجبتك مرّتين، يعني أن مجموعهما: «هويت السمان».

وقال أتى من سهيل، ومن سهيل أتوا.

٢٥٨- تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطْبِلِقٍ فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرِزِقٍ

٢٥٩- وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ سُفَيْرِجٍ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجٍ

اعلم أن الخماسي السليم الحروف، لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزدق؛ فإذا صَغُرَ هذا النوع، من الأسماء الخماسية، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأنّ استثقال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفَيْرِج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرَيْرِد. وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير، فقال: فُرَيْرِج، ولم يحذف أحد «الجيم» من سفرجل، وإنما حذف «الدال» من فَرَزْدَق؛ لأنّ «الدال» أخت «التاء» التي هي من حروف الزيادة.

(١) لأبي عثمان المازني في تاج العروس (زيد).

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال، فيختص الحذف به؛ كقولهم في تصغير «سَمِيدَع»: سَمِيدَع؛ فتحذف «الياء»؛ لكونها من حروف الزيادة. وتقول في تصغير «قرقرى»؛ وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة، فإن كان لأحدهما ميزة؛ أقر وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيراً في حذف أيهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق» ومرتزق: مُطَلِّق، ومُرْتِزِق؛ فتحذف التاء دون الميم؛ لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل؛ ونحوه قولك في تصغير «مختار»: مُخَيَّر، فتحذف «التاء» دون الميم. ومثال القسم الثاني كقولك في تصغير «حَبْنَطَى»؛ وهو العظيم البطن: «حُبْنِطَى» إذا حذفت نونه؛ و«حُبْنِط» إذا حذفت ألفه، لأن الألف والثون جميعاً زائدتان فيه؛ لأن أصله من حبط بَطْنُهُ إذا عَظُمَ؛ ومن هذا القسم: قَلْنِسُوة؛ لكون الثون والواو زائدتين فيها.

فأما الهاء اللاحقة بهما؛ فهي علامة التانيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف الثون: قَلْنِسُوة، وعلى حذف الواو: قَلْنِيسَة. وأما الأسماء السداسية والسباعية؛ فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرِج» مُخْرِج؛ لأنَّ السين والتاء جميعاً زائدتان فيه، وعليه فقس.

٢٦٠ - وَقَدْ تَرَأَدَّ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ

٢٦١ - كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُطِيلِيْقَ أَتَى وَأَخْبَا السُّفَيْرِيْقَ إِلَى فَضْلِ الثَّنَا

كل اسم، حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يعوّض عن المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل» ومنطلق، ومستخرج؛ إذا عوضت من المحذوف: سُفَيْرِيْق، ومُطِيلِيْق، ومُخَيْرِيْق؛ وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قلنسوة»: قَلْنِيسَة، وقَلْنِيسَة. وكذلك تقول في تصغير «كُمُتْرَى» كُمَيْتْرَة كُمَيْتْرَة.

٢٦٢ - وَشَذْماً أَضْلُهُ ذَيْبًا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذْيَا

اعلم أن العرب، خضت أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التّصغير، بأن أَقَرَّتْ أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيْبًا، وتَيْبًا؛ وفي «ذاك، ذاك»: ذَيْبًا، وَذَيْبًا، وقالوا في تصغير «الذي، والتي»: اللَّذْيَا، اللَّتْيَا؛ ومنه قول الشاعر: حيث يقول:

بِذَيْبَالِكَ الْوَادِي أَهِيْمٌ وَلَمْ أَقْلُ بِذَيْبَالِكَ الْوَادِي وَذَيْبَاكَ مِنْ زُهْدٍ

وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعَتْ بِهِ أَحْرَفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ



٢٦٣- وَقَوْلُهُمْ- اَيْضاً- اُنَيْسِيَّانِ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغِيرَبَانِ<sup>(١)</sup>

٢٦٤- وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُخَذُّ فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَدَغَ مَا شَذَّ

شَذَّ فِي التَّصْغِيرِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ الْمَعْتَمَدِ وَالْأَصْلُ الْمَطْرُدُ، فَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ «لَيْلَةٍ» لَيْلِيَّةٌ، وَفِي تَصْغِيرِ «إِنْسَانٍ» أُنَيْسِيَّانِ؛ فَزَادَ فِيهِمَا يَاءٌ عَلَى يَاءِ التَّصْغِيرِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ «مَغْرَبٍ» مُغِيرَبَانِ؛ فَزَادُوا أَلْفًا وَنَوْنًا فِي آخِرِهِ، وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ «عَشِيَّةٍ» عَشِيْشِيَّةٌ؛ فَزَادُوا فِيهَا شَيْنًا؛ وَفِي التَّصْغِيرِ نَوْعٌ يُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِ «أَزْهَرٍ» وَأَسْوَدَ، وَحَارَثَ، وَحَمَّادَ: زَهَيْرٌ، وَسُوَيْدٌ، وَخُرَيْثٌ، وَحُمَيْدٌ؛ فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ، ثُمَّ صَغَّرَ الْأِسْمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْأَصْلِ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ «الَّذِي»: اللَّذِيَّانِ، وَفِي تَصْغِيرِ «الَّتِي»: اللَّتِيَّانِ. أَرَادُوا «بِالَّتِي وَاللَّتِيَّانِ»: كَبِيرَ الْأَمْرِ وَصَغِيرَهُ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: [الطُّوَيْل]

وَمَا شَابَ لِمَا شَابَ عَنْ كُلِّ رِيْبَةٍ وَأَقْلَعَ إِلَّا بِالَّتِيَّانِ وَبِالَّتِي

## باب النسب

٢٦٥- وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تَلَحُّقُهُ يَاءُ النَّسَبِ

اعْلَمْ أَنَّ النَّسَبَ، يَكُونُ إِلَى قَبِيلَةٍ؛ كَقَوْلِكَ: بَكْرِيٌّ، وَنَصْرِيٌّ، وَإِلَى بَلَدٍ؛ كَقَوْلِكَ: مَصْرِيٌّ، وَبَغْدَادِيٌّ، وَإِلَى نَحْلَةٍ؛ كَقَوْلِكَ: أَشْعَرِيٌّ، وَقَدْرِيٌّ، وَإِلَى صِنَاعَةٍ؛ كَقَوْلِكَ: كَسَائِيٌّ، وَبَيْتِيٌّ. وَمَتَى نُسِبَ إِلَى اسْمٍ؛ زِدْتَ فِي آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً، وَإِنَّمَا شَدَّدْتَ؛ لِيَفْرُقَ بَيْنَ يَاءِ النَّسَبِ، وَبَيْنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. وَيَصِيرُ الْأِسْمُ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً بَعْدَمَا كَانَ عِلْمًا، أَوْ جِنْسًا؛ وَكِلَاهُمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ بِهِ. وَإِذَا صَارَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً، عَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ، وَارْتَفَعَ بِهِ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ؛ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَبُوهُ، كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَخُوهُ.

٢٦٦- وَتُحَذَفُ الْهَاءُ بِلَا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفْ

إِنَّمَا حُذِفَتْ فِي النَّسَبِ هَاءُ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ يَاءِ النَّسَبِ شَبَهًا؛

وهو أن كلاً منهما؛ لا تقع إلا متطرّفة، ثم إنها تصير حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة؛ فلهذا لم يجمع بينهما فلماً تعذر الجمع بينهما؛ حذفت الهاء، وأقرّت ياء النسب الدالة على المعنى؛ ولهذا، لحن من قال في نسب «الذّراهم» إلى القلعة: درهم قلعتي؛ إذ الصّواب: دِزْهَم قلّعي، كما تقول: رجل مَكّي.

٢٦٧- تقول: قد جاء الفتى البكري كما تقول الحسن البصري

اعلم أن حكم ياء النسب، أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النسب إلى «بكر»: بكري؛ فتكسر الزاء، فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً، فتح في النسب؛ كقولك في النسب إلى «النمر»: نَمْرِي بفتح الميم؛ والسبب الموجب فتحها استقّالهم؛ إذ لو كُسِرَت، توالى كسرتان بعدهما ياء مشددة تُقدَّرُ بياءين.

٢٦٨- وإن يكن ممّا على وزن فتى أو وزن دُنْيَا أو على وزن متى

٢٦٩- فأبديل الحرف الأخير واوا وعاص من مَارَى ودَغ من ناوَى

٢٧٠- تقول: هذا علويّ مفرق وكلّ لهو دُنْيَوِيّ مُوبِق

اعلم أنك متى نسبت إلى اسم ثلاثي مقصور؛ نحو: دنيا، وقنا، وفتى، ورحى؛ أبدلت ألفه واواً في النسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؛ كقولك في النسب، إلى «قنا، وقفا»، وهما من ذوات الواو: قَفَوِيّ، وقَفَوِيّ؛ وإلى «رحى، وحصى»، وألفهما من ذوات الياء: رَحَوِيّ، وَحَصَوِيّ.

وإنما تقلب هذه الألف ياء؛ كما قلبت في الثنية؛ لئلاً تتوالى الياءات. وكذلك كل اسم ثلاثي منقوص، تقلب ياءه واواً في النسب؛ كقولك، في النسب إلى «يد، وشج»: يَدَوِيّ، وشَجَوِيّ؛ وكذلك المقصور، إذا كان على وزن «مَفْعَل»؛ نحو: مَغَزَى، ومَلْهَى؛ تقلب ألفه واواً في النسب، فأما ما كان على وزن «فُعْلَى»؛ نحو: «دُنْيَا، وموسى، وبُشْرَى»، أو كان على وزن «فِعْلَى»؛ نحو: عيسى، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دُنْيِيّ، وموسِيّ، وعيسِيّ.

والثاني: دُنْيَوِيّ، ومُوسَوِيّ، وعِيسَوِيّ.

والثالث: - وهو أضعفها -: دنيائوي، وموساوي، وعيساوي. فأما ما آخره ياء مشددة؛ مثل: «علي، وغني» فالأفصح أن تقلب ياءه واواً، فتقول: علوي، وغنوي. ويجوز على ضعف: علي، غني. وأما المنقوص الرباعي؛ نحو: القاضي، أو الخماسي؛ نحو: المشتري؛ فتحذف ياءهما في النسب، فتقول: قاضي، ومشتري. وإذا ما نسبت اسماً إلى ما وزنه «فَعِيلَة»؛ نحو: حَنيفَة، أو إلى ما وزنه «فَعِيلَة»؛ نحو: جُهَيْنَة؛ حَذَفْتَ ياءه في النسب، فقلت: حَنَفِي، وجُهَنِي؛ وهو أصل شذ منه قولهم: رمح رُدَيْنِي، في النسب إلى رُدَيْنَة، إلا أن يكون ثاني فَعِيلَه، أو فَعِيلَة واواً؛ فتَقَرُّ الياء؛ كقولك في النسب إلى «حُوَيْزَة، وطَوِيلَة». حُوَيْزِي وطويلي. وكذلك إن كان فيه حرف مكرراً؛ أَقَرَّتْ الياء في النسب؛ كقولك في النسب إلى «شديدة، وهَريرة»: شَدِيدِي، وهَرِيرِي. فأما النسب إلى «فَعِيل»؛ نحو: «عَرِين» أو إلى «فَعِيل»؛ نحو: نُمَيْر؛ فالغالب فيه إقرار الياء، كما قالوا: عَرِينِي، ونُمَيْرِي، وقُسَيْرِي، وعُقَيْلِي.

وقد جُوزَ إثبات الياء وحذفها في النسب إلى قُرَيْش، وهَذِيل؛ فقول: قُرَيْشِي، وهَذِيلِي، وقُرَيْشِي، وهَذِيلِي. فأما النسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النسب إلى «صحراء، وحسناء»: صَحْرَاوِي، وحَسَنَاوِي، وشذ من ذلك قولهم في النسب إلى «صَنَعَاء، وبَهْرَاء»: صَنَعَانِي، وبَهْرَانِي وإن كان ممّا ينصرف؛ نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النسب، فتقول: سَمَائِي، وكِسَائِي. وقد يَجُوزُ إبدالها واواً؛ فيقال: سماوي، وكساوي.

وعلى هذا فقس. والله أعلم.

## ٢٧١ - وانسب أخا الحِرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها؛ بنيتة على «فَعَال»؛ كقولك: خَبَّاز، وتَمَّار، وبَزَّار، ونَجَّار؛ ومثله: رجل لَأَل لَمَنْ يبيع اللؤلؤ، ولَأَل لَمَنْ يبيع الآلية، ثم اعلم أن من حكم النسب، أنك إذا نسبت إلى الجماعة، أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى «الفرائض»: فَرَضِي؛ وإلى «البطائح»: بَطْحِي. إلا أن يكون ذلك الجمع، قد سُمِّيَ به واحد بعينه، فينسب

إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمِّي «كِلَابًا». فالنّسب إليه كِلَابِيّ، وكالبلد المسمى بـ«المَدَائِن» فالنّسب إليه مَدَائِنِيّ، وفي النّسب شواذ لا يُقاس عليها؛ كقولهم في النّسب إلى «ظبي»: ظَبَائِي، وإلى «الرّي»: رَازِيّ، وإلى «طِيّء»: طَائِيّ، وإلى «البَحْرَيْن»: بَخْرَانِيّ، وإلى «السّهْل»: سُهْلِيّ بِضَمّ السّين، وإلى «أَمْس»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرّقبة واللّحية: رَقَبَانِيّ، ولخِيَانِيّ وإلى «امريء القيس» وهي قبيلة: مِرَائِيّ؛ كقولك في النّسب إلى «اليمن»: رجل يَمَانٍ، وإلى «الشّام»: شَامٍ؛ والأصل: يَمِنِيّ، وشاميّ.

فأمّا قولهم: رجل دهرِيّ، فإنّ عُنِي به التّغطيلُ، كان النّسب إليه بفتح الدّال، على طرد القياس؛ وإنّ عُنِي به إذا أَسَنَ، كان النّسب إليه بِضَمّ الدّال؛ ليفصل بين المعنيين.

## باب التّوابع

- ٢٧٢ - وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ أَيْضاً وَالبَدَلُ      تَوَابِعُ يُغَرِّبْنَ إِغْرَابَ الْأَوَّلِ  
٢٧٣ - وَهَكَذَا الوُضْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةُ      مَوْضُوفُهَا مُنْكَرّاً أَوْ مَغْرِفَةً  
٢٧٤ - تَقُولُ خَلَّ الْمَرْحَ وَالْمُجُونَا      وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجَ أَجْمَعُونَا  
٢٧٥ - وَامْرُؤُ بِرَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ      وَاعْطَفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

اعلم أنّ التّوابع خمسة: التّأكيدُ، والبَدَلُ، والوُضْفُ، وعَطْفُ البيان، والعطفُ بحرف. وإنّما سُمّيت تَوَابِعُ؛ لأنّها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعها؛ ولكلّ منها حكمٌ يختصّ به.

فأمّا التّأكيدُ؛ فيختصّ بالأسماء والمعارف، دون التّكرات؛ وألفاظه تسعة: «نفس، وعين، وكلّ، وكلا، وأجمع، وأجمعون، وجمع، وجمعاء»؛ فهذه إذا كانت مؤكّدة، تبتع الاسم المؤكّد في إعرابه؛ كقولك: أقبل زيدَ نفسه، واستعدتُ الدّرهم عينه؛ وقد جَوّز بعضهم إدخال الباء على «نفسه، وعينه»، فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدّرهم بعينه. و«كلّ» يُوكّد بها الواحد، و«الجمع» لا يُوكّد بها المثنى. و«أجمع» يُوكّد بها الواحد المذكّر، و«جميع» يُوكّد بها جمع المذكّر. و«جمعاء» يُوكّد بها المؤنث. و«جمع» يُوكّد بها جموع المؤنث؛

يَمْنٌ يَعْقِل، وَمِمَّا لَا يَعْقِل. فَأَمَّا «كِلاَ وَكِلْتَا» فَيُؤَكِّدُ بِهِمَا الْمُثَنَّى؛ كَقَوْلِكَ: لَقِيتَ الْأَمِيرَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَدَخَلْتَ الْجَنَّتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، وَلَيْسَتْ «الْأَلْفَانِ». فِيهِمَا أَلْفِي ثَنِيَّةٌ، بَلْ صِيغٌ لَفْظُهُمَا لِتَأْكِيدِ الْمُثَنَّى، وَيَكُونُ الْخَبَرُ عَنْهُمَا مُفْرَدًا، فَتَقُولُ: كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَائِمٌ، وَكِلْتَا الْهِنْدَيْنِ قَائِمَةٌ، وَلَا تَقُلُ: قَائِمَانِ، وَلَا قَائِمَتَانِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَانَتْ أَكْطَمًا﴾ [الكهف: ٣٣]، فَأَفْرَدَ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَقُلْ آتَا، فَإِذَا أَضْفَتَ «كِلاَ وَكِلْتَا» إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ؛ وَجِبَ إِثْبَاتُ أَلْفُهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ مَوَاقِعِهِمَا، فَتَقُولُ: كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِكِلْتَا الْمَرَاتَيْنِ..

وإن أضفنا إلى اسم مضمَرٍ؛ ثَبَتَ أَلْفُهُمَا فِي الرَّفْعِ، وَانْقَلَبَتْ يَاءٌ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ؛ تَقُولُ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَالْمَرَاتَانِ كِلْتَاهُمَا، وَلَقِيتَ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِالْمَرَاتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا.

وأما «البدل»: فَيَدْخُلُ فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، وَيَأْتِي فِي الْأِسْمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: «بَدَلُ الْكَلِّ»؛ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا.

وَالثَّانِي: «بَدَلُ الْبَعْضِ»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فَبَعْضُ بَدَلٍ مِنَ النَّاسِ.

وَالثَّالِثُ: «بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ»، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: يَسْأَلُونَكَ عَنِ قِتَالٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

وَالرَّابِعُ: «بَدَلُ الْغَلْطِ وَالنَّسِيَانِ»، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ؛ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، يَسْبِقُ اللَّسَانَ عَلَى وَجْهِ الْغَلْطِ، إِلَى ذِكْرِ زَيْدٍ، وَمَقْصُودُكَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ عَمْرًا. وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدِّلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿[الفاتحة: ٦ - ٧]، وَأَنْ تُبَدِّلَ الثَّنَاءَ مِنَ الثَّنَاءِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْنَا ذِكْرًا سُبُلًا﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١]، وَأَنْ تُبَدِّلَ الثَّنَاءَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسَنَفَعُنَا نَاصِيَةً بِالنَّاصِيَةِ كَذِبِيَّةً﴾ [العلق: ١٥ - ١٦]، وَأَنْ تُبَدِّلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ الثَّنَاءِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، فَأَمَّا إِبْدَالُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ، فَيَجُوزُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩].

فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْقَى»؛ لتناسب معنييهما؛ ومنه قول الشاعر:  
[السريع]

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَاتِ يُجْزِيهِ      يَشْكُرُهُ اللَّهُ بِمَا صَنَعَ  
ومنه قولك: إن تأتيني تمشٍ أكرمك، فتجزم «تمشٍ» على البدل من «تأتيني»  
لمطابقة المشي معنى الإتيان.

وأما الصفات: فتختص بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل؛  
كالقائم والقاعد، أو في معنى المشتق من الفعل؛ كالمنسوب إلى الحلية؛ مثل:  
الأبيض والأسود أو المنسوب إلى الخلق؛ مثل: الكريم والبخيل، أو إلى أب؛  
مثل: البكري، والقرشي، أو إلى بلد؛ مثل: مكّي، وبصري، أو إلى صناعة؛  
مثل: بزاز، وخبّاز. ويوصف بـ«ذي» التي بمعنى صاحب. ومن شرط الصفة أن  
توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنينه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه.  
ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ بل يوصف كل نوع  
بما يضاويه، ويختص به.

وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالألف واللام؛ مثل: هذا  
الرجل، وتلك الدار، وتوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي  
إضافته غير محضة؛ كما قال تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلَّغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف  
«هدياً»؛ وهو اسم نكرة بمضاف. وإنما جاز ذلك؛ لكون إضافته غير محضة،  
والتنوين فيها مقدر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وقد يقع الفعلان الماضي  
والمضارع موضع الصفة النكرة؛ كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك.  
وتوصف النكرة - أيضاً - بالجمل؛ كقولك: جاء رجل ضاحكة سته، وجاء رجل  
أشقر وجهه، وجاء رجل إن تُكْرِمُهُ يُكْرِمَكَ. ومتى كانت الصفة للمدح، أو للذم؛  
جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه، على تقدير إضمار عامل  
فيها؛ وعلى ذلك حُمِلَتِ القراءتان: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]  
برفع حمالة على أنه خبر المبتدأ، وبنصبها على تقدير: أعني حمالة الحطب،  
ويكون خبره ما بعدها؛ ومنه قول الخزني: [الكامل]

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو      سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ<sup>(١)</sup>

يروى: «النَّازِلُونَ والطَّيِّبُونَ» بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ «النَّازِلُونَ» صِفَةً قَوْمِي، وَ«الطَّيِّبُونَ» عِظْفاً عَلَيْهِ؛ وَيُرْوَى: «النَّازِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ»، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي؛ وَيُرْوَى: «النَّازِلُونَ» وَ«الطَّيِّبِينَ»، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعاً عَلَى الصِّفَةِ، وَالثَّانِي مَنْصُوباً، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي؛ وَيُرْوَى: «النَّازِلِينَ وَالطَّيِّبُونَ» عَلَى أَنْ تَنْصَبَ الْأَوَّلُ بِتَقْدِيرٍ: أَعْنِي، وَتَرْفَعِ الثَّانِي عَلَى الصِّفَةِ.

وَأَمَّا عِظْفُ الْبَيَانِ: فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ، لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ مِنْهُ؛ كَأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ وَالْكُنَى، وَبِهَذَا يَتَمَيَّزُ عِظْفُ الْبَيَانِ عَنِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ: الْأَعْلَامَ وَالْكُنَى، لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا؛ مِثْلَهُ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا، وَلَقِيتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِعَلِيِّ أَبِي الْحَسَنِ؛ فَزَيْدٌ، وَعَمْرُو، وَأَبُو الْحَسَنِ عِظْفُ بَيَانٍ، يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يَوْصَفُ بِهَا. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ عِظْفُ بَيَانٍ؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا؛ فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ أَبُو عَمْرٍو، جَازَ أَنْ يَكُونَ أَبُو عَمْرٍو عِظْفُ بَيَانٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا؛ وَإِنْ كَانَ «أَبُو عَمْرٍو» بِمَعْنَى وَالِدِ عَمْرٍو؛ جَازَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَيْضًا. وَمِنْ شَرَطِ عِظْفِ الْبَيَانِ، أَنْ يَطَابِقَ مَا قَبْلَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَيَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ كَالْوَصْفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧٦- وَالْعِظْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: ثَبَّ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

اعْلَمْ أَنَّ الْعِظْفَ بِالْحَرْفِ، يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى الْأَفْعَالِ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا عِظَفْتَ فِعْلاً عَلَى فِعْلٍ؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ مِنْ نَوْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا، عِظَفْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ الْمَاضِي، وَكَانَا جَمِيعًا مَبْنِيَيْنِ عَلَى الْفَتْحِ؛ كَقَوْلِكَ: قَامَ وَقَعَدَ، وَصَدَرَ وَوَرَدَ. وَإِنْ كَانَ فِعْلُ أَمْرٍ، عِظَفْتَ عَلَيْهِ فِعْلُ أَمْرٍ مِثْلَهُ، وَسَكَنْتَ آخِرَهُمَا؛ كَقَوْلِكَ: قُمْ وَاقْعُدْ، وَاخْرُجْ وَادْخُلْ وَانْبَسِطْ؛ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً مُضَارِعًا عِظَفْتَ عَلَيْهِ مِثْلَهُ، وَأَعْرَبْتَهُ بِإِعْرَابِهِ فِي الرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَزْمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْبَيْتَانِ لِلْخَرْنَقِ بِنْتُ بَدْرِ بْنِ هِفَانَ فِي دِيَوَانِهَا ٤٣، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ ٦: ٢٣١، وَالْإِنْصَافُ ٤٦٨: ٢، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣: ٣١٤، وَالدَّرَرُ ٦: ١٤، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَّوِيهِ ٢: ١٦، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٢: ١١٦، وَالْكِتَابُ ٢٠٢: ٢.

٢٧٧- وَأَخْرَفُ الْعَظْفِ جَمِيعاً عَشْرَةَ مَخْضُورَةً مَأْثُورَةً مُسْطَرَةً

٢٧٨- «الْوَاوُ» وَالْفَاءُ وَ«ثُمَّ» لِلْمَهْلِ وَ«لَا» وَ«حَتَّى» ثُمَّ «أَوْ» وَ«أَمْ» وَ«بَلْ»

٢٧٩- وَيَفْغِدُهَا «لِكِنْ» وَإِنَّمَا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ لِلتَّخْبِيرِ فَأَخْفَظَ مَا ذُكِرَ

اعلم أنه يقال حروف العطف، وحروف النسق؛ وهي: الواو: والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، ولا، وبلى، ولكن المخففة التون الساكنة، وإِما المكسورة الهمزة؛ ولكل منها معنى يختص بها.

فأما «الواو»، وهي أم الحروف؛ فمعناها: الجمع والاشتراك. ولا تقتضي الترتيب عند التحوين، وإن كان مذهب الشافعي ومالك.

وأما الفاء: فمعناها: الترتيب والتعقيب. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دل دخول الفاء على أن زيدا سبق في المجيء، وتَعَقَّبَهُ عمرو. وقد تقع للتسبب؛ كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغتم.

وأما «ثم»؛ فمعناها: الترتيب والتراخي؛ كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

وأما «حتى»؛ فتأتي بمعنى: الواو، إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مما قبلها؛ ويكون مذكوراً لتعظيم، أو لتحقير؛ فالتعظيم: كقولك: جاءني الناس حتى الأمير؛ والتحقير: كقولك: استضافني الناس حتى الحارس؛ ولحتى ثلاثة معانٍ أخر.

أحدها: أن تكون من حروف الجر على ما بيّناه.

والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع، على ما بُيِّنَتْ في موضعه إن شاء الله.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول جرير:

[الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ<sup>(١)</sup>

أراد أن كثرة الدّم الذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل؛ وهو الذي يخالط بياضه حمرة؛ ومنه سُمِّيت العين التي تمازج بياضها حمرة شكلاء.

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:

(١) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والدرر ٣٢: ٤، وشرح المفصل ١٨: ٨، واللمع

١٦٣، ومغني اللبيب ١: ١٢٨.



أحدهما: أن ترفعه بالابتداء، وخبره مضمرة؛ وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.

والثاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرأس» قد دخل في الأكل أيضاً.

والثالث: أن تجزّه، ويكون «الرأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأما «أو» فتأتي لأحد خمسة معانٍ:

أحدها: للشك. تقول: جاءني زيد أو عمرو.

والثاني: للإبهام؛ كقولك: لقيت زيداً أو عمراً، وأنت تعلم من لقيته منهما. وإنما قصدت الإبهام على المخاطب؛ وعليه حُملَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنُؤْمِنُوا أَوْ يَزِيدُوا﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثالث: أن تكون للتخيير؛ كقوله تعالى: ﴿فَنَذِيحٌ مِّنْ صِيَاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

والرابع: أن تكون للإباحة؛ كقولك: جالس الفقراء، أو الفقهاء. والفرق بين العطف ههنا وبين العطف بالواو؛ أنك إذا عطفت بـ«أو»، فقلت جالس الفقهاء أو الفقراء، كان المأمور مطيعاً بمجالسة الصنفين، وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بـ«الواو» فقلت: جالس الفقهاء والفقراء، لم يكن مطيعاً إلا بمجالسة الصنفين.

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتقريب؛ كقولك: ما أدري أسلم أو ودع. فدخل «أو» بينهما لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع؛ وتستعمل «أو» بمعنى «إلا أن»؛ ومنه قول الشاعر: [الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>(١)</sup>

وأما «أم» فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام. وتكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأن المستفهم بـ«أم» متيقن أن أحدهما عنده؛ وإنما يطلب التعيين عليه؛ كما أن المستفهم بـ«أو» يستفهم عن

(١) لزيادة الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزهية ١٢٢، وشرح أبيات سيويه ١٦٩: ٢، وشرح التصريح ٢٣٧: ٢، وشرح شواهد المغني ٢٠٥: ١، والكتاب ٤٨: ٣، والمقاصد النحوية ٣٨٥: ٤.

كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب بـ: «نَعَمْ» أو «لا». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يتبدى بـ«أو» فإذا قلت: نعم، استخبر بـ«أم».

وأما «لا» فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى الأول، وتنفيه عن الثاني؛ كقولك: قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو ههنا هي العاطفة دون «لا»، وإنما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للنفي، وإشباعاً للمعنى.

وأما «بل» فمعناها: الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، وبعد النفي؛ كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً. فإذا زيد عليها «الالف»؛ صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النفي؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما «لكن» الخفيفة الساكنة التّون؛ فمعناها: الاستدراك؛ وتجيء بعد النفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما «إمّا»، فتأتي بمعنى «أو» في: الشك، والإبهام، والتّخيير، والإباحة، إلّا أن بينهما فرقين:

أحدهما: أنك تبتدىء بـ«إمّا» شكاً، وفي «أو» تبتدىء باليقين، ثم يطرأ عليك الشك.

والثاني: أنّه لا بدّ في «إمّا» من التكرير؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَدَأَ فِتْنَةً﴾ [محمد: ٤] فأما العاطفة فهي «إمّا» الثانية المكسورة الهمزة. وأما المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، ولا بدّ أن تتلقّى بالفاء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع. فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كاتب»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كاتب»؛ لأنّ الأصل: ليس زيد كاتباً؛ وإنما دخلت الباء زائدة؛ ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فمن نصب «رسوله»

جعلله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه، جعلله عطفاً على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت إن عليه. والعطف على اللفظ أحسن، فاعرف ذلك.

## باب ما لا ينصرف

٢٨٠- هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَضْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ

٢٨١- وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لَشَبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقْبَلُ

اعلم أن الأصل في الأسماء الضرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل؛ فسلِبَ الجرّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الضرف تسعة؛ وتسمى العلل أيضاً:

أحدها: وزن الفعل؛ مثل: أحمد، وتغلب، ويزيد، وترجس.

والثاني: الوصف؛ مثل: أحمر، وأصفر، وأبيض.

والثالث: التانيث الذي بغير فرق؛ مثل: فاطمة، وحمزة، وسلمى، وحمراء.

والرابع: التعريف.

والخامس: العدل.

والسادس: العجمة.

والسابع: التركيب.

والثامن: الجمع الخماسي فصاعداً؛ إذا كان ثالثة ألفاً.

والتاسع: الألف والثون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سبب واحد؛ انصرف في التنكير، إلا الأسماء المؤنثة بالألف المقصورة؛ مثل: بشرى، وذكرى، ودنيا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة؛ مثل: حسناء، وحمراء. والألف والثون الزائدتين في «فعلان» إذا كان صفة؛ مثل سكران وعُضبان. والجمع الذي ثلثه ألف؛ مثل: دراهم، ودنانير، والمعدول في العدد

نحو: أَحَاد، وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلة فيها قائمة مقام علتين. وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصرَف فقال: [الطويل]

مَوَائِعِ صَرْفِ الْأَسْمِ تَسْعُ فَهَائِهَا  
مُبَيَّنَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَخْرِصُ  
فَجَمْعُ وَتَغْرِيفُ وَوَصْفُ وَعُجْمَةٌ  
وَعَدْلُ وَتَأْنِيْتُ وَوَزْنُ مُخَصَّصُ  
وَتَرْكِيبُكَ الْأَسْمَيْنِ وَالْأَلْفِ الَّتِي  
مَعَ الثُّونِ زَيْدًا وَالْجَمِيعُ مُخْلَصُ  
وَمَا زَيْدٌ فِي عَمْرَانَ مِنْ بَعْدِ رَائِهِ  
وَتَأْسِغُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

٢٨٢- مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيَاطِينِ

٢٨٣- أَوْ جَاءَ فِي الْوِزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ وَزَنَ بُشْرَى أَوْ مِثَالُ ذِكْرَى

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول؛ فهو ستة أصناف؛ قد اشتمل عليها نظم الملحّة.

أحدها: «أَفْعَلٌ» إذا كان صفة سواء كان مجرداً من «مَنْ»؛ نحو: أبيض،

وأحمر، أو كان الذي يصحبه من نحو: «أَفْضَلُ، وَأَحْسَنُ»؛ كما قال تعالى:

﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، أو مثل «بُشْرَى» أو مثال «ذِكْرَى»؛ فهذان

النوعان إشارة إلى الصنف الثاني، ممّا لا ينصرف معرفة ولا نكرة؛ وهو ما آخره

ألف مقصورة؛ سواء كان على «فَعْلَى» بفتح الفاء؛ مثل: «سَكْرَى، وَلَيْلَى» أو على

وزن «فُعْلَى» بضمّ الفاء؛ مثل: «بُشْرَى، وَدُنْيَا»، أو على وزن «فَعْلَى» بكسر الفاء؛

مثل: «دِفْلَى، وَذِكْرَى»، وهكذا إن كان على «فُعْلَى»؛ نحو: «حُبَارَى، وَجَمَادَى».

٢٨٤- أَوْ وَزَنَ فَعْلَانٌ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخَذَا مَا أَنْفَثَهُ

هذا هو الصنف الثالث ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل ما جاء

على وزن «فَعْلَانٌ» الذي مؤنّثه «فَعْلَى»؛ نحو: «سَكْرَانُ، وَغَضَبَانُ» اللّذين

مؤنّثهما: سَكْرَى، وَغَضِبَى. فإن كان الاسم على «فَعْلَانٌ» بضمّ الفاء، انصرف في

التذكير؛ لا لإلحاق هاء التانيث به في قولهم: امرأة عريانة، وكذلك إن كان على

وزن «فَعْلَانٌ» وقد التحقت الهاء به مثل: نَدْمَانُ، صُرِفَ في وجه التذكير؛ كقولهم:

امرأة نَدْمَانَةٌ.

## ٢٨٥- أَوْ وَزَنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ كَمِثْلِ حَسَنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

هذا مثال الصنف الرابع: ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو ما آخره ألف التانيث الممدودة سواء كان على وزن «فَعْلَاءَ»؛ نحو: «يَبْدَأُ»، وهو اسم جنس، أو «بَلَعَاءَ»؛ وهو اسم مذكر، أو «بِضَاءَ»، وهو صفة مؤنث، أو «خِذْرَاءَ»، وهو اسم مؤنث، أو كان على وزن «فَعْلَاءَ»؛ نحو: «ظُرَفَاءَ، وَكُرَمَاءَ»، أو على وزن «أَفْعِلَاءَ»؛ نحو: «أَنْبِيَاءَ، وَأَصْفِيَاءَ، وَأَصْدِقَاءَ»، أو على وزن «فَاعِلَاءَ»؛ نحو: «قَاصِصَاءَ، وَزَاهِطَاءَ»؛ وهما: جحران من جحرة اليربوع، أو كان على وزن «فَاعُولَاءَ»؛ نحو: «عَاشُورَاءَ، وَتَاسُوعَاءَ»، فإن كان على وزن «فَعْلَاءَ»؛ نحو: «عِلْبَاءَ»؛ وهي القصبة التي في العنق، وجرباء؛ وهي ذكر أم حُبَيْن، انصرف. وكذلك تُصَرَف «أَسْمَاءُ» جمع اسم؛ لأنه على وزن «أَفْعَالٍ»؛ نحو: قسم وأقسام. فأما «أَشْيَاءُ» فلا تَنْصَرَف؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ [المائدة: ١٠١]؛ لأنَّ وزنها عند الأخفش: «فَعْلَاءَ» وعند سيبويه: «أَفْعِلَاءَ».

## ٢٨٦- أَوْ مِثْلِ مَثْنَى وَثَلَاثَ فِي الْعَدَدِ فَاصْغِرْ يَا صَاحِبَ إِحْسَانٍ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ

هذا أيضاً، هو الصنف الخامس ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى «فُعَالٍ»؛ نحو: «أَحَادٌ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ»، أو إلى «مَفْعَلٍ»؛ نحو: «مَثْنَى وَمَثْلٌ وَمَرْبَعٌ»؛ فلا ينصرف هذا النوع بحال؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْتَحِمْ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١]؛ ومعنى قولك: جاء القوم أحاداً؛ أي: جاؤوا واحداً واحداً؛ كما أن المعنى في قولك: جاؤوا مثنى؛ أي: اثنين اثنين.

## ٢٨٧- وَكُلِّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٍ وَهُوَ خُمَاسِي فَلَيْسَ يَنْصَرَفُ

## ٢٨٨- وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ نَحْوُ دَنَائِيرٍ بِلَا إِشْكَالٍ

## ٢٨٩- فَهَذِهِ الْأَنْوَاءُ لَيْسَتْ تَنْصَرَفُ فِي مَوْضِعٍ يَغْرِفُ هَذَا الْمُغْتَرِفُ

هذا مثال الصنف السادس ممّا لا ينصرف نكرة، ولا معرفة؛ وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد، أو حرفان مخففتان فصاعداً؛ وذلك نحو: دواب، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الصنف لا ينصرف بحال؛ لأنه جمع لا نظير له في الأحاد، فإن لحقته «الهاء» انصرف؛ نحو: صيارفة، وطبالسة؛ لأنه بالتحاق «الهاء» به، صار إلى أمثال الأحاد؛ نحو: رفاهية؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا

الجمع «ياء» قبلها كسرة؛ نحو: «جوارٍ، وليالٍ» أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءه في الرفع والجر؛ وينون وتقرّ ياءه في حالة النصب، وتفتح؛ تقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشترت جوارِي. فهذا شرح الأصناف الستة التي لا تنصرف نكرةً ولا معرفةً.

- ٢٩٠- وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفٍ      فَهَوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ  
٢٩١- تَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ      وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمَّ سَعَادٍ؟  
٢٩٢- وَإِنْ يَكُنْ مُخَفِّفًا كَدَغْدِ      فَأَصْرِفُهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

قد ذكرنا أنّ ما لا ينصرف، ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحالٍ؛ وهو ستة أنواع، وقد مضى شرحها.

والثاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ وهو ستة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنثاً بالتاء التي يوقف عليها بالهاء؛ نحو: «طلحة، وعائشة، ومكة، وصغدة»؛ فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفةً، وتنصرف إذا كانت نكرةً؛ كقولك: ما كلُّ عائشةٍ أمّ المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنثاً بالضيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في معرفة، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف، وأوسطها ساكن؛ فلك صرفه وترك صرفه ك«هند، ودعد»؛ قال الشاعر: [المنسرح]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا      دَغْدُ وَلَمْ تُغْدَ دَغْدُ فِي الْعَلْبِ<sup>(١)</sup>  
فصرف ومنع.

- ٢٩٣- وَأَجْرِمَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ      مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ وَضَلٍ  
٢٩٤- فَقَوْلُهُمْ: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبَ      وَقَوْلُهُمْ: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضَرَّبَ

هذا هو الصنف الثاني: ممّا ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع؛ نحو: «أحمد، وتغلب ويشكر، وترجس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأما

(١) لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١، واللسان (رعد، لفع)، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨، وبلا نسبة في الخصائص ٦١:٣، وشرح الكاتب ٢٨٢، وشرح الأشموني ٥٢٧:٢، وشرح قطر الندى ٣١٨، والكاتب ٢٤١:٣.

«نَهْشَل»؛ فنونه أصليّة؛ وهو في الأصل من أسماء الذئب، وبه سُمِّي الرجل؛ فينصرف في المعرفة؛ لأنّ وزنه «فَعْلَل»؛ مثل: جَعَفَر.

## ٢٩٥- وَإِنْ عَدَلَتْ فَاعِلًا إِلَى فَعَلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعْرِفًا مِثْلَ رَحُلٍ

هذا هو الصَّنْف الثالث: مما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو كل اسم عُدِلَ به عن صيغة «فاعل» إلى «فَعْل»؛ نحو: مُضَرَّ المعدول به عن ماضر، وهو مازج اللَّبَنِ بالماء؛ ونحو: «جُشَم» المعدول به عن «جاشم»؛ وهو الذي يفعل الشيء عن استثقال؛ ونحو: «زُقَر»، المعدول به عن «زافر» وهو حامل الأثقال؛ و«ذَلَفَ» المَعْدُولُ به عن «دَالِف»؛ وهو المتقاصر الخطو، و«رَحَلَ»؛ وهو التَّجَم المعروف بالطَّارِق؛ وعدل به عن «زاحل»؛ وهو البعيد؛ لأنّه أبعد التَّجَم فلكاً؛ واشتقاقه من «زحل» إذا بَعُد. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة، في مثل قولك: ما كلُّ عُمَرٍ أبا حفص، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول في «مُضَرَّ وَرَحَلَ وَذَلَفَ». المضر والزحل والذلف. ثم اعلم أنّه قد جاء «فَعْل» في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعِلَ، وَضُرَّ، وَرُطِبَ.

والثاني: ما كان صفة؛ نحو: حُطِمَ، وَلُبِدَ.

والثالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبُرٌ، وَعُمَرُ، وَزُمَرٌ جمع: زُبرة، وَعُمرَة، وَزُمرة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، ولا ينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

## ٢٩٦- وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

هذا هو الصَّنْف الرابع: ممّا لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وهو: كل اسم جمع التعريف والعُجْمَة. ممّا هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُزُمَز، وفِيَرُوز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه. فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللام عليه، انصرف؛ نحو: رجل سَمِيَهُ بـ«فيروز»، أو بـ«ديباج»، أو بـ«فرقد»؛ لجواز قولك: الفيروز، والديباج، والفرقد، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف؛ فإنّه ينصرف لخفته كما صُرِفَ «نوح» و«لوط» في القرآن، وهما أعجميان. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصَرَفُ إلّا ستة أسماء: «نوح ولوط وهما

أعجميان؛ انصرفا لخفتهما»، وأربعة عربية؛ وهي: «محمّد، وهودّ، وصالح، وشُعَيْب»، عليهم السّلام، فأما أسماء الملائكة عليهم السلام؛ نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفراعنة؛ نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفةً، وتنصرف نكرةً.

### ٢٩٧- وَهَكَذَا الْأَسْمَاءُ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدُ يَكْرَبَا

هذا هو الصّنف الخامس: من الأسماء التي لا تنصرف معرفةً، وتنصرف نكرةً، وهي الأسماء المركّبة؛ مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعدّ يكرّب؛ وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلّا أن يكون «ياء» فتسكّن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف، فتضمّه في الرفع، وتفتحه في النصب والجرّ، وتسلبه التّنين في الأحوال الثلاثة، فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت وهذا معدّ يكرّب، ورأيت معدّ يكرّب، ونظرت إلى معدّ يكرّب، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت؛ كما قال: هذا معدّ يكرّب. ومنهم من قال: هذا معدّ يكرّب فلم يصرفه. فقد وضح بذلك، أنّك إذا قلت: هذا معدّ يكرّب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: - وهو الأظهر -: هذا معدّ يكرّب بتسكين الياء، وضمّ الباء.

الثاني: هذا معدّ يكرّب بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتنوينه.

الثالث: هذا معدّ يكرّب بتسكين الياء، وترك صرف «كرب».

٢٩٨- وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى «فَعْلَانَا» عَلَى اخْتِلَافٍ فَائِهِ أَخْيَانَا

٢٩٩- تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَى كِرْمَانَا وَرَحِمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَا

٣٠٠- فَهَذِهِ إِنْ عُرِفَتْ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا أَتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ

هذا هو الصّنف السادس: من الأسماء التي تنصرف نكرةً، ولا تنصرف معرفةً؛ وهو كل اسم جمع التعريف، وزيادة الألف والثون في آخره. والطّريق إلى معرفة زيادة الألف والثون: أنّه إن كان الاسم على ستّة أحرف، أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم رباعياً، انصرف الاسم؛ لكونهما غير زائدتين؛ وذلك مثل: أبان، عنان. وإن كان الاسم خماسياً؛ فظاهره زيادة



الألف والثون في آخره، إلا أن يدلّ دليل على كونها أصلية. فأما حسان، وسمان، وتبان، وعلان، وشيطان؛ فإن أخذ حسان من الحُسن، وسمان من السَّمْن، وتبان من التَّبَن، وعلان من العَلَن، وشيطان من شطن، أي بعد؛ فوزنها على «فَعَال» ونونها أصلية؛ فانصرفت؛ وإن جُعِل حسان من الحسن، وسمان من السَّم، وتبان من الثَّب؛ وهو الخُسران، وعلان من عَل؛ إذا شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط؛ إذا التهاب فالتون زائدة؛ ووزنه «فَعْلَان»، فلا ينصرف؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٣٠١- وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَامٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مُلَامٌ

٣٠٢- وَهَكَذَا تُصْرَفُ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَةِ

قد أشرنا فيما قبل إلى أن العلة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء، أنه شابه الفعل، فسلب الجز والتثنية اللذين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]. فكسر الثون في الجز للإضافة. وهكذا إن عُرِفَ بـ«الألف واللام» انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران؛ والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتعريف عن شبه الفعل.

٣٠٣- وَلَيْسَ مَضْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بِقَاعًا جِثْنٌ فِي السَّمَاعِ

٣٠٤- مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَذَرٍ وَوَاسِطٍ وَذَابِقٍ وَحَجَرٍ

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع التأنيث، فلا تنصرف في المعرفة، إلا أنه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع، فصرفوها؛ وهي: واسط، وبذر، وفلج البصرة؛ للبلد الذي تسميه العامة «الفلج». وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منى، ودابق، وهجر، وحنين، وحجر؛ وهي قسبة اليمامة» فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلا أن القرآن، نطق بصرف «حنين» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]. وأما ما عدا هذه المواضع الثمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث؛ نحو: «خراسان، وعُمان، ومصر، وحلب»؛ لأنه يُشار باللفظ المذكّر إلى البقعة، أو

المحطة، أو المحلة، وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ عَامِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

### ٣٠٥- وجائز في صنعة الشعر الصلِف أن ينصرف الشاعر ما لا ينصرف

قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الصُرف، وإنما ترك صرف شيء منها؛ لسبب وجد فيه، فإذا اضطرَّ الشاعر لأجل إقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل: [الطويل]

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءً<sup>(١)</sup>

فصرف «دنانير» التي لا تنصرف في الكلام فأما ترك صرف ما ينصرف، فلا يجوز له عند سيويه، وإن كان قد أجاز الكوفيون؛ والفرق بين الموضعين؛ أنه إذا صُرف ما لا ينصرف، فقد رُدَّ الاسم إلى أصله وإذا تُرك صرف ما ينصرف فقد غُيِّرَ الشيء عن أصله وهكذا يجوز له قصر الممدود؛ لأن أصل الأسماء القصير، فلا يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجاز الكوفيون، وإذا قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين، فنشرح طرفاً مما جُوز له؛ فمن ذلك أنه يجوز له وصل ألف القطع؛ كقوله: [الوافر]

أَلَا أَبْلِغَ حَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنَّ عُوَانَةَ الضُّبْعِيِّ قَرًّا

ويجوز له قطع ألف الوصل؛ كقول الشاعر: [البسيط]

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَأً فِي دِيَارِهِمْ أَلَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ<sup>(٢)</sup>

ويجوز له تذكير المؤنث؛ كقول القائل: [المتقارب]

فَلَا مُزْنَةً وَذَقْتُ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا<sup>(٣)</sup>

(١) لمحرز بن مكبر الضبي في اللسان (قسم)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٨: ٨٦، وكتاب العين ٨٧: ٥، وجمهرة اللغة ٨٥٢، وتهذيب اللغة ٨: ٤٢٢، وأساس البلاغة (دندر، قسم)، والاشتقاق ١: ٦٢.

(٢) لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، واللسان (ثور، وشك)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢١٠: ٧، ورسف المباني ٤١، والمنصف ١: ٦٨.

(٣) لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ٤٨٣، وخزانة الأدب ١: ٤٥، والدرر ٦: ٢٦٨، وشرح التصريح ٢٧٨: ١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٤٣، والكتاب ٢: ٤٦.

ويجوز له تأنيث المذكر: كقول القائل: [الكامل]

لَمَّا أَتَى خَبِرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ<sup>(١)</sup>

ويجوز له تشديد المخفف؛ كقول الراجز: [الرجز]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ<sup>(٢)</sup>

ويجوز له تخفيف المشدد كقول القائل: [الرجز]

قَتَلْتُ عَلَبَاءَ وَهَذَا الْجَمَلِي وَابْنًا لَصُوحَانَ عَلَى دِينَ عَلِي<sup>(٣)</sup>

ويجوز له إظهار المدغم؛ كقول ابن أم مغيث: [البيسط]

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنْتُ<sup>(٤)</sup>

ويجوز له حذف التثنية؛ كقول الشاعر: [المتقارب]

وَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٥)</sup>

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح؛ كقول ابن

الرقيات: [المنسرح]

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُضْبِخُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ<sup>(٦)</sup>

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم؛ كقول القائل: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(٧)</sup>

- (١) لجرير في ديوانه ٩١٣، والأشياء والنظائر ١٠٥:٢، وجمهرة اللغة ٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٧:١.
- (٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩:١، والكتاب ٢٩:١، وبلا نسبة في رصف المباني ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٢:١، واللسان (بعد، بيد، فوه).
- (٣) لعمر بن يثرب الضبي في شرح شواهد المغني ٦٥:٨، واللسان (جمل، وعلب).
- (٤) لقعناب ابن أم صاحب في الخصائص ١٦٠:١، وسمط اللآلي ٥٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٣١٨:١، والكتاب ٢٩:١، والمنصف ٣٣٩:١.
- (٥) لأبي أسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، والأشياء والنظائر ٢٠٦:٦، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠:١، وشرح شواهد المغني ٩٣٣:٢، والكتاب ١٦٩:١.
- (٦) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١٦٨:١، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٩:١، وشرح شواهد المغني ص ٦٢، وشرح المفصل ١٠١:١٠، والكتاب ٣١٤:٣.
- (٧) لقيس بن زهير في خزانة الأدب ٣٥٩:٨، والدرر ١٦٢:١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠:١، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، والمقاصد النحوية ٢٣٠:١، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٦:٣.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشعر؛ كما قال عامر بن الطفيل: [الطويل]

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍ وَلَا أَبٍ<sup>(١)</sup>  
وكقول الرّاجز: [الرجز]

تَرَكَنْ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ<sup>(٢)</sup>

ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً؛ كقول القائل في إشباع الفتحة: [الوافر]

فَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمِي وَمِنْ ذَمِّ الرُّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ<sup>(٣)</sup>  
أي: بمنتزح؛ وكقول الشاعر في إشباع الكسرة؛ وهو الفرزدق: [البسيط]  
تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَقْفَادِ الصَّيَارِفِ<sup>(٤)</sup>  
وكقول الآخر في إشباع الضمة: [البسيط]

وَأَنْنِي حَيْثُمَا يَنْفِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ<sup>(٥)</sup>  
أي: فأنظر. ومنها حذف النون من «وَلَكِنْ»؛ كقول الشاعر، وهو النجاشي: [الطويل]

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) لعامر بن الطفيل في الحيوان ٩٥:٢، وخزانة الأدب ٣٤٣:٨، وشرح شواهد الشافعية ٤٠٢، وشرح المفصل ١٠:١٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٥:٢، والخصائص ٣٤٢:٢.
- (٢) بلا نسبة في لسان العرب (دخشن)، وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣، وتهذيب اللغة ٦٤٩:٧.
- (٣) لابن هرمة في ديوانه ٩٢، والأشباه والنظائر ٣٠:٢، والخصائص ١٠٦:٢، وسر صناعة الإعراب ٢٥:١، وشرح شواهد الشافعية ص ٢٥.
- (٤) للفرزدق في الإنصاف ٢٧:١، وسر صناعة الإعراب ٢٥:١، وشرح التصريح ٣٧١:٢، والكتاب ٢٨:١، والمقاصد النحوية ٥٢١:٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢٩:٢.
- (٥) لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢٩:٢، والإنصاف ٢٤:١، والجنى الداني ١٧٣، والدرر ٢٠٤:٦.
- (٦) للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨:١٠، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥:١، وشرح التصريح ١٩٦:١، وشرح شواهد المغني ٧٠١:٢، والكتاب ٢٧:١.

يريد «وَلَكِنْ» وكقول الأعشى: [الخفيف]

وكان الخمر المدامة من الإس فَنَطِ ممزوجة بماء الزُّلَالِ<sup>(١)</sup>

يريد من الإسْفَنَطِ. ويجوز له حذف الواو من «هو»؛ كقول القائل؛ وهو

العُجْبِر السُّلُولِي: [الطويل]

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبٌ<sup>(٢)</sup>

ويجوز له حذف الياء من «هي»؛ كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]

دَارَ لِسُغْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ<sup>(٣)</sup>

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير؛ كقول الشاعر: [الطويل]

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ<sup>(٤)</sup>

واختلاس الحركة؛ كقول الشاعر: [الطويل]

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا<sup>(٥)</sup>

يريد بقوله «لا الجنوب ولا الصّبا»؛ أي: ما له ندى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد «بالصّبا»؛ أي: ما له حظ في ترويح المكروب؛ لأنّ نسيم الصّبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرّاجز: [الرّجز]

كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاضْطَبِدَ<sup>(٦)</sup>

(١) للأعشى في ديوانه ٥٥، واللسان (أسفط، سفت، عتق)، والمخصص ١٧: ١٩.

(٢) للعجبر السلولي في خزنة الأدب ٢٥٧: ٥، والدرر ١: ١٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٣٢، والكتاب ١٤١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤.

(٣) بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، والخصائص ٨٩: ١، والدرر ١: ١٨٨، ورصف المباني ١٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠.

(٤) ليعلى بن الأحول الأزدي في خزنة الأدب ٢٦٩: ٥، وبلا نسبة في الخصائص ١: ١٢٨، ورصف المباني ١٦، وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٢٧.

(٥) للأعشى في ديوانه ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١: ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨، والكتاب ١: ٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٦، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠.

(٦) لرجل من هذيل في خزنة الأدب ٤٢١: ١١، وشرح أشعار الهذليين ٢: ٦٥١، وبلا نسبة في اللسان (زبي، ذا)، والأزهية ٢٩٢، والإنصاف ٢: ٦٧٢، وخزنة الأدب ٣١٦، وشرح المفصل

وحذف التون من تشية الذي؛ كقول الشاعر الأخطل: [الكامل]

أَبْنِي كُلِّبِ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ<sup>(١)</sup>

ويجوز حذف «التون» من الذين؛ كقول الشاعر: [الطويل]

فَإِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِقَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>

ويجوز له استعمال الترخيم في غير النداء؛ كقول الشاعر امرئ القيس بن

حجر: [الطويل]

لِنِعْمَ الْفَتَى تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ<sup>(٣)</sup>

يريد طريف بن مالك. ويجوز له التنبص بالفاء في الإيجاب؛ كقول الشاعر:

[الوافر]

سَأْتَرُكَ مَنَزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا<sup>(٤)</sup>

ويجوز له حذف «الفاء» في جواب الجزاء؛ كما قال الشاعر: [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٥)</sup>

ويجوز له إفراد الخبر عن الشئيين المتفقين اللذين لا يفصل أحدهما عن

الآخر؛ كقول الرّاجز: [الهزج]

لِمَنْ زُخْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(٦)</sup>

(١) للأخطل في ديوانه ٣٨٧، والأزهية ٢٩٦، والاشتقاق ٣٣٨، والدرر ١: ١٤٥، والكتاب ١٨٦: ١، والمقتضب ٤: ١٤٦.

(٢) للأشهب بن ربيعة في خزنة الأدب ٦: ٧، وشرح شواهد المغني ٢: ٥١٧، والكتاب ١: ١٨٧، والمؤتلف والمختلف ٣٣، والمحتسب ١: ١٨٥.

(٣) لامرئ القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والدرر ٣: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١: ١، والكتاب ٢: ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤: ٢٨٠.

(٤) للمغيرة بن حبناء في خزنة الأدب ٨: ٥٢٢، والدرر ١: ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٤: ٣٩٠.

(٥) لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٠٩، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٩: ٤٩، وشرح شواهد المغني ١: ١٧٨، ولعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٢: ٣٦٥، والمقتضب ٢: ٧٢.

(٦) لامرئ القيس في ملحقات ديوانه ٤٧٢، وجمهرة اللغة ٥٩، والدرر ١: ١٥٠، وجمع الهوامع ١: ٥٠.

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقول الشاعر: [الوافر]  
 أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْنِكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>  
 ويجوز له إلحاق الثَّوْنِ بالفعل الموجب؛ كقول الشاعر، جَذِيمة: [المديد]  
 رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَزْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ<sup>(٢)</sup>  
 ويجوز له أن يجعل اسم كان التَّكْرَةَ، والمعرفة الخبر؛ كقول القُطَامِي واسمه  
 عمير: [الوافر]

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٣)</sup>  
 ويجوز له جمع «فَاعِلٍ» إذا كان وصفاً للمذكَّر على «فَوَاعِلٍ»؛ كقول الشاعر  
 الفرزدق: [الكامل]

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرُّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ<sup>(٤)</sup>  
 فهذه جملة كافية ممَّا يجوز استعماله للشاعر؛ لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب  
 نظمه. فاعرف ذلك. وقس عليه. إن شاء الله تعالى.

## باب العدد

٣٠٦- وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْمَعْدُودِ فِي الْعَدَدِ فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِيَتْ الرِّشْدُ  
 ٣٠٧- فَأَتَيْتَ الْهَاءَ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَاخْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهَرِ  
 ٣٠٨- تَقُولُ لِي خَمْسَةَ أَثْوَابٍ جُدُّ وَارْزُمْ لَهُ تِسْعاً مِنَ التَّوْقِ وَقَدْ  
 اعلم أنَّ العدد، يجري على أربعة مراتب: أحاد وعشرات ومثون وألوف،  
 ويحتاج العدد إلى ضَمِّهِ إلى التَّوْعِ المعدود لِتَبَيَّنَ بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترى  
 أنَّك لو اقتصرْتَ على ذكر العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعْلَمِ التَّوْعِ المعدود، ولو

(١) للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزانة الأدب ١٩٢:٢، والدرر ١٩:٣، وشرح شواهد المغني ٥٢٧:٢، ومجالس ثعلب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ١:٥٢٧.

(٢) لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤، والدرر ٢٠٤:٤، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢٨١، والكتاب ٥١٨:٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٣٩٣.

(٣) للقطامي في ديوانه ٣١، والدرر ٥٧:٣، وشرح أبيات سيبويه ١:٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٩:٢، والكتاب ٢:٢٤٣.

(٤) للفرزدق في ديوانه ١:٣٠٤، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢:٣٦٧، وشرح التصريح ٢:٣١٣، والكتاب ٣:٦٣٣.

اقتصرت على ذكر النوع، فقلت: عندي رجال؛ لَمَّا عَلِمَ العدد. ويجب تبين العدد من ثلاثة فصاعداً؛ لأنَّ لفظ الواحد، أو الاثنين يدل على العدد، والنوع؛ لأنَّ قولك: «جَمَل» يدل على واحد من هذا النوع. وقولك: «جَمَلَان» يدل على اثنين من هذا النوع. فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنثاً؛ حذف الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نسوة؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿سَرَّهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَّةً آيَاتٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فأثبت الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وتجري «ثمان» في الإعراب مُجْرِي «قاض»، فتقول: هذه ثَمَانِي نسوة، ومررت بِثَمَانِي نسوة، ورأيت ثَمَانِي نسوة. فتفتح الياء في النَّصَب وتسكنها في الرَّفْع والجر، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللام عَلَى الإِسْمِ الثَّانِي؛ فقلت: عندي ثلاثة الأثواب، وَعَشْرَةُ الدَّرَاهِمِ؛ وعليه قول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّبَارُ الْبَلَاقِعُ<sup>(١)</sup>

٣٠٩- وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَا

٣١٠- فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِآخِرِ الثَّانِي وَلَا تَكْثُرْ

٣١١- مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّةً

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية، وهي العشرات؛ فإنَّك إذا جاوزت العشرة ضمنت الثَّيْفَ إليها، وجعلتها اسماً، وبنيتها على الفتح إلى أن تنتهي إلى تِسْعَةِ عَشَرَ، ما عدا اثني عَشَرَ، فإن كان العدد لمذكراً؛ أثبت الهاء في الثَّيْفِ، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنث؛ حذفها من الثَّيْفِ، وأثبتها في العشرة؛ كقولك في المذكر: رأيت أحد عشر غلاماً، وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية. فأما «اثنا عشر» فإنَّك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى، وتفتح آخر العَشْرَةِ في جميع الوجوه. فتقول: جاءني اثْنَا عَشَرَ

(١) لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤، والأشياء والنظائر ١٢٢: ٥، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح

شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفضل ١٢٢: ٢.



رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ فِي النَّصْبِ: ﴿وَبَعْضَنَا مِنْهُمْ اثْنَى عَشَرَ قَيْبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ: جَاءَتْنِي اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ثِنْتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً؛ وَعَلَى هَذَا حُكْمُ الْعَدَدِ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ.

وَلِأَنَّمَا لَمْ يُبَيَّنْ «اثْنَا عَشَرَ»؛ لِأَنَّ إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ، يَقَعُ قَبْلَ التَّوْنِ، وَالْعَشْرَةِ الْمُرَكَّبَةِ مَعَهَا تَحُلُّ مَحَلَّ التَّوْنِ؛ فَتَلْحَقُ التَّغْيِيرُ بِالْأَلْفِ مَعَ الْعَشْرَةِ الْمُرَكَّبَةِ مَعَهَا كَمَا تَلْحَقُهُ مَعَ التَّوْنِ الَّتِي حَلَّتْ الْعَشْرَةُ مَحَلَّهَا، وَتَفْتَحُ الْيَاءَ مِنْ «ثَمَانِي عَشْرَةَ» وَقَدْ سَكَّنَهَا بَعْضُهُمْ، فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْعَدَدِ؛ أَدْخَلْتَ «الْأَلْفَ وَاللَّامَ» عَلَى الْأَوَّلِ: فَقُلْتَ: رَأَيْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا.

فَإِذَا بَلَغْتَ الْعِشْرِينَ، أَعْرَبْتَهَا إِعْرَابَ الْجَمْعِ السَّالِمِ، وَاشْتَرَكَ فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ؛ وَهَذَا حُكْمُ جَمْعِ الْعُقُودِ إِلَى التَّسْعِينَ. فَإِنْ ذَكَرْتَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْعُقُودِ؛ كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي أَحَدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا، كُنْتَ مَخْتِيرًا؛ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: جَاءَنِي أَحَدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ امْرَأَةً، وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ امْرَأَةً.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا النَّوعَ؛ أَدْخَلْتَ «الْأَلْفَ وَاللَّامَ» عَلَيْهِمَا، فَقُلْتَ: رَأَيْتُ الثَّلَاثَةَ وَالْعِشْرِينَ رَجُلًا، وَالتَّسْعَ وَالتَّسْعِينَ امْرَأَةً.

وَأَمَّا الْمُرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْعَدَدِ؛ فَهِيَ الْمِثْوَنُ: فَيَشْتَرِكُ فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ؛ وَتُحَذَفُ الْهَاءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهَا؛ لَكُونَهَا مُؤَنَّثَةً؛ كَقَوْلِكَ: عِنْدِي ثَلَاثُمِائَةِ ثَوْبٍ، وَخَمْسُمِائَةِ نَاقَةٍ. وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا النَّوعَ؛ أَدْخَلْتَ «الْأَلْفَ وَاللَّامَ» عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَقُلْتَ: مَا فَعَلْتُ بِمِائَةِ الدَّرَاهِمِ؟ وَأَيْنَ ثَلَاثُمِائَةِ الدَّرَاهِمِ.

وَأَمَّا الْمُرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: وَهِيَ الْأَلُوفُ فَتُثَبِّتُ «الْهَاءُ» فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَيَشْتَرِكُ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهِ؛ كَقَوْلِكَ: هَؤُلَاءِ أَلْفَا رَجُلٍ، وَأَلْفَا امْرَأَةٍ، وَثَلَاثَةُ أَلْفٍ جَمَلٍ، وَثَلَاثَةُ أَلْفٍ نَاقَةٍ. فَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ هَذَا النَّوعِ؛ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى آخِرِ لَفْظٍ مِنْهُمَا؛ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ؛ فَقُلْتَ: مَا فَعَلْتُ بِثَلَاثَةِ أَلْفِ الدَّرَاهِمِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَسْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## باب نواصب الأفعال

- ٣١٣- وَحَقُّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يَفْهَمُ  
 ٣١٤- فَيَنْصِبُ الْفِعْلُ السَّلِيمُ أَنْ وَلَنْ  
 ٣١٥- وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ  
 ٣١٦- وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ  
 ٣١٧- وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى؟  
 ٣١٨- وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ  
 ٣١٩- وَيَنْصِبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى  
 ٣٢٠- تَقُولُ: ابْنِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا  
 ٣٢١- وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي الْكِرَامَةَ  
 ٣٢٢- وَافْتَبَسَ الْعِلْمُ لِكَيْمَا تُكْرِمَا  
 ٣٢٣- وَلَا تَمَارِ جَاهِلًا فَتَتَعَبَا  
 ٣٢٤- وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ  
 ٣٢٥- وَزُرْ فَتَلْتَدُ بِأَصْنَافِ الْقُرَى  
 ٣٢٦- وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ  
 ٣٢٧- وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ: يَا هَذَا، أَلَا  
 ٣٢٨- فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
- مَا يَنْصِبُ الْفِعْلُ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ  
 وَكَيْ وَكَيْلَا ثُمَّ حَتَّى وَإِذَنْ  
 وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لَأَمْ الْجَرُ  
 وَالْأَمْرِ وَالْعَرَضِ مَعاً وَالنَّفْيِ  
 وَأَيْنَ مَعْدَاكَ وَأَنْتَى وَمَتَى؟<sup>(١)</sup>  
 فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ  
 وَكُلُّ ذَا أَوْدَعُ كُتِبَ شَتَّى  
 وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا  
 وَسِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْيَمَامَةَ  
 وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِنَسْلَمَا  
 وَمَا عَلَيْكَ عُثْبَةً فَتُغْتَبَا  
 وَلَيْتَ لِي كُنْتُ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ  
 وَلَا تُخَاصِمِ وَتُسيءِ الْمَحْضَرَا  
 فَقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذَنْ أَحْتَرِمُكَ  
 تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا أَكَلَا؟  
 مَثَلُهَا فَاحْذَ عَلَى تِمْنَالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع لتعريفه من النواصب وعوامل الجزم، وحلولة محل الاسم؛ فإن كان فعل الزمان الحاضر، كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوامل النصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدل على استقبال الزمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى الماضي؛ نحو: لم ولما، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان؛ فنافت معانيها معاني الفعل الموضوع للزمان الحاضر؛ فلهذا، لم تدخل عوامل النصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأما الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النصب، وعوامل الجزم.

(١) المغدّى: بغين معجمة، موضع الغدوّ، وهو السير أول النهار.

فأما عوامل النصب؛ فهي: أن، ولن، وكى، وإذن، واللام المكسورة؛ التي بمعنى «كى»، ولام الجحد المكسورة، وحتى، وأو؛ والفاء، والواو؛ إذا جاء جواباً في غير الإيجاب، وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكى، وإذن» وما عدا ذلك فرع من «أن»، و«أن» هي أم الباب. وسنورد نبذاً في شرح كل حرف منها.

فأما «أن» فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحل مع الفعل العاملة فيه محل المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج؛ أي: أريد خروجك. فإن تلتها «السين» الداخلة على الفعل المضارع؛ أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل، وصارت المخففة من الثقيلة؛ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]؛ وتقديره: علم أنه سيكون منكم مرضى. وقد تلتبس أن الناصبة للفعل بـ«أن» المخففة من الثقيلة، إذا وليتها «لا» النافية. والتمييز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ هي المخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ وذلك، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] إذ تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف، أو الطمع، كان ذلك من مواطن «أن» الناصبة للفعل؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولهذين الاحتمالين؛ قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تكون» ونصبها.

وأما «لن» فهي لفظة نفى وضعت لجواب حرفي التَّنْفِيس اللذين هما: «السين، وسوف» فكان قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختص «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضرب.

وأما «كي» فهو حرف وضع بمعنى العلة والغرض؛ لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكْرِمَنِي؛ فمعناه: زرتك للإكرام؛ ففيها شبه للمفعول له؛ ويجوز إدخال «اللام» عليه؛ فتقول: زرتك لكي تُكْرِمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللام» في أولها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كَيْمَا تُكْرِمَنِي، ولكيما تُكْرِمَنِي، وزرتك كيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما «إذن» فتنصب الفعل بإجتمع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن تكون جواباً.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط من ذلك؛ ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له: إذن أَكْرِمَكَ؛ نصبت أَكْرِمَكَ، بوجود الشرائط الأربع في هذا الكلام. فإن قلت: أنا أَكْرِمُكَ إذن، وجب رفع أَكْرِمُكَ؛ بخروج «إذن» عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن - والله - أَكْرِمُكَ؛ رفعت «أَكْرِمُكَ»؛ لاعتماد الفعل على القسم، لا على لفظة «إذن» فإن أدخلت «الفاء»، أو «الواو» على «إذن»، فقلت: فَإِذْن أَكْرِمَكَ، أو وَإِذْن أَكْرِمَكَ؛ فالأجود النصب؛ لكون الدّاخل على «إذن» حرفاً واحداً، والحرف الواحد ممّا يُسْتَسْهَلُ الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذْن» مع «الفاء والواو»؛ لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقفت على «إذن» وقفت بالألف، كما يوقف على الاسم المنصرف المنصوب. وأما «اللام» التي بمعنى «كي»، فهي - أيضاً - للتعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرِمَنِي، فعلة المجيء؛ هو طلب الإكرام. وأما «لام الجحد»؛ فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وهاتان اللّامان هما مكسورتان كـ «لام الجز» الدّاخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما «الفاء» فت نصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ في مثل قولك: قم فأكرمك، والنهي؛ كقولك: لا تقم فأغضب عليك، والنفي؛ كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام؛ كقولك: أين بيتك فأزورك؟ والتمني؛ كقولك: ليت لي مالاً فأنفقه في سبيل الله، والعرض؛ كقولك: ألا تنزل عندنا فتحدث، والتحضيض؛ كقولك: هل تزورني فأكرمك؛ والفاظ التحضيض أربعة: «هلاً، وألاً، ولولاً، ولوما».

ثم اعلم أن في الجملة المجابة بالفاء لمحاً من الشرط، والجزاء. فالفعل الذي قبل الفاء ينتزل منزلة الشرط. والفعل الذي دخلت عليه الفاء، ينتزل منزلة الجزاء فإذا قلت: لا تقم فأغضب عليك؛ فالمعنى: إن تقم أغضب عليك.

وهذا حكم بقية مواطن «الفاء»، وفي القرآن العزيز آية تضمنت الجواب بالفاء في فعلين متصلين يلتبس حكمهما على المبتدئ؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْقُدُوفِ وَالْمِثْقَالِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله تعالى: «فَتَطْرُدَهُمْ» انتصب بالفاء لكونه جواب النفي الذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالى: «فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ»، انتصب «فَتَكُونَ» بالفاء؛ لكونه جواب النفي الذي هو «ولا تطرد الذين يدعون ربهم».

وأما «الواو» فت نصب أيضاً الفعل في مواطن نصب «الفاء» إلا أن الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «النهي».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

فتنصب «تشرب» بالواو. والغرض منعك إياه عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكاً، ولا تشرب لبناً؛ كان النهي واقعاً على الأكل وعلى الشرب؛ فيعصي متى جمع بينهما، أو تفرد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً، إذا وقعت بعد الاسم؛ وتسمى في هذا

الموطن واو المخالفة، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن» وذلك؛ كقول  
مَيْسُونُ بِنْتُ بَخْدَلٍ: [الوافر]

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(١)</sup>  
وتقدير الكلام: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما «أو» فتتصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنى «إلا أن»؛ كما قال تعالى:  
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ أي: «إلا أن يتوب  
عليهم». ويكون منه: لألزمك أو تعطيني حقّي؛ ومنه قول امرئ القيس:  
[الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا<sup>(٢)</sup>  
أي: «إلا أن نموت فنعذر».

وأما «حتّى» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:  
أحدهما: أن تقع بمعنى «إلى أن» ويكون الفعل الذي بعدها متصلاً، بما  
قبلها؛ كقولك: صم حتى تغرب الشمس. ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب  
الشمس؟ وتقدير الكلام: صم إلى أن تغرب الشمس.  
والثاني: أن تقع بمعنى «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عما قبلها؛  
كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ أي: كي يدخلك الجنة.

وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حتّى» تقع في الكلام  
على أربعة معانٍ: تكون حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف على ما  
بيّناه في بابي العطف والجر، وتكون ناصبةً للفعل المستقبل على ما أوضحناه في  
هذا الموضع، وتكون حرفاً من حروف الابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول  
الشاعر جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٣)</sup>

(١) لميسون بنت بحدل في خزنة الأدب ٥٠٣: ٨، والدرر ٩٠: ٤، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣: ١،  
وشرح التصريح ٢٤٤: ٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٦٥٣: ٢.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، وكتاب العين ٤٣٨: ٨، والأزهية ص ١٢٢، وشرح أبيات سيويه  
٥٩: ٢، وشرح المفضل ٢٢: ٧، والكتاب ٤٧: ٣.

(٣) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والجنى الداني ٥٥٢، والدرر ٣٢: ٤، وشرح شواهد  
المغني ٣٧٧: ١، وشرح المفضل ١٨: ٨، ومغني اللبيب ١٢٨: ١.

فماء دجلة: مبتدأ، و«أشكل» خبره. والأشكل: الذي يمازج بياضه حمرة؛ ومنه قولهم: عينٌ شكلة: للتي يمازج بياضها حمرة. وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى دجلة، جعلت ماءه أشكل؛ لامتزاج الدم به.

٣٢٩- وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِغْلِ أَلْفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ

٣٣٠- تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «الألف، والواو، والياء»، وتسمى - أيضاً - حروف المدّ واللّين. فمتى وجدتْها آخر الفعل المستقبل، نظرت؛ فإن كانت واوًا، أو ياءً؛ مثل: يدعو، أو يرمي؛ فتحتْها في النّصب؛ فقلت: لن يدعو، ولن يرمي، وإن كان آخره ألفًا، أقررتها على سكونها، ولم يكن لحرف النّصب تأثير فيها؛ لأنّ تحريك الألف، لا يمكن. فتقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو؛ والاعتبار باللفظ لا بالخطّ، فإنّ آخر هاتين اللفظتين ألف وإن كُتبتا بالياء. والله أعلم.

### فصل في الأمثلة الخمسة

٣٣١- وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرْفُ فِي نَصْبِهَا فَأَلْفُهُ وَلَا تَخَفُ

٣٣٢- وَهِيَ- لَقِيَتْ الْخَيْرَ- تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ فَأَغْرِفُ الْمَبَانِي

٣٣٣- وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ

٣٣٤- فَهَذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا الثُّنُونُ فِي نَصْبِهَا لِيُظْهَرَ السُّكُونُ

٣٣٥- تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ: لَنْ تَنْطَلِقَا وَفَرَقْدَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرِقَا

٣٣٦- وَجَاهِدُوا يَا قَوْمُ حَتَّى تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسَلَّمُوا

٣٣٧- وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِيَ يَا هِنْدُ بِالْوَضْلِ الَّذِي يَرَوِي الصَّدْيِ

اعلم أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات التّون، ونصبها وجزمها بحذف التّون منها؛ وهي قولك للاثنتين المخاطبتين: تَفْعَلَانِ، والاثنتين الغائبتين: يَفْعَلَانِ، وللجماعة المخاطبتين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائبتين: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، أو حرف جازم؛ حذف الثّون منها؛ كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجوا، ولن يخرجوا، ولن تخرجي يا هند؛ وفي القرآن: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

## باب الجواز

- ٣٣٨- وَتَجْزِمُ الْفِعْلَ بِ«لَمْ» فِي النَّفْيِ وَ«الْأَمْرُ» فِي الْأَمْرِ وَ«الْأَمْرُ» فِي النَّهْيِ  
 ٣٣٩- وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ- أَيْضاً- «لَمَّا» وَمَنْ يَرْذُ فِيهَا يَقُولُ: «أَلَمَّا»  
 ٣٤٠- تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلَ  
 ٣٤١- وَخَالِدٌ لَمَّا يَرْذُ مَعَ مَنْ وَرَدَ  
 ٣٤٢- فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَعْمَالِ جَلِوَتْهَا مَنَظُومَةُ اللَّكَلِيِّ

اعلم أن حروف الجزم خمسة أصلية؛ وهي: «لم»، ولما إذا كانت بمعنى لم، ولام الأمر، ولا في النفي، وإن في المجازاة. وتتفرع على «إن» تسعة ألفاظ أخر، وسنشرح كل لفظة منها.

أما «لم»، فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: «قد فعل»، فتقول أنت: لم تفعل.

وأما «لَمَّا»، فهي لنفي فعل من قال: «لقد فعل»، فتقول أنت: لما يفعل؛ وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكن آخر الفعل السليم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى «الماضي». ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس. ولفظة «أمس» لا تتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول «لم» و«لَمَّا» على الفعل المستقبل؛ لما ساغ هذا الكلام؛ لأنه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل الهمزة على «لم» و«لَمَّا» فيصير في الكلام معنى التقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَنْتَهِ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الأنشراح: ١]، وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك؟ وعلى اختلاف المعاني؛ فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف «الفاء أو الواو»؛ كقولك: أَوَلَمْ تخرج؟ أَفَلَمْ ينظر؟

ثم اعلم أن «لَمَّا» خاصة قد تقع اسماً ظرفياً بمعنى «حين»؛ وذلك إذا وليها فعل ماضٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧].



وأما «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللام الكسر، فإن دخل عليها «الواو، أو الفاء، أو ثَمَّ»، جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلا أن الأفصح، أن تسكن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثَمَّ»، وعلى هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعَ فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: ١٥] وقراءته: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكن اللام مع «الواو والفاء»، وكسرها مع «ثَمَّ». والعلة في ذلك، أن «ثَمَّ» كلمة قائمة بذاتها؛ فلهذا، لم تغير حركة اللام. و«الواو والفاء» حرفان، لا يستقلان بنفسهما، فلما دخلا على «اللام» امتزجا بها، كما أن «الواو والفاء» إذا دخلا على «هو وهي» سكنت «الهاء»؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿فِيهِ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت «ثَمَّ» عليهما؛ أقرأ على حركتهما؛ كقولك: ثَمَّ هِيَ، وَثَمَّ هُوَ.

وأما «لا» فإذا جاءت بمعنى «النهي»، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وأما «إن» الشرطية؛ فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين؛ جزمتهما؛ كقولك: إن تخرج أخرج؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحه؛ بل تنقل معناه من الماضي إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل، ولا تغير الماضي؛ كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. والأحسن: أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء. فإن اختلفا، فالأحسن: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنه فعل مجازاة؛ والمجازاة؛ كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثلناه.

والثاني: بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم؛ رفعته على الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً؛ كان مرفوعاً أيضاً على أصله. فالاسم؛ كقولك: إن خرج الأمير، فالعسكر خارج. والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ لأن «مَنْ» من أخوات «إن» الشرطية، وعملها كعملها.

وَالثَّالِثُ: الَّذِي يُجَابُ بِهِ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةُ «إِذَا»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تُصِبْهُمْ سَيْتَهُ يَمَّا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وَأَمَّا «مَنْ» فَمِنْ أَخَوَاتِ «إِنْ» الْمُتَفَرِّعَةِ عَنْهَا، وَسَيَأْتِي شَرْحُهَا فِي مَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٤٣- وَإِنْ تَلَاَهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكُسْرِ وَالسَّلَامِ

٣٤٤- تَقُولُ: لَا تَنْتَهَرِ الْمِسْكِينَ وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى التَّقَى سَاكِنَانِ؛ كُسِرَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا. وَإِنَّمَا اخْتِيرَ لَهُ حَرَكَةُ الْكُسْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَوْجِدُ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَجَعَلَ الْكُسْرَ عِلَامَةً، تُوْذِنُ بِالتَّقَاةِ السَّاكِنِينَ. وَالْكَسْرُ يَكُونُ إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ فِي الْمَجْزُومِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]؛ وَكَانَ الْأَصْلُ تَسْكِينُ الثُّنُونِ بِالْجَزْمِ؛ كَمَا سَكَنْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُّوا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وَلَكِنْ لَمَّا التَقَتِ الثُّنُونُ - وَهِيَ سَاكِنَةٌ - بِلَامِ الَّذِينَ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ؛ كُسِرَتْ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ سَاكِنِينَ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ أَلْفٌ وَصَلٌ، تَسْقُطُ عِنْدَ إِدْرَاجِ الْكَلَامِ. وَإِنَّمَا اجْتَلِبْتَ، وَأَدْخِلْتَ عَلَى اللَّامِ؛ لِيَتِمَّ افْتِتَاحُ النُّطْقِ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ سَاكِنَةً، وَلَا يُمْكِنُ افْتِتَاحُ النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ. وَكَذَلِكَ، إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ، وَالْفِعْلُ فِعْلٌ أَمْرٌ؛ كُسِرَ آخِرُ الْفِعْلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢] وَكَذَلِكَ، إِنْ كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السَّكُونِ؛ مِثْلُ: «كَمْ» وَ«مَنْ»؛ كَقَوْلِكَ: كَمْ الْمَالُ؟ وَمَنْ الرَّحْلُ؟ وَكَذَلِكَ، تَقُولُ: سَمِعْتُ عَنِ الْمَحْدُثِ أَخْبَاراً صَحِيحَةً؛ وَلَمْ يَشُدَّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فَتَحَ الثُّنُونُ مِنْ لَفْظَةِ «مِنْ» عِنْدَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ؛ كَقَوْلِكَ: سَمِعْتُ مِنَ الْمَحْدُثِ أَخْبَاراً. وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ؛ لِكُسْرِ الْمِيمِ فَكْرَهُوا أَنْ تَتَوَالَى كَسْرَتَانِ فِي كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

٣٤٥- وَإِنْ تَرَى الْمُغْتَلَّ فِيهَا رَدَفًا أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسِنَّهُ الْحَذَفَا

٣٤٦- تَقُولُ: لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِأَعْلَمَ وَلَا تَخْسُ الطَّلَا

٣٤٧- وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوِ الْمُئِي وَلَا تَبِغْ إِلَّا بِتَقْدِ فِي مَنِي

إِذَا كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ أَحَدَ حُرُوفِ الْاعْتِلَالِ؛ إِمَّا «أَلْفٌ»؛ مِثْلُ: يَخْسِي، وَيَرْضَى، وَإِمَّا «وَاوٌ»؛ مِثْلُ: يَغْزُو وَيَدْعُو، وَإِمَّا «يَاءٌ»؛ مِثْلُ: يَقْضِي، وَيَرْمِي. وَدَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ حَرْفُ جَازِمٍ؛ حُذِفَ حَرْفُ الْاعْتِلَالِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْجَازِمِ، أَنْ تَسْكُنَ الْمُتَحَرِّكُ، فَإِذَا صَادَفَ حَرْفاً سَاكِناً حَذَفَهُ؛ لِيُؤَثِّرَ دَخُولُهُ عَلَى

الفعل، ويتبيّن عمله؛ فعلى هذا تقول: لم يخشَ زيدٌ، ولم يغزُ عمرو، ولم يرمِ بشرٌ. وكذلك، إن كان حرف الاعتلال ردفاً؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع. فإذا أُدْخِلَ الجازم عليه، حذفه.

وإنما وجب حذفه؛ لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعده؛ فلما التقى الساكنان، وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع الساكنين. فعلى هذا تقول: لم يخف، ولم يقل، ولم يبع. فاعرف ذلك.

### ٣٤٨- وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَانْفَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

قد ذكرنا أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال؛ رَفَعُهَا بِإِثْبَاتِ الثُّونِ فِيهَا؛ وَنَصَبُهَا وَجَزَمُهَا بِحَذْفِ الثُّونِ مِنْهَا؛ وَهِيَ: «تَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ يَا إِمْرَأَةً». ومثل حكم النَّصْبِ حكم الجزم؛ نحو قولك: لم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولا تذهبي يا امرأة؛ فيستوي حكم النَّصْبِ والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة؛ كما استوى حكم الجرِّ والنَّصْبِ في المثنى والمجموع بالواو والتون، والمجموع بالألف والتاء، وفيما لا ينصرف من الأسماء.

## باب الشَّرط والجزاء

- |   |  |
|---|--|
| ٣٤٩- هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ        | تَجَزِمُ فَعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ     |
| ٣٥٠- وَتَلَوْهَا «أَيُّ» وَ«مَنْ» وَ«مَهْمَا»       | وَ«حَيْثُمَا» أَيْضاً وَ«مَا» وَ«إِذَا»  |
| ٣٥١- وَ«أَيْنَ» مِنْهُنَّ وَ«أَنَّى» وَ«مَتَى»      | فَاخْفِظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ بِأَفْتَى |
| ٣٥٢- وَزَادَ قَوْماً «مَا» فَقَالُوا: «إِنَّمَا»    | وَ«أَيْنَمَا» كَمَا تَلَوْا «أَيُّمَا»   |
| ٣٥٣- تَقُولُ: إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدًا       | وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُثَلِّقْ سَعْدًا   |
| ٣٥٤- وَمَنْ يَرْزُقْ أَرْزُهُ بِاتِّفَاقٍ           | وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي       |
| ٣٥٥- فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ                | جَلَوْتُهَا مِنْظُومَةً اللَّالِي        |
| ٣٥٦- فَاخْفِظْ- وَقَبِيتِ السَّهْوُ- مَا أَمْلَيْتِ | وَقَسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتِ |

قد ذكرنا أنَّ لـ «إِنْ» الشرطيّة تسع أخوات؛ وهي: «مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَمَهْمَا»، وهذه الأسماء صريحة؛ و«مَتَى، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا»، وهذه ظروف؛ و«إِذَا»، وهي حرف. فهذه الألفاظ التسعة، تعمل عمل «إِنْ» الشرطيّة؛ فإذا

أَدْخَلْتَ عَلَى فِعْلَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ جَزَمْتَهُمَا؛ كَقَوْلِكَ: مَنْ تَرَزَّزَ أَزْزَهُ، وَمَهُمَا تَفَعَّلَ أَفْعَلَ. وَلَفْظَتَانِ مِنْهَا، لَا يَعْمَلَانِ إِلَّا مَعَ اتِّصَالِ «مَا» بِهِمَا؛ وَهَمَا؛ «إِذْمَا، وَحَيْثُمَا»؛ وَأَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ تَعْمَلُ مَعَ اتِّصَالِ «مَا» بِهَا، وَمَعَ حَذْفِهَا؛ وَهِيَ: «مَتَى، وَأَيَّ، وَأَيْنَ، وَإِنْ»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّهَا مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]. وَإِذَا دَخَلَتْ «مَا» عَلَى «إِنْ» أَذْغَمَتْ «الثَّوْنَ» فِي «الميم»، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ فِعْلَ أَمْرٍ؛ كَمَا مِثْلَنَاهُ فِي الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ. وَتَقُولُ: مَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَتَى مَا تَخْرُجُ أَخْرُجَ.

وَقَدْ تَدَخَّلَ «لَا» عَلَى «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ؛ فَتَدْغِمُ «الثَّوْنَ» فِي اللَّامِ، وَتَجْزِمُ الْفَعْلَيْنِ، وَذَلِكَ؛ كَقَوْلِكَ: إِلَّا تَخْرُجُ أَخْرُجَ.

وَقَدْ يَحْذِفُ حَرْفَ الشَّرْطِ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَجْزِمُ الْفَعْلَيْنِ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَيَكُونُ حَرْفُ الشَّرْطِ مَقْدَرًا فِيهِ؛ كَقَوْلِكَ فِي الْأَمْرِ: زُرْنِي أَكْرِمَكَ، فَتَجْزِمُ الْفَعْلَيْنِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ تَزُرْنِي أَكْرِمَكَ، وَكَقَوْلِكَ فِي النَّهْيِ: لَا تَقُمْ أَغْضَبَ عَلَيْكَ، فَيَجْزِمُ الْفَعْلَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ تَقُمْ أَغْضَبَ عَلَيْكَ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

## باب البناء

٣٥٧- ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعَرَّبُ: ما يتغيَّرُ آخره؛ لاختلاف العوامل فيه؛ الدَّاخِلَةُ عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغيَّرُ آخره مع اختلاف العوامل الدَّاخِلَةُ عليه، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه، وتَبَايُنِ مواطنه. والبناء يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف؛ على ما بُيِّنَتْهُ تِلْوَ هَذَا الشَّرْحِ.

٣٥٨- فَسَكَّنُوا «مَنْ» إِذْ بَنَوْهَا «وَأَجَلَ» وَ«مُذًا» وَ«لَكِنْ» وَ«نَعَمْ» وَ«كَمْ» وَ«هَلْ»

اعلم أن الأصل في بناء ما بني أن يكون على السكون؛ لأنَّ المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب على ذلك، أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة. والبناء: يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالأسماء؛ كقولك: «مَنْ، وَكَمْ» والأفعال؛ كفعل الأمر؛ نحو: «قم، واقعد»، والحروف؛ نحو: «هَلْ، بَلْ، وَتَعَمْ، وَأَجَلْ بمعنى نعم، ومُذْ، وَعَنْ» فاعرف ذلك.

٣٥٩- وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ  
٣٦٠- وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَأَخْفَظْهَا عِدَاكَ اللَّحْنُ

قد ذكرنا أنَّ أصل البناء، أن يكون على السكون، إلاَّ أنهم قد بنوه على الحركات الثلاث: الضَّم، والفتح، والكسر.

فأما الضَّم: فإنه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البتَّة. ووقع في حرف واحد، وهو «منذُ»؛ على قول مَنْ جعلها حرفاً.

فأما وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «نَحْنُ» على الضَّم؛ وإنَّما خُصَّت بالضَّم؛ لأنها كناية عن الجمع، و«الواو» تختص بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فجعلوا حركة «نَحْنُ» التي يكتنئ بها عن الجمع «ضَمَّةً»؛ لتفرعها عن «الواو».

وبنوا «حَيْثُ» في أفصح اللُّغات على «الضَّم». وبنوا «قَطُّ» على الضَّم؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبدأ» في المستقبل؛ لأنَّه يقال: ما كلَّمته قط، ولا أكلمه أبدأ، ولا يجوز أن يقال: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تُولِّع بها. وقد بنوا «قَبْلُ» و«بعدُ» في الغاية، على الضَّم؛ كقولهم في أوائل الخُطْب: أمَّا بعدُ؛ وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعةً على الإضافة إلى ما بعدها؛ ليتِم الكلام، فيقال: أمَّا بعد حمد الله، والصَّلَاة على نبيِّه، فقد كان كذا وكذا؛ فاقْتِطَعَتْ «بَعْدُ» من الإضافة، وجُعِلَتْ غايةً بمعنى آخر الكلام. ولَمَّا اقْتِطَعَتْ عن الإضافة؛ ألْتَمَسَ بها يَتِمُّ الكلام، صارت كأنَّها بعض الكلمة، وبعض الكلمة، لا يكون إلا مَبْنِيًّا؛ فإن قيل: «قَبْلُ» بنيت على الضَّم دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلَّان فيها عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتكَ قبل زيد، وبعد عمرو؛ وكقوله تعالى في الكسر: ﴿قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ نَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

فلَمَّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ«قبل، وبعد»؛ وجب بناؤهما في بعض المواطن ببناء على الحركة التي لم تكن لهما قطَّ حركة إعراب؛ وهي:

الضَّم. وكذلك تقول: نزل من علٍّ، وضربته من قَدَامٍ، ولحقته من وراءٍ، فتَضَمَّ أواخر «علٍّ، وقَدَامٍ، ووراءٍ»؛ لأنَّ الأصل، كان فيها الإضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من علِّ الدَّارِ، وضربته من قدام العسكر، وجثته من ورائه، فلمَّا حذف المضاف إليه، جعلت هذه الألفاظ غايةً، وبنيت على الضَّم؛ ومنه قول الشاعر التَّمِيمِي: [الكامل]

لَنْ إِلَهَ مَسَاوِرَ بَنٍ تَعْلِيَّةٍ      لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ<sup>(١)</sup>

٣٦١- وَالْفَتْحُ فِي «أَيْنَ» وَ«إِيَّانَ» وَفِي «كَيْفَ» وَ«شَتَّانَ» وَ«رُبَّ» فَأَعْرِفْ

٣٦٢- وَقَدْ بَنَوْنَا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ      بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

قد ذكرنا حكم المبنِّي على الضَّم، فأما المبنِّي على الفتح، فقد يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فأما الأسماء؛ فنحو: «إِيَّانَ، وَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَشَتَّانَ». وإنما بُنِيَ على الفتح؛ لأنَّ ما قبل آخرها ساكن؛ والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخفِّ الحركات، وممَّا يُبْنَى من الأسماء على الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد؛ وهي ما بين «أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ»، فيفتح آخرها كيفما لُفِظ بهما؛ كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحدَ عَشَرَ رجلاً، ومررت بأحدَ عَشَرَ رجلاً؛ وكان الأصل في هذا العدد، أَنْ يُغَطَّفَ الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أَحَدٌ وَعَشَرٌ؛ فلمَّا حُذِفَ حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد؛ أوجب تركيبهما البناء؛ ليؤدَّن بحذف حرف العطف، واختير في بنائهما الفتحة؛ لأنَّها أخفُّ الحركات. وكذلك تقول: هو بَيْنَ بَيْنٍ؛ أي: بين الجيِّد والرَّذِيءِ، ولقيته صباحَ مساءً؛ إذا أردت به أنَّك لقيته صباحاً ومساءً. فلمَّا حُذِفَ واو العطف؛ رُكِبَ الاسمان، ويُنياعلى الفتح؛ كما فُعِلَ بـ«أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ» فإن أضفته، قلت: أجيئك صباحَ مساءً؛ فأصله على هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصُّباح وحده.

(١) لرجل من بني تميم في الدرر ٣: ١١٤، وشرح التصريح ٢: ٥١، والمقاصد النحوية ٣: ٤٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣: ١٦٠، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وشرح الأشموني ٢: ٣٢٢، وجمع الهوامع ١: ٢١٠.

والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التانيث؛ نحو: «قَامَ، وَأَكْرَمَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ»، قَلَّتْ حروف الكلمة، أو كثرت. وكذلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه الثون الثقيلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]؛ وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُدْهِنُ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

وأما البناء في الحروف على الفتح؛ فنحو: «رُبُّ» و«إِنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فَائِهَا» و«وَاوَهَا» فاعرف ذلك.

٣٦٣- «أَمْسٍ» مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ صُغِرَ صَارَ مُغْرِباً عِنْدَ الْفِطْنِ  
٣٦٤- «وَجَيْرٍ» أَيْ حَقّاً وَهُؤْلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ

وأما حكم المبني على الكسر، فيقع في الأسماء وفي الحروف، ولا يدخل الأفعال، إذ لا مدخل للكسر فيها، إلا أن يعرض؛ كقوله تعالى: ﴿فَرُّ أَيْلٍ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [المزمل: ٢]؛ فالكسر الموجود في هذا الفعل، وإن كان أصله مبنياً على السكون؛ لالتقاء الساكنين. والأسماء؛ كقولك: «أَمْسٍ»، وهو مبني على الكسر في قول الجمهور، إلا أن يُصغر، أو يُضاف؛ فيُعْرَب، أو يُعْرَف، أو يُنْكَر. وقد بناه بعض العرب على الفتح.

وأنشد: [الرَّجَز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَذْأَمْسَا عَجَازاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا<sup>(١)</sup>  
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا<sup>(٢)</sup>

و«جَيْرٍ» بمعنى: حَقّاً؛ وقيل، بمعنى: نَعَم. وقد تستعمل في اليمين، وهو مبني على الكسر؛ وعلّة بنائه على حركة، أن قبل آخره حرفاً ساكناً، وكسر لالتقاء الساكنين. و«هُؤْلَاءِ» فيه معنى التنبيه والإشارة، وحُرْكَ بالكسر؛ كما قيل في «جَيْرٍ» وهؤْلَاءِ الحروف مثل باء الجر مطلقاً، ولامه أيضاً مع المُظْهَر والمُضْمَر؛ نحو: بَزِيدٍ، وَبِكَ، وَلِزِيدٍ. فاعرف ذلك.

(١) لغيلان بن حريث الربيعي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨، والكتاب ٣: ٤٤٥، والتنبيه والإيضاح ٢: ٢٥٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢: ٦٢، والدرر ٦: ٢٤٣.

(٢) بلا نسبة في اللسان (أمس، همس) وتهذيب اللغة ٦: ١٤٣، وتاج العروس (همس)، وجمهرة اللغة ٨٤١.

٣٦٥- وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالٍ مِثْلَ مَا قَالُوا: حَدَامٌ وَقَطَامٌ فِي الدُّمَى  
اعلم أنَّ المعدول عن «افعل»، إلى «فَعَالٍ» مبني على الكسر، وهو يأتي على  
أربعة يضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَالٍ، بمعنى: انزل، وَتَرَكَ، بمعنى: اترك،  
وَدَرَكَ، بمعنى: أذكر. قال الشاعر زهير: [الكامل]

وَلَنِنِغَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر: [الرجز]

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا؟<sup>(٢)</sup>  
والثاني: لا يستعمل إلا في النداء: كقولك: يَا خَبَاثُ، يَا لَكَاع، يَا فَجَارَ.

والثالث: اسم المصدر؛ نحو: «فَجَارٍ، وَيَسَارٍ»؛ قال الشاعر: [الطويل]  
فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلْنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ: أَعَامَا وَقَابِلُهُ<sup>(٣)</sup>

والرابع: من أسماء النساء، ما عدل عن فاعله؛ نحو: «حَدَامٌ، وَقَطَامٌ،  
وَرَقَاشٍ، وَغَلَابٍ»، وكان الأصل: «حَاذِمَةٌ، وَقَاطِمَةٌ، وَرَاقِشَةٌ، وَغَالِبَةٌ» وأكثر  
العرب تبني هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشاعر: [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ<sup>(٤)</sup>  
وقد أجراها بعضهم مجرى المعربات؛ فضمها في الرفع، وفتحها في النصب  
والجز.

٣٦٦- وَقَدْ بُنِيَ «يَفْعَلُنَ» فِي الْأَفْعَالِ فَمَالَهُ مُفَيْرٌ بِحَالِ

(١) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، وإصلاح المنطق ٣٣٦، والإنصاف ٥٣٥:٢، وشرح أبيات  
سيبويه ٢٣١:٢، والكتاب ٢٧١:٣.

(٢) لطفي بن يزيد الحارثي في اللسان (ترك)، وخزانة الأدب ١٦٠:٥، وشرح أبيات سيبويه  
٣٠٧:٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٣٧، والكتاب ٢٤١:١، وشرح المفصل ٥٠:٤.

(٣) لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧، وشرح أبيات سيبويه ٣١٧:٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب  
٣٢٧:٦، والدرر ٩٦:١، والكتاب ٢٧٤:٣، وشرح المفصل ٥٥:٤.

(٤) للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢٥:٢، وشرح شواهد المغني ٥٩٦:٢، والمقاصد  
النحوية ٣٧٠:٤، وله أو لوشيم بن طارق في اللسان (نصت)، وبلا نسبة في أوضح المسالك  
١٣١:٤، والخصائص ١٧٨:٢.



٣٦٧- تَقُولُ مِنْهُ التَّوَقُّ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلْحَاقِ بِالنَّعَمِ

إذا جمعت المؤنث في الفعل؛ ألحقت بآخره التَّوَنَ الخفيفة، فقلت: الهندات يَقْمَنَ، وَلَنْ يَقْمَنَ، وَلَمْ يَقْمَنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن التَّوَنَ؛ وليست هذه التَّوَنَ، كالتَّوَنَ التي بعد «الياء» في «تَذْهَبِينَ»، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النَّصْبِ والجزم، وإنما هي كالياء في «تَذْهَبِينَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي، أسكنت آخره؛ كقولك: النَّسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجب بناءه، بعد أن كان معرباً، وصار على حدِّ واحد في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه - أيضاً - على الوقف؛ لاتصال هذه التَّوَنَ بها؛ كما تفعل ذلك في الفعل الماضي، في قولك: فَعَلْتُ وفَعَلْتَ وفَعَلْتِ وَحَسَبُ. وكذلك إذا كان آخر الفعل معطلاً؛ بقي على حالته؛ كقولك: «النَّسوة يَغْفُونَ، وَيَزِمِينَ، وَلَنْ يَغْفُونَ وَلَمْ يَزِمِينَ». وفي القرآن: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. فاعرف ذلك، وقس عليه.

٣٦٨- فَهَذِهِ امْتِلَاءٌ لِمَا بُنِيَ جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ

٣٦٩- وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ

حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركة، أو سكون، وأن لا يتغير حاله مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

فأما الأعداد؛ فإنك إن عطفت بعضها على بعض، أعربتھا؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتھا؛ كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وإن ذكرتها مرسلّة بغير حرف عطف، بنيتها؛ فقلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. وهكذا حروف الهجاء؛ إن أجريتها مُجْرَى الاسم أعربتھا؛ كقولك: كتبت صاداً مستوية، وسيناً مخففة، وإن سرّدتھا بغير حرف عطف بنيتها - أيضاً - على الوقف، وعلى هذا، قُرِءَ: ﴿كَهَيَّصَ ۝١﴾ [مريم: ١]، فأما مَنْ قرأ «صَادٍ» بكسر الدال؛ فإنه أراد به الأمر من «المصاداة»؛ وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ۝١﴾ [آل عمران: ١ - ٢]، فإنما فُتحت لأجل التقاء الساكنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تلها «الألف واللام»؛ لكانت ساكنة، كما سكنت في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ۝١﴾ [البقرة: ١ - ٢]، وفي ﴿وَالْمَصَّ ۝١﴾ [الأعراف: ١]،

وكان القياس، أن تكسر الميم، على ما يوجهه التقاء الساكنين، إلا أنهم كرهوا الكسر، لئلا يجتمع في كلمة كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر؛ فتثقل الكلمة، فلاجل ذلك، عدلوا إلى الفتحة؛ التي هي أخف الحركات. فاعرف ذلك، وقس عليه.

- |   |  |
|---|--|
| ٣٧٠- وَقَدْ تَقَضَّتْ (مُلْحَةً الْإِغْرَابِ)   | مُودَعَةً بَدَائِعِ الْإِغْرَابِ         |
| ٣٧١- فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ | وَحَسَنَ الظَّنِّ بِهَا وَأَحْسِنِ       |
| ٣٧٢- وَإِنْ تَجِدَ عَيْباً فَسُدِّ الْحَلَلَا   | فَجَلِّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا    |
| ٣٧٣- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى      | فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى |
| ٣٧٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ   | عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفَى مُحَمَّدٍ  |
| ٣٧٥- وَإِلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْأَطْهَارِ        | الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ     |
| ٣٧٦- ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِثْرَتِهِ       | وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهِ         |

تم الكتاب

## الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة
- ٣ - فهرس الأقوال المشهورة
- ٤ - فهرس القوافي
- ٥ - فهرس الأعلام
- ٦ - فهرس المحتويات



# ١ - فهرس الآيات

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الفاتحة	
٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾﴾	١٠٥
٧	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	١٠٥
	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧٥
	سورة البقرة	
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	١٤١
٢	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾	١٤١
١٩	﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَآذِنِهِمْ مِنْ الصَّوْعِ حَذَرِ الْمَوْتِ﴾	٦٣
٢٤	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	١٣١
٦٥	﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾	٩
١٢٩	﴿رُسُلًا﴾	١٠٥
١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	٨٧ ، ٧٩
١٧٧	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾	٨٥
١٩٦	﴿فَفِذِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ مَدَقَّةٌ أَوْ سُكَّةٌ﴾	١٠٩
١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمُهُ اللَّهُ﴾	٨٧
٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾	١٨
٢١١	﴿سَلِّ بِحَقِّ إِسْرَائِيلَ﴾	١٧
٢١٧	﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ النَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	١٠٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢١٩	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾	١٨
٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾	٤٨
٢٢٩	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	١٢٧
٢٣٧	﴿إِلَّا أَنْ يَتَّقُوا﴾	١٤١
٢٤٨	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾	٨٣
٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	١٠٥
٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذُكُمْ سُنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾	٧٦
٢٥٦	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	٧٦
	﴿فِي الدِّينِ﴾	٧٦
٢٧٥	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى﴾	٥٤
٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْفَرٍ فَمِظْرَةٌ إِنْ مَيَّسَرْتُ﴾	٨٥

## سورة آل عمران

١	﴿الْتَّ ١﴾	١٤١
٢	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٤١
٧	﴿وَمَا يَسْأَلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾	٨٧
١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾	١٣٠
١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	٣٣
١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾	٨٧

## سورة النساء

٢٤	﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	٨١
٦١	﴿يَصْطَدُونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾	٦٠
٦٦	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	٧٣
٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٧٢
٨٦	﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مَّهَا﴾	١١٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٥	﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾	٥٧
١١٧	﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا﴾	١١
١٧١	﴿إِنَّا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾	٨٤
١٧٦	﴿إِنْ أَمَرْنَا هَلَكَ﴾	١٨

## سورة المائدة

٦	﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾	٤٢
١٢	﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾	١٢٥
٢٧	﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾	١٨
٧١	﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِئْتَةً﴾	١٢٧
٩٥	﴿مَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾	٤٥ ، ٦٠
		١٠٦
	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾	١٣٣
١٠١	﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾	١١٣
١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾	٨١
١١٥	﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَرْسَلُهَا عَلَيْكُمْ﴾	٨٣

## سورة الأنعام

٣	﴿وَقَوَّ اللَّهُ﴾	١٣٣
٥٢	﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾	
	﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥٢)	١٢٩
٩٠	﴿فَيَهْدِيهِمْ أَفْتَدَةً﴾	١٩

## سورة الأعراف

١	﴿الْمَصِّ﴾ (١)	١٤١
---	----------------	-----

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٢	﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	٧٦
١٢٩	﴿قَالُوا أَوَإِنَّمَا نَأْتِيَنَا وَنِمْ بَعْدَ مَا جِئْتُنَا﴾	١٣٧
١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	٨٦
	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾	١١٠

## سورة الأنفال

٣٣	﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾	١٢٨
٤٢	﴿وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ﴾	٧١
٤٥	﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	٦١
٥٨	﴿وَأِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قُوَّةٍ خِيفَةٍ﴾	١٣٩
	﴿وَأِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قُوَّةٍ خِيفَةٍ قَائِلُذِ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾	١٣٦
٦٠	﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾	٥٩

## سورة التوبة

٣	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	١١٠
٢٥	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَرْهَتْكُمْ﴾	١١٧
٣٦	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	١٢٥
٤٠	﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾	٧٦

## سورة يونس

٥٧	﴿قَدْ جَاءَ نَكْمٌ مُوَاعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	٥٤
----	--	----

## سورة هود

٦٧	﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾	٥٥
٧٢	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْعًا﴾	٦٦
٧٧	﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾	١٣٢



رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

٨٣	﴿وَمَا هِيَ مِنَ الْغَالِيِينَ بَعِيدٌ﴾	٨٨
٩٤	﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾	٥٥

## سورة يوسف

٤	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٣٢
	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	٦٧
١٨	﴿فَصَبِرْ جَوَدًا﴾	٥٠
٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	٩٢
٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٨٧
٤٣	﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّهْدَا تَعْبُرُونَ﴾	٥٧
٥١	﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾	١٨ ، ١٦
٧١	﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾	٨٧
٧٨	﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾	٨٣
٨٥	﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾	٤٤
٩٩	﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَائِينَ﴾	١١٨

## سورة الرعد

٦	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	٨٣
---	--	----

## سورة إبراهيم

٢٥	﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾	٧٢
٣١	﴿لَا يَبَّعْ فِيهِ وَلَا خِلَالُ﴾	٧٨
٥٠	﴿وَتَقَشَّى وَجُوهَهُمُ النَّارُ﴾	٥٧

## سورة الحجر

٢	﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٨٧ ، ٤٣
---	---------------------------------------	---------

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾	٢٠
٩١	﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْفُرْقَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾	٣٢
٩٢	﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾	٤٥-٤٤
سورة النحل		
٩٦	﴿مَا عِنْدَكَ يَفْعَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	٨٦
سورة الإسراء		
١١٠	﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾	١٣٦
سورة الكهف		
٢٦	﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾	٧٩
٣٣	﴿كَلِمَاتُ الْفِتْنَةِ ءَأَنْتَ أَكْلُهَا﴾	١٠٥
٥٠	﴿يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	٦٨
١١٠	﴿وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾	١٣٣
	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾	٨٧
سورة مريم		
١	﴿كَهَيِّصَ ﴿١﴾﴾	١٤١
٤	﴿وَأَشْتَمَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾	٦٩
٢٩	﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْتِدِ صَبِيًّا﴾	٨٦
٩٠	﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾	٢٠
سورة طه		
٤٤	﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَمَلَكٌ يَتَذَكَّرُ﴾	٦٠
٦٣	﴿إِن هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٣٣
٧٢	﴿فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾	١٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	١٢٧
سورة الأنبياء		
٥٧	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	٤٤
سورة الحج		
١٥	﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَنَّ﴾	١٣٣
	﴿هَلْ يَذْهَبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾	١٣٩
٢٩	﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	١٣٣
٣٠	﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٤٠
٣٥	﴿وَالْمَيْمَنِي الصَّلَاةِ﴾	٤٦
٤٥	﴿وَيَنْزِلُ مُعْطَلَةً﴾	٢٧
	﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	١٣٣
سورة المؤمنون		
٩٩	﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾	٢٠
سورة النور		
١	﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾	٥٢
٤	﴿فَلْيَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	٦١-٦٠
٤٣	﴿يَكَادُ سَنَآ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	٤٢
سورة الفرقان		
٥٩	﴿فَسَتَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾	١٧
٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾	١٠٥
٦٩	﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	١٠٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

## سورة الشعراء

٢١	﴿فَقَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفَظْتُ﴾	٥٣
٩٩	﴿وَمَا أَصْلَنَا إِلَّا الْمَجْرُونَ﴾	٧٣
١١١	﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾	٣٣

## سورة النمل

١٨	﴿ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِئَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾	٣٢
٨٨	﴿وَهِيَ تَمْرُ مَرَّ السَّحَابِ﴾	٦١
	﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدَلِيِّ أَنْفَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٨١

## سورة القصص

٢٣	﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾	١٣٢
٧٦	﴿وَمَا آتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾	٨٣
٧٧	﴿وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	١٧
٧٩	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	٦٦
٨٠	﴿وَيَلْعَبْكُمْ نَوَافِلُ اللَّهِ خَيْرٌ﴾	٦١

## سورة العنكبوت

١٤	﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	٧٢
٥٦	﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾	٩٠

## سورة الروم

٤	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	١٣٧
٣٦	﴿وَلَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾	١٣٤
٤٧	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

## سورة الأحزاب

٦	﴿وَأَرْسِلْهُمْ أَتْمَتْنَاهُمْ﴾	٤٨
١٨	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْرُوفِينَ مِنْكُمْ﴾	٩
٥٦	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	٨٣

## سورة سبأ

١٠	﴿يَجِبَالٌ أَوِيٍّ مَعَهُمُ وَالطَّيْرُ﴾	٨٩
----	--	----

## سورة فاطر

١	﴿أَوَلَيْكَ أَجِنَّةٌ مِثْلُ وَثْقَىٰ وَرَنِيعٍ﴾	١١٣
---	--	-----

## سورة يس

٣٩	﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾	٥٢
----	------------------------------------	----

## سورة الصافات

٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾	٧٧
١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنَاتِ آلِ فُلٍ أَنْ يَرْجِعَ﴾	١٠٩
١٧٤	﴿فَقَوْلَ عَنْهُمْ﴾	١٨

## سورة ص

٢٣	﴿لَمْ يَسْعَ وَنَسْعُونَ نَجَةً﴾	٦٧
٤٧	﴿وَلِيَهُمْ عِنْدَنَا لَكِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ﴾	٣٣
٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي﴾	٧٦

## سورة الزمر

١٦	﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾	٩٠
----	-------------------------	----

رقم الآية	الآية	الصفحة
٧١	﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا﴾	٨
٧٣	﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ طِبْتُ﴾	٤٨
سورة فضلت		
١١	﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِفِينَ﴾	٣٢
سورة الشورى		
١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	٤٢
٤٣	﴿وَلَكِنْ صَبْرٌ وَعَقْرٌ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزِيزِ الْأُمُورِ ﴿١٢﴾﴾	٥١
٥٢	﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	١٠٥
٥٣	﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾	١٠٥
سورة الزخرف		
٦٨	﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾	٩٠
سورة الدخان		
٤١	﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾	٣٠
سورة محمد		
٤	﴿فَإِنَّا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِتْنَةٌ﴾	١١٠، ٨٢
سورة الفتح		
٢٩	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾	٤٨
سورة الحجرات		
١٤	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآ مَنَّا﴾	٥٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
	<b>سورة ق</b>	
٢٣	﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عِثْدِ﴾	٦٦
	<b>سورة الطور</b>	
٤٣	﴿أَمْ لَمْ إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ﴾	٧٥
	<b>سورة القمر</b>	
٢٤	﴿أَنشُرْنَا مِنَّا وَحِدًا نَنبَعُ﴾	٥٢
٥٠	﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً كُلَّجِ بِالْبَصْرِ﴾	٨٨
	<b>سورة الرحمن</b>	
٧٢	﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي لِيَالٍ﴾	٢٩
	<b>سورة الواقعة</b>	
١	﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾	١٦
٧	﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾	٨٥
	<b>سورة الحشر</b>	
١٠	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾	٩٢
	<b>سورة الجمعة</b>	
٩	﴿إِذَا ثُودِيكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٤١
	<b>سورة الطلاق</b>	
٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾	٦٠

رقم الآية	الآية	الصفحة
٧	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	١٣٣
١٠	﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾	١٠٥
سورة الملِك		
٣٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾	٦٢
سورة القلم		
٦	﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾	٥
سورة الحاقة		
٧	﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَحْنِينَةٍ آيَاتٍ﴾	١٢٤
٢٨ ، ٢٩	﴿مَا أَفْقَىٰ عَلَىٰ مَالِهِ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَلَىٰ سُلْطَانِيَّةٍ ﴿٢٩﴾﴾	٩١
سورة المعارج		
٣٧	﴿عَزِينَ﴾	٣٢
سورة المزمل		
٢	﴿وَرِ الْيَلَّ إِلَّا قِيلًا ﴿٢﴾﴾	١٣٩ ، ١٣٤ ، ١٨
	﴿وَرِ الْيَلَّ﴾	١٩
١٢	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَحِمِيمًا ﴿١٢﴾﴾	٨٣
١٥ ، ١٦	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُحْيَىٰ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ رَسُولًا مِّن قَبْلِكَ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا وَهُمْ يُكَذِّبُونَ ﴿١٥﴾﴾	١٣
٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْجُوعٌ﴾	١٢٧
سورة المدثر		
٦	﴿وَلَا تَنْتَنُ تَسْتَكْبِرُ ﴿٦﴾﴾	٦٥
٤٩	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾	٦٦



رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

## سورة القيامة

- ٣١ ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا سَلَٰى﴾ ٧٦

## سورة الانفطار

- ٦ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ ٩٠

## سورة المطففين

- ١ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ ٤٨

## سورة الفجر

- ٦ ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ ٧  
٢٧ ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ ٩٠

## سورة الليل

- ١٤ ﴿فَأَنذَرْتُكَ نَارًا تَلْتَظَى﴾ ٥٤

## سورة الضحى

- ٩ ﴿فَإِنَّمَا الْيَمِيمَ فَلَا نَهَرَ﴾ ١١٠

## سورة الشرح

- ١ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ١٣٢

## سورة التين

- ٤ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ١١٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة العلق		
١٥	﴿لَسَفْهُمُ بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٠٥
١٦	﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾	١٠٥
سورة القدر		
٥	﴿مَلَكُهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝﴾	٤٠
سورة البينة		
١	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١٣٤ ، ١٨
سورة القارعة		
١٠	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ﴾	٩١
سورة العصر		
١	﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ﴾	٨٣ ، ٤٤
٢	﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ﴾	٨٣ ، ٤٤
سورة المسد		
٤	﴿وَأَمْرَاتُهُمْ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ۝﴾	١٠٦
سورة الإخلاص		
٣	﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُولَدْ﴾	١٣٢
٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	١٣٤

## ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

مَن استطاع منكم الباءة فليتزوّج، ومَن لم يستطع فعليه بالصّوم، فإنّه له	
وجاء	٨١
مَن توضّأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومَن اغتسل فوالغسل أفضل	٩
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل	٥٣

## ٣ - فهرس الأقوال المشهورة

والله ما هي بنعم الولد، نصرها عواء وبزها سرقة. «أحد العرب»	١٠
--	----



## ٤ - فهرس القوافي

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
قافية الهمزة				
كَانَ دنانيراً	لقاء	الطويل	محرز بن المكعب الضبي	١١٨
ليت شعري	عناء	الخفيف	أبو زيد الطائي	٩
قافية الباء				
لم تتلّع بفضل	بالعب	المنسرح	جرير؛ أو عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٤
فمض الطرف	ولا كلابا	الوافر	جرير	١٧
وحدثها كالرعد	جدبا	الكامل	الزاعي الثميري	٩١
حسّت نبات	وأبات العشا	الكامل	الزاعي الثميري	٩١
فأصاخ يرجو	هياربا	الكامل	الزاعي الثميري	٩١
وما له من مجد تلبد	ولا الضبا	الطويل	الأعشى	١٢١
فما سودتني	ولا أب	الطويل	عامر بن الطفيل	١٢٠
هذا لعمر كم	ولا أب	الكامل	هنيء بن أحمر الكناني؛ ومختلف في نسبه ٧٨	
لا بارك الله في	مُطلَب	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٩، ٢٨
وما لي إلا آل	الحق مشعب	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٧٤
فبيناه يشري	نجيب	الطويل	العجبر السلولي	١٢١
ألا ليت الشباب	المشيب	الوافر	أبو العتاهية	٨٤
فقلت لعبد الله	بن قارب	الطويل	سواد بن قارب الأزدي	٢٤
قافية التاء				
فإن الماء ماء أبي	وذو طويث	الوافر	سنان بن الفحل الطائي	٢٦

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
ريّما أوفيت	شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	١٢٣ ، ٤٣
قافية الحاء				
سأترك منزلي	فأستريحاً	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٢٢
أأنت من الغواية	بمتمزّاح	الوافر	إبراهيم بن هرمة	١٢٠
قافية الذال				
معاويّ قد ملكت	ولا الحديداً	الوافر	عبد الله بن الزبير	٨٦
كاللذ تزنى	فاصطيدا	الرجز	رجل من هذيل	١٢١
ألم يأتيك	بني زياد	الوافر	قيس بن زهير العبسي	١١٩
ولا أرى فاعلاً	من أحد	البسيط	النابعة الذبياني	٤١
بذيالك الوادي	من زهد	الطويل	مجهول	١٠٠
ولكن إذا	من شدة الوجد	الطويل	مجهول	١٠٠
فإنّ الذي حانت	يا أمّ خالد	الطويل	الأشهب بن رميلة	١٢٢
قافية الزاء				
تقضي البازي	كسر	الرجز	العجاج	٥٤
ألا أبلغ حاتماً	فراً	الوافر	مجهول	١١٨
فقلت له	فثعدرا	الطويل	امرؤ القيس	١٣٠
فلا أب وابناً	وتأزرا	الطويل	الفرزدق	٧٧
لقد ولد الأخطل	عاراً	الوافر	جرير	٥٤
وإنني حيثما	فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	١٢٠
وإذا الرجال	نواكس الأبصار	الكامل	الفرزدق	١٢٣
لا يبعدن قومي	وأفة الجزر	الكامل	الجرق	١٠٦
التازلون	معاقد الأزر	الكامل	الجرق	١٠٧
ولنعم حشو	في الذعر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٤٠
لنعم الفتى	الجوع والخصر	الطويل	امرؤ القيس	١٢٢ ، ٩٢

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
قافية التين				
لقد رأيت عجباً	خمساً	الرّجز	المعّاج	١٣٩
يأكلن ما في	ضرساً	الرّجز	المعّاج	١٣٩
لله يبقى	والآس	البسيط	مالك بن خالد الخناعي	٤٤
قافية الصاد				
موانع صرف	تحرّص	الطويل	مجهول	١١٢
فجمع وتعرّف	مخصّص	الطويل	مجهول	١١٢
وتركيك	مخلّص	الطويل	مجهول	١١٢
وما زيد	ملخّص	الطويل	مجهول	١١٢
قافية الضاد				
وصاحب نُبّهته	تمضمضاً	الرّجز	مجهول	٤٥ ، ٤٣
قافية العين				
قفي قبل التفرّق	منك الوداعا	الوافر	القطامي	١٢٣
من يفعل الخيرات	بما صنعا	السريع	مجهول	١٠٦
لما أتى خبر الزّبير	والجبال الخُشع	الكامل	جرير	١١٩
وهل يرجع التسليم	البلاقع	الطّويل	ذو الرّمة	١٢٤
لا نسب اليوم	على الزّافع	السريع	أنس بن العباس بن مرداس	٧٨
قافية الفاء				
للّبس عباءة	الشّفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلّية	١٣٠
تنفي يداها	الصّياريف	البسيط	الفرزدق	١٢٠
قافية القاف				
يا رب غيرك	متّعته بطلاقي	الكامل	أبو محجن الثّقفي	٤٦ ، ١٢

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
قافية الكاف				
دار لسعدى	من هواكا	مشطور الرجز	مجهول	١٢١
قافية اللام				
وكان المدامة	بماء الزلال	الخفيف	الأعشى	١٢١
ابني كليب	وفككا الأغلالا	الكامل	الأخطل	١٢٢
فألفيته غير	إلا قليلا	المقتارب	أبو الأسود الدؤلي	١١٩
فقلت امكثي	أعاماً وقابله	الطويل	حميد الأرقط	١٤٠
قالت هريرة	يا رجل	البسيط	الأعشى ميمون	٨٩
فما زالت القتلى أشكل		الطويل	جرير	١٣٠ ، ١٠٨
وما هجرتك	هذا ولا جمل	البسيط	الرأعي التميمي	٧٨
لمية موحشاً	كأنه خلل	مجزوء الوافر	كثير عزة	٦٥
فلست بآتيه	ذا فضل	الطويل	التجاشي	١٢٠
لمن زحلوقه	تنهل	الهمزج	امرؤ القيس	١٢٢
فيوماً يوافيني	غول تغول	الطويل	جرير	٢٨
ألا كل شيء	لا محالة زائل	الطويل	ليبد	٧٤
أزهير إن يشب	بهيفل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٤٢
فمثلك جبلى	تمائم محول	الطويل	امرؤ القيس	٤٣ ، ١٢
قافية الميم				
فأطرق إطراق	لصمما	الطويل	المتلمس	٣٣
ضخم يحب	الأضخما	الرجز	رؤبة بن العجاج	١١٩
إني إذا ما حدث	يا اللهم	مشطور الرجز	أمية بن أبي الصلت	٨٩
وكنت إذا غمزت	أو تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	١٠٩
وأغفر عوداء	تكرما	الطويل	حاتم الطائي	٦٣
ألا يا نخلة	الله السلام	الوافر	الأحوص	١٢٣



المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
فلا لغو ولا تأثيم	مقيم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٧٨
لعن الإله	من قدام	الكامل	رجل من تميم	١٣٨
إذا قالت حذام	حذام	الوافر	لجيم بن صعب	١٤٠
وأعلم ما في اليوم	ما في غدٍ عمي	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٤
قافية التون				
لتسمعن وشيكاً	عثمانا	البسيط	حسان بن ثابت	١١٨
هويت السمان	هويت السمانا	المتقارب	أبو عثمان المازني	٩٩
وما إن طبتنا	أخرينا	الوافر	فروة بين مسيك	٨٨
من يفعل الحسنات	مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	١٢٢
فظلت لدى	له أرقان	الطويل	يعلى بن الأحول الأزدي	١٢١
تركن	الشنن	الرجز	مجهول	١٢٠
قافية الهاء				
فلا مزنة ودقت	أقبل إبقالها	المتقارب	عامر بن جوين	١١٨
تراكها من إبل	لدئ أوراكاها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	١٤٠
قافية الواو				
مهلاً أعاذل	وإن ضننوا	البسيط	قعنب بن ضمرة	١١٩
قافية الياء				
وما شاب لماً	باللتيا وبالتي	الطويل	مجهول	١٠١
قتلت علياً	على دين علي	الرجز	عمرو بن يثرب الضبي	١١٩



## ٥ - فهرس الأعلام

### الهمزة

إبراهيم بن هرمة: ١٢٠.

الأحوص: محمد بن عبد الله: ١٢٢.

الأخطل: غِيَاث بن غَوْث: ١٧، ٥٤، ١٢٢، ١٢٣.

الأخفش: سعيد بن مسعدة: ٨، ٤١، ٦٢، ١١٨.

ابن أبي إسحق: ٨٩.

أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو: ١١٩.

الأشهب بن رُمَيْلة: ١٢٢.

الأصمعي: ٩٩، ١١٨، ١٢٠، ١٢١.

الأعشى: ميمون بن قيس: ١٢١.

الأعمش: ٩٠.

امرؤ القيس بن حُجْر: ١٠، ٤٣، ٩١، ١٣٠، ١٢٢.

أمية بن أبي الصَّلْت: ٧٨، ٨٩.

أمية بن أبي عائذ: ٤٤.

الأنباري: محمد بن عبد الكريم: ٩.

أنس بن العباس السلمي: ٧٨.

### الباء

بدر بن هَفَّان: ١٠٦.

بِشْر بن عمرو بن مرقد: ١٠٦.

### الثاء

ثعلب: أحمد بن يحيى: ٩.

### الجيم

الجرمي: ٧٥.

جَذِيمة الأبرش: ٤٣، ١٢٣.

جرير بن عطية الخطفي: ١٧، ٢٨، ٤٠، ٥٤، ٧٧، ١٠٨، ١١٤، ١١٨، ١٢٢، ١٣٠.

جميل بن معمر: ١٢٢.

ابن جَنِي: ٤٣، ١٢٠، ١٢١.

الجواليقي: موهوب بن أحمد: ١٢٣.

### الحاء

حاتم الطائي: ٦٣.

الحجاج: ٩٢، ١٤٠.

حَسَّان بن ثابت: ١١٨.

حُمَيْد الأزرقط - حميد بن مالك: ١٤٠.

### الخاء

أبو خراش الهذلي: خُوَيْلِد بن مُرَّة: ٨٩.

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٩، ١٣، ١١٤.

### الدَّال

داود بن أبي هند: ٥٨.

أم الدرداء: ٥٢، ٥٣.

ديسم بن طارق: ١٤٠.

### الذال

أبو ذؤيب الهذلي: ٤٤.

ذو الرمة - غيلان بن عَقْبَة: ١٢٣، ١٢٤.

### الراء

رؤبة بن العجاج: ١١٨.

الرّاعي التّميري - عُبَيْد بن حُصَيْن: ٧٨، ٩٠.

الرّبّيعي: ٧٤.

الرئيس التغلبي: ٧٨.

رويس: ٩٠.

### الزاي

الزّباء - زنوبيا: ٤٣.

أبو زيد الطائي: ٩، ١٢١.

الزّبير بن العوّام: ١١٩.

الزّجاج: ٤١، ٧٧.

الزّجاجي: ٤١، ١٢٣، ١٣٩، ١٤٠.

زرافة الباهلي: ٧٨.

زهير بن أبي سلمى: ١٤، ١٣٩.

زياد الأعجم - زياد بن سليمان: ١٠٩.

### السين

ابن السّراج: ٤١.

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: ١١.

سليمان بن عبد الملك: ٥٣، ١٣٩.

سينان بن الفحل الطائي: ٢٦.

السّهيلي: ٤١.

سوّاد بن قارب السّدوسي: ٢٤.

سيبويه - عمرو بن عثمان: ١٣، ٧٣، ٧٧.

٧٨، ١١٣، ١١٨.

السّيرافي: ٧٣، ٧٧.

السيوطي: ٧٨.

### الشين

الشّافعي - محمّد بن إدريس: ١٠٨.

الشّلوبيين: ٧٣.

### الطاء

طرفة بن العبد: ٣٣، ١٠٦.

طريف بن مالك: ١٢٢.

طُفَيْل بن يزيد الحارثي: ١٤٠.

### العين

عائشة - أم المؤمنين رضي الله عنها: ١١٩.

عامر بن الجوّين الطائي: ٧٨، ١١٨.

عامر بن الطُفَيْل: ١٢٠.

ابن عامر: ٥٣، ٧٤، ٩٠، ٩١، ١٣٢.

عبد الرّحمن بن حسان بن ثابت: ١٢٢.

عبد الله بن الزّبير: ٢٨.

عُبَيْد الله بن قيس الرقيّات: ٢٨، ١١٤،

١١٩.

أبو عبيدة - عامر بن المُثَنَّى: ٩٩.

عبد الملك بن مروان: ٧٧، ٨٧، ٩٢.

عبد الواحد بن سليمان: ١٢٠.

أبو العتاهية: ١١٨.

عثمان بن عفّان رضي الله عنه: ١١٨.

العجاج - عبد الله بن رُؤبة: ٥٤، ١٣٩.

العجير السّلولي: ١٢١.

ابن عُصْفُور: ٧٣.

عُقْبَة بن الحارث: ٨٦.

عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: ١١٩.

عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: ١٠، ١٤، ٢٤، ٨٩.

عمر بن عبد العزيز: ٥٢.

عمر بن عبيد الله بن مُعَمَّر: ٥٤.

عمرو بن هند: ٣٣.

عمرو بن يثرب الصَّبِّي: ١١٩.

### الفاء

فاطمة بنت الخرشب: ١١٩.

الفرزدق - هُمام بن غالب: ١٧، ٦٢، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٣.

فَرْوَة بنُ مُسَيْك: ٨٨.

### القاف

الْقَطَامِي - عمر بن شَيْم: ١٢٣.

قَعْنَب بن ضَمْرَة: ١١٩.

قَيْس بن زُهَيْر العبَسِي: ١١٩.

### الكاف

أبو كَبِير الهذلي: ٤٢.

كُثَيْر عَزَّة - ابن عبد الرَّحْمَن: ٦٥.

كعب بن مالك: ١٢٢.

الْكُمَيْت الأَسَدِي: ٧٤، ٨٨.

### اللام

لَبِيد بنُ رَبِيعَة العَامِرِي: ٧٤، ١٢٠.

لُجَيْم بن صَعْب: ١٤٠.

### الميم

المازني - بكر بن بَقِيَّة: ٩٩.

مالك بن أنس: ١٠٨.

مالك بن خالد الحنّاعي: ٤٤.

الْمُتَلَمِّس - جرير بن عبد العُزَّى: ٣٣.

مُحَرَّر بن المَكْعَبِر الصَّبِّي: ١١٨.

ابن مُحَيِّص: ٥٣.

مَسْلَمَة بن عبد الملك: ٨٩.

مُضْعَب بن الزُّبَيْر: ٢٨.

معاوية بن أبي سفيان: ٨٦، ١٢٠، ١٣٠.

مَعْقِل بن يَسَار المُرِّي: ٥.

المُغِيرَة بن حَبَاء: ١٢٢.

مروان بن الحَكَم: ٧٧.

ابن منظور: ٧٨.

المُهَلَّب بن أبي صَفْرَة: ١٢٢.

مَيْسُون بنت بَحْدَل: ١٣٠.

### التون

الثَّابِغَة الذُّبْيَانِي: ٤١، ١٢١.

الثَّجَاشِي - قيس بن عمرو: ١٢٠.

ابن الثَّحَاس: ٢٦٥.

نصر بن عاصم: ٨٩.

التَّعْمان بن المُنْذِر: ٤١.

هَرِم بن سِنَان: ١٣٩.

هُرْمَز: ١١٥.

ابن هرمز: ٨٩.

هَمَام بن مُرَّة: ٧٨.

هِنْد بن عمرو الجلي: ١١٩.

هَنْيَاء بن أَخْذ الكِنَانِي: ٧٨.

### الياء

يَزِيد بن معاوية: ١٣٠.

يزيد بن المهلب: ١٢٣.

يَعْلَى بن الأخول الأَزْدِي: ١٢١.